
اللجنة الوطنية لإحياء
١٤ آذار و١٨ نيسان
القبعات الزرق
قوّة حفظ السلام الموقتة
التابعة للأمم المتحدة
في جنوب لبنان
UN
UN
UN
يوم التضامن
مع الجنوب
والبقاع الغربي

القبعات الزرق

قوّة حفظ السّلام المؤقّتة التّابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان

ترجمة
فادي حمّود



صدر هذا الكتاب في آذار (مارس) ١٩٩٩ ، عن اللجنة الوطنية لاحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان بالتعاون مع مجلس الجنوب ، بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرين لصدور القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي وتشكيل قوة حفظ السلام الموقتة في لبنان ، وبمناسبة الذكرى الثالثة للمجازر التي ارتكبها العدو الاسرائيلي في خلال عدوانه على لبنان في نيسان (ابريل) ١٩٩٦ ، وهو يتضمن الفصل المتعلق بقوة حفظ السلام الموقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان ، المنشور في الكتاب الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان :

The Blue Helmets, A Review of United Nations Peace-Keeping, Third edition, Published by United Nations Department of Public Information, New York, NY. 10017, 807 p.p.

تقديم

يوم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٤٢٥ في ١٩ آذار (مارس) من العام ١٩٧٨ في ذروة الغزو الإسرائيلي للبنان ، لم يكن أحد يعتقد أن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، ستمارس مهماتها على مدى إحدى وعشرين سنة من دون أن تنجح في تحقيق هدفها الأصلي المتمثل في الإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية ومساعدة الدولة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها الفعلية وسيادتها الكاملة على أراضيها . لذلك حُدّدت مدة انتداب هذه القوة الموقتة ، التي باتت تعرف في لبنان باسم قوات الطوارىء ، بستة أشهر قابلة للتجديد . ولم يكن يدور بخلد أحد أن هذه القوات ستصبح يوماً ما أحد العناصر التقليدية والمعتادة في المشهد الجنوبي ، أو مجرد شاهد على الاعتداءات الإسرائيلية ، أو أنها ستصبح بدورها هدفاً لهذه الاعتداءات .

لكن جميع التوقّعات بشأن إمكان انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً للقرار رقم ٤٢٥ ، خابت ودخلت هذه المسألة في دهاليز المناورات الإسرائيلية - الأميركية ، واستمرت الاعتداءات الإسرائيلية ضدّ لبنان ، وبلغت ذرى لم تبلغها من قبل . جرى كل ذلك ، وقوات الطوارىء تشهد على هذه الاعتداءات ، وتوثّقها في التقارير المرفوعة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يرفعها بدوره إلى مجلس الأمن الدولي ، وتحاول قدر الإمكان ردع العدوان الإسرائيلي الغاشم ضدّ المدنيين اللبنانيين بما تملكه من سلطة معنوية مهمّة ، ووسائل عسكرية أكثر تواضعاً .

وعلى هذا الأساس ، حاولت قوات الطوارىء منع القوات الإسرائيلية والميليشيات الحدودية التابعة لها (والتي أطلقت عليها الأمم المتحدة اسم «قوى الأمر الواقع») ، من إرهاب المدنيين في منطقة عملياتها في جنوب لبنان ، كما حاولت هذه القوات ، ضمن إمكاناتها المتواضعة ، عرقلة الغزو الإسرائيلي للبنان

في العام ١٩٨٢ . وعمدت هذه القوات إلى وضع العراقيل أمام القوات الغازية أملاً في كسب الوقت لتمكين المجتمع الدولي من اتّخاذ الإجراءات اللازمة لردع العدوان الإسرائيلي .

بالطبع ، أخفق مجلس الأمن الدولي في هذه المهمة لأسباب لا علاقة لقوات الطوارىء بها ، ولا مجال لاستعراضها في هذه العجالة . لكن ما يجدر التوقّف عنده ، هو أن مجلس الأمن واظب طوال السنوات الماضية على تجديد انتداب قوات الطوارئ ، وعلى تأكيد تمسّكه بتنفيذ القرار ٤٢٥ ، الذي جرى تدعيمه بقرارات مماثلة أخرى . وهكذا أضحت قوات الطوارىء مكلّفة بمهمة جليلة من دون أن تتوافر الوسائل أو الشروط اللازمة لتنفيذها ، وفي طليعتها انصياع إسرائيل للقرار الدولي واقتناعها بسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية .

هذا الكتاب عبارة عن فصل من الطبعة الثالثة من كتاب أصدرته الأمم المتحدة في مطلع العام ١٩٩٦ ، وحمل اسم «القبّعات الزرق» ، حول عمليات حفظ السلام في العالم ، بما حقّقته من إنجازات ، وما واجهته من عقبات أو عثرات . وقد ارتأينا نشره لا لأهميته فحسب ، بل لأنه يتضمّن وجهة نظر المنظمة الدولية في ما واجهته من عقبات حالت دون تمكين قوات الطوارىء من إنجاز مهمتها على الوجه المطلوب . وفي هذا الفصل ، تؤكّد الأمم المتحدة بالقدر اللازم من الدبلوماسية ، ولكن بوضوح تامّ ، مسؤولية إسرائيل عن منع تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ، وتعيد تذكيرنا بالمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى الالتفاف على هذا القرار والتحايل على مضمونه . وإذا كان اعتراف إسرائيل بالقرار الدولي قد صدر في العام ١٩٩٨ ، ووصف بأنه الموقف الأول من نوعه ، فإن كتاب «القبعات الزرق» يعيد تذكيرنا بأن إسرائيل لم تعلن في العام ١٩٧٨ اعترافها بهذا القرار ، بل أبلغت الأمم المتحدة بأنها نفذت القسم المتعلّق بها ، من خلال انسحاب صوري سلّمت خلاله القوات الإسرائيلية مواقعها إلى الميليشيات التابعة لها ، بدلاً من تسليمها إلى قوات الطوارىء ، وذلك خلافاً لنصّ وروح القرار رقم ٤٢٥ .

وهذا الكتاب ليس مجرد توثيق لما واجهته قوات الطوارىء في جنوب لبنان ، بل مطالعة تعرض فيها الأمم المتحدة الأسباب التي أعاقت تنفيذ مهمتها

الأصلية ، وطبيعة المهمات التي تؤدّيها في الوقت الحاضر ، والتي لا تقلّ أهمية بالنسبة إلى السكان المدنيين ، سواء على صعيد توفير الحماية لهم ، أو على صعيد إمدادهم بالمعونات الطبية والغذائية في الحالات الطارئة . وإذا كان هذا الكتاب قد صدر قبل حصول العدوان الإسرائيلي الشهير باسم «عملية عناقيد الغضب» في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٩٦ ، وبالتالي ، لا يشمل العدوان الإسرائيلي على القوات الدولية والمدنيين اللبنانيين في آن معاً ، والذي تجلّى في مجزرة قانا ، إلاّ أن ذلك لا ينتقص من أهمية الكتاب إطلاقاً . فهذه الشهادة التي تقدّمها المنظمة الدولية عن الاعتداءات الإسرائيلية ضدّ لبنان ، وعن العراقيل التي وضعتها إسرائيل لمنع تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، ليست شهادة للتاريخ فحسب ، بل وثيقة من أعلى الهيئات الدولية تحمّل الدولة العبرية مسؤولية استمرار النزيف في جنوب لبنان .

ولأن أحداث الكتاب تتوقف عند نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ ، ومن أجل استدراك الأحداث التي وقعت بعد هذه الفترة ، أفردنا في نهاية الفصل الرسمي للكتاب ، ملحقاً خاصاً تضمّن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القوة الدولية الموقتة في جنوب لبنان خلال السنوات ١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ ، ليكوّن الكتاب بمجمله وثيقة رسمية ، تغطي عمل القوة منذ فترة انتدابها في آذار (مارس) ١٩٧٨ ، إلى ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩ ، ويشكل وثيقة لا غنى عنها لكل باحث ودارس ومهتم بالوضع في جنوب لبنان .

اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان

قوة حفظ السلام الموقتة
التابعة للأمم المتحدة في لبنان (الطوارئ)

أولاً: خلفيات ودوافع
إنشاء قوة حفظ السلام المؤقتة في لبنان

على الرغم من أن الحرب الأهلية اللبنانية، التي اندلعت في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٥، انتهت رسمياً في شهر تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٧٦، (بعد انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية وتأليف حكومة مركزية جديدة وإنشاء قوات الردع العربية)، إلاّ أن القتال لم يتوقف كلّياً في جنوب لبنان. فعندما انتشرت القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية في اتجاه جنوب لبنان، أصدرت الحكومة الإسرائيلية تهديداً صارماً باتخاذ إجراءات قاسية ضد هذه القوات، في حال تقدمت إلى ما بعد خطّ أحمر وهمي، يمتدّ جنوبي مجرى نهر الزهراني. وبصرف النظر عمّا إذا كان هذا التهديد قد أفلح في إعطاء النتائج المرجوّة منه أم لا، فقد توقفت القوات السورية قبل هذا الخط الأحمر بمسافة قصيرة، ولم يجر بسط سلطة الدولة اللبنانية على جنوب لبنان. واستمر القتال بشكل متقطّع في هذه المنطقة ما بين الميليشيات المسيحية التي كانت تلقى دعم إسرائيل، ومقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت عبارة عن تحالف فضفاض ما بين مجموعة من الأحزاب اليسارية و التنظيمات الإسلامية المدعومة من قوات منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.)، التي كانت القوة المهيمنة في المنطقة. وقد أقامت (م. ت. ف.) في هذه المنطقة قواعد عسكرية

عديدة استخدمتها كنقطة انطلاق لشنّ غارات ضدّ إسرائيل التي كانت تردّ بشنّ عمليات انتقامية عنيفة و مكثّفة .

في ١١ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، شنّت مجموعة فدائية هجوماً بالقرب من مدينة تل أبيب أعلنت (م .ت .ف .) مسؤوليتها عنه ، وأسفر ، بحسب المصادر الإسرائيلية ، عن سقوط ٣٧ قتيلاً و٧٦ جريحاً مدنياً إسرائيلياً . وليل ١٤-١٥ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، ردّت إسرائيل على هذا الهجوم بغزو لبنان . وفي خلال بضعة أيام تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني بأكملها ، باستثناء مدينة صور و المنطقة المجاورة لها .

١ - تأسيس قوات الطوارئ

يوم ١٥ آذار (مارس)١٩٧٨ ، قدمت الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي احتجاجاً شديد اللهجة على الغزو الإسرائيلي للبنان . وقالت الحكومة في مذكرتها إلى المجلس إنها غير مسؤولة عن وجود قواعد عسكرية فلسطينية في جنوب لبنان ، وليس لها أيّ صلة بالعملية التي شنّها الفدائيون الفلسطينيون . و مضت الحكومة اللبنانية قائلة إنها بذلت جهوداً جبارة مع الفلسطينيين والدول العربية للسيطرة على الوضع في الجنوب ، لكن اعتراضات إسرائيل على دخول قوات الردع العربية إلى هذه المنطقة منعت لبنان من تحقيق رغبته في استعادة السيطرة على المنطقة الحدودية . واجتمع مجلس الأمن الدولي ، يوم ١٨ آذار (مارس) ١٩٧٨ و على امتداد الأيام التالية ، لبحث الشكوى اللبنانية .

في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، وبناء على اقتراح قدمته الولايات المتحدة ، تبنّى مجلس الأمن القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يدعو إلى احترام وحدة أراضي لبنان ، وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها ، بشكل صارم . ودعا القرار إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية ضد لبنان فوراً ، وإلى سحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية من دون إبطاء . وقرر المجلس أيضاً في ضوء مطالبة حكومة لبنان ، أن ينشئ فوراً قوة موقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان ، للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية ، وإعادة السلام والأمن الدوليين ، ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها بشكل فعلي إلى هذه

المنطقة ، على أن تشكّل هذه القوة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

٢ - المرجعية و التوجّهات العامة

بعد ظهر ذلك اليوم ، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً ، إلى مجلس الأمن الدولي ، حدّد فيه اسم هذه القوة التي أطلق عليها اسم القوة الموقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل UNIFIL) ، أو قوات الطوارئ ، حدّد أيضاً توجّهات هذه القوة و خطة العمل الهادفة إلى ضمان انتشارها بسرعة في منطقة عملها .

وفقاً لهذا التقرير يتعيّن على هذه القوة أن تؤكّد انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ، وأن تعيد السلام والأمن الدوليين ، وأن تساعد الدولة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها الفعلية على هذه المنطقة . وكان عليها أيضاً أن تقيم منطقة عمليات يجري تحديدها في ضوء نجاحها في تنفيذ هذه المهام الموكلة إليها ، وأن تحافظ عليها ، وأن تمنع استخدامها من قبل أيّ طرف لشنّ أعمال عنف من أيّ نوع كان ، وأن تبذل جهدها لمنع تجدّد القتال في جنوب لبنان . و لتنفيذ المهام الموكلة إليها ، كان بإمكان هذه القوات الاستعانة بالمراقبين العسكريين التابعين للجنة الأمم المتحدة المكلّفة الإشراف على الهدنة (أونتسو UNTSO) ، التي ستتولى الإشراف على خطّ الهدنة بعدما تنجز قوات الطوارئ مهمتها وتنتهي مدة انتدابها .

في المرحلة الأولى كان على قوات الطوارئ أن تؤكّد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية إلى الحدود الدولية . وبعد إنجاز هذه المهمّة ، كان عليها أن تقيم منطقة عمليات خاصة بها ، يجري تحديد مساحتها ، لاحقاً ، بالاتفاق مع الأطراف المعنية ، وأن تحافظ عليها . كذلك ، كان على هذه القوات أن تشرف على وقف الأعمال العدائية بين الأطراف كافة في جنوب لبنان ، وأن تضمن استمرار الطابع السلمي لمنطقة عملياتها ، وأن تتحكّم بالتحركات الجارية فيها ، وان تتخذ كل الإجراءات الضرورية لإعادة بسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها عليها على نحو فعّال . وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره أيضاً ، إلى أنه ،لتسهيل عمل قوات الطوارئ ، قد يكون من الضروري صوغ الترتيبات اللازمة مع كلّ من لبنان وإسرائيل ، كإجراء تمهيدي لتطبيق قرار مجلس

الأمن الدولي . وكان الافتراض السائد أن كل الأطراف المعنية ستتعاون مع قوات الطوارئ لهذا الغرض .

جرى التركيز بشكل خاص على مبدأي : عدم استخدام القوة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف . وعلى هذا الأساس ، لم يكن بمقدور قوات الطوارئ استخدام القوة إلاّ في حالة الدفاع عن النفس ، والتي تشمل مقاومة أيّ محاولات تستخدم فيها القوة لمنع هذه القوات من أداء واجباتها على النحو المحدّد وفقاً لقرار انتدابها الصادر عن مجلس الأمن الدولي . وكما هي الحال في أيّ مهمة لحفظ السلام ، لم يكن يحق لقوات الطوارئ أن تتولّى أيّاً من المسؤوليات المنوطة بحكومة البلد الذي تعمل ضمن أراضيه ، إذ يتعيّن على السلطات اللبنانية القيام بهذه المهمات .

في أثناء إعداد التوجهات العامة ، كان الأمين العام للأمم المتحدة يرغب أن يجري تحديد منطقة عمليات قوات الطوارئ الدولية ، وطبيعة علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية على نحو أوضح . لكنه لم يتمكّن من ذلك ، لأن المباحثات التي أجراها ، مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ومع حكومات الدول المعنية ، أظهرت وجود خلافات عميقة في هذا الشأن . وكما تبيّن لاحقاً ، فقد أثّرت هاتان المسألتان بشدة على مهمة قوات الطوارئ و عملياتها .

كانت التوجّهات التي اقترحها الأمين العام لعمل قوات الطوارئ ، مماثلة لتلك التي أعطيت للبعثة الثانية من قوات الطوارئ التابعة الأمم المتحدة (أونيف-٢ UNEF II) في سيناء ، ولقوة الأمم المتحدة لمراقبة فصل القوات (أوندوف UNDOF) في مرتفعات الجولان . فقد كان بإمكان الأمين العام أن يتّخذ القرارات المهمة الخاصّة بتنظيم قوات الطوارئ ، مثل تعيين قائد هذه القوات ، واختيار الفرق التي يجب أن تتألّف منها ، بالتشاور مع مجلس الأمن الدولي وبعد الحصول على موافقته . لكن كان على الأمين العام أن يحيل كل المسائل التي قد تؤثّر على طبيعة هذه القوات أو على مهمتها ، إلى مجلس الأمن لاتّخاذ القرار المناسب بشأنها .

أعلن الأمين العام أنه سيصدر التعليمات اللازمة إلى كبير منسقي الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط ، الفريق إنسيو ب . ه .

سيلاسوفو Ensio P. H. Siilasuvo ، للاتصال بحكومتي لبنان و إسرائيل للاتفاق معهما على الترتيبات الخاصّة بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ، وإقامة منطقة عمليات للأمم المتحدة . وأشار إلى أن رئيس أركان لجنة مراقبي الهدنة (أونتسو) ، اللواء الغاني إيمانويل إرسكين ، (الذي رقّي لاحقاً إلى رتبة فريق) ، سيعيّن فوراً قائداً موقتاً لقوات الطوارئ ، وأنه سيباشر مهماته بمساعدة مجموعة من المراقبين العسكريين التابعين لـ أونتسو إلى حين وصول أولى فرق قوات الطوارئ إلى جنوب لبنان . وفي الوقت نفسه ، ستتخذ إجراءات عاجلة لضمان وصول هذه القوات بسرعة إلى المنطقة . واقترح الأمين العام أن تتألّف قوات الطوارئ من أربعة آلاف جندي وأن تكون مدة انتدابها الأصلية لستة أشهر فقط . وجرى تقدير نفقات هذه القوات في خلال هذه الفترة بـ ٦٨ مليون دولار أميركي كحدّ أقصى . وعلى غرار ما جرى في حالة كل من أونيف-٢ وأوندوف ، اعتبرت هذه النفقات جزءاً من نفقات الأمم المتحدة التي يتعيّن على الدول الأعضاء تحمّلها وفقاً للنسب التي تقرّها الجمعية العامة للمنظمة الدولية .

وبتبنّيه القرار رقم ٤٢٦ (١٩٧٨) ، في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، وافق مجلس الأمن الدولي على التقرير الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة ، وقرّر انتداب قوات الطوارئ لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد .

٣ ـ بداية عمل قوات الطوارئ

في حين كان مجلس الأمن الدولي يناقش الوضع في جنوب لبنان ، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة ، كان الوضع في هذه المنطقة متوتّراً جداً وهشّاً للغاية . فعلى الرغم من نجاح القوات الإسرائيلية في احتلال معظم أنحاء جنوب لبنان الواقعة جنوبي نهر الليطاني ، إلاّ أن مقاتلي (م .ت .ف .) نجحوا في التجمّع في مدينة صور وفي معاقلهم الواقعة شمالي النهر ، وفي مدينة النبطية وقلعة الشقيف خصوصاً ، وتمكّنوا من نقل معظم عتادهم إليها . فاستمرّ تبادل إطلاق النار ما بين الجانبين بكثافة .

وقد تمثّل الهدفان المباشران اللذان سعى الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيقهما ، في إنشاء قوات الطوارئ ونشرها على طول خطوط المواجهة في

أسرع وقت ممكن ، وبدء المفاوضات بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان .

أقام الفريق إرسكين ، الذي عيّن في ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٨ قائداً موقتاً لقوات الطوارئ ، مقرّ قيادة موقت لهذه القوات في محطة متقدمة للجنة مراقبي الهدنة في بلدة الناقورة في جنوب لبنان ، بمساعدة من ٤٥ مراقباً كانوا منتشرين فيها . وبعد وقت قصير ، جرى تعزيز هذه المجموعة بتسعة عشر مراقباً إضافياً من اللجنة . ولتمكين قوات الطوارئ من مباشرة مهماتها من دون إبطاء ، عمد الأمين العام إلى نقل بعض الفرق التابعة لقوات الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، إلى جنوب لبنان ، بعد حصوله على موافقة حكومات الدول المعنية . وعلى هذا الأساس جرى نقل سرية معزّزة تابعة للقوات الإيرانية العاملة في إطار قوات الأمم المتحدة المكلّفة بالإشراف على فصل القوات في مرتفعات الجولان ، وأخرى تابعة للقوات السويدية العاملة في إطار قوات الطوارئ الدولية في سيناء ، إلى جنوب لبنان للعمل بشكل موقّت في إطار قوات الطوارئ ، إلى جانب وحدة إشارة وأخرى لمراقبة التحركات من الكتيبة اللوجستية الكندية العاملة في سيناء .

في غضون ذلك ، كان لا بدّ من اتّخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الأربعة آلاف جندي الضروريين لتشكيل قوات الطوارئ في جنوب لبنان ، علماً أن فرنسا ، والنروج ، ونيبال ، وافقت على إرسال قوات للعمل في إطار هذه القوات . وفي ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، وافق الأمين العام للأمم المتحدة على العرض الذي تقدمت به الدول الثلاث ، بعد حصوله على موافقة مجلس الأمن الدولي . وفي وقت لاحق ، استجابت نيجيريا ، و السنغال لنداء الأمين العام وافقت كلّ منهما على إرسال كتيبة مشاة للمشاركة في قوات الطوارئ .

وصلت طلائع القوات الفرنسية إلى بيروت في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، في حين وصلت القوات النروجية بعدها بأسبوع ، أما القوات النيبالية فقد وصلت في أواسط شهر نيسان (ابريل) . ومع حلول الثامن من شهر نيسان (ابريل) ، بلغ عديد قوات الطوارئ ، بما في ذلك الوحدات الإيرانية والكندية والسويدية ، ١٨٠٠ عسكري من مختلف الرتب ، ومع حلول ١٧ نيسان (ابريل) ارتفع هذا العدد إلى ٢٥٠٢ ، وإلى ٤٠١٦ جندياً في مطلع شهر أيار (مايو) .

ثانياً : الشؤون التنظيمية

١ ـ عديد قوات الطوارئ

في الأول من شهر أيار (مايو) ١٩٧٨ ، أي بعد وقت قصير من بدء انسحاب القوات الإسرائيلية ، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة برفع عديد قوات الطوارئ إلى ستة آلاف جندي ، وأشار في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن حكومات كلّ من فيدجي ، وإيران ، وايرلندا ، أبدت استعدادها لإرسال كتيبة للعمل في إطار قوات الطوارئ . وتبنّى المجلس توصيات الأمين العام في القرار رقم ٤٢٧ (١٩٧٨) ، الصادر في ٣ أيار (مايو) ١٩٧٨ . ووصلت الكتائب الثلاث الجديدة إلى منطقة عمليات قوات الطوارئ في مطلع شهر حزيران (يونيو) ، فأعيدت السريتان الإيرانية و السويدية اللتان نقلتا موقتاً من الجولان و سيناء ، إلى مناطق عملها الأصلية .

اعتباراً من أواسط شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٧٨ ، ارتفع عديد قوات الطوارئ في جنوب لبنان إلى ستة آلاف ومائة جندي توزعوا على النحو التالي :

- **كتائب مشاة** : السنغال (٦٣٤) ، النروج (٧٢٣) ، إيران (٥١٤) ، ايرلندا (٦٦٥) ، فرنسا (٧٠٣) ، فيدجي (٥٠٠ جندي) ، نيبال (٦٤٢) ، نيجيريا (٦٦٩) .
- **وحدات دعم لوجستي** : النروج (٢٠٧) ، فرنسا (٥٤١) ، كندا (١٠٢) .

إضافة إلى هذه الكتائب ، ألحق ٤٢ مراقباً عسكرياً كانوا تابعين للجنة مراقبة الهدنة ، بقوات الطوارئ لمساعدتها في أداء مهماتها ، بعد أن أعيد تنظيمهم في الأول من نيسان (ابريل) ١٩٧٨ في إطار مجموعة المراقبة الخاصة بلبنان ، والتي أصبحت تابعة رسمياً لقيادة قوات الطوارئ .

تراوح عديد قوات الطوارئ خلال الفترة ما بين شهري حزيران (يونيو) ١٩٧٨ وحزيران (يونيو) ١٩٨١ ، ما بين ٥٧٥٠ جندياً و ٦١٠٠ ، وفقاً لتحركات الكتائب المختلفة العاملة في إطار هذه القوات . ففي شهر تشرين الأول (اكتوبر)

من العام ١٩٧٨ ، أعيدت وحدات الدعم اللوجستي الكندية التي ألحقت سابقاً بقوات الطوارئ ، إلى قوات الطوارئ العاملة في سيناء . واستجابة لطلب كلّ من الحكومتين الإيرانية و الفرنسية ، جرى سحب الكتيبة الإيرانية العاملة في قوات الطوارئ في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٩ ، وكتيبة المشاة الفرنسية في شهر آذار (مارس) من ذلك العام . وحلّت كتيبة هولندية مكان القوة الفرنسية في ذلك التاريخ ، في حين انتشرت كتيبة غانية في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٧٩ مكان الكتيبة الإيرانية .

في العام ١٩٨٢ ، ارتفع عديد قوات الطوارئ إلى سبعة آلاف جندي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠١ (١٩٧٨) الصادر في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، بناء على توصية من الأمين العام للأمم المتحدة . واستجابة إلى طلب من الأمين العام ، وافقت فرنسا على إعادة نشر كتيبة مشاة جديدة تضمّ ٦٠٠ جندي وضابط في إطار قوات الطوارئ ، في حين وافقت ايرلندا وغانا على زيادة حجم قواتها العاملة في إطار هذه القوات . وقد أدّت هذه الإجراءات إلى رفع عديد هذه القوات في مطلع شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ، إلى ٦٩٤٥ جندياً وضابطاً . وأصبح توزيع هذه القوات في ذلك التاريخ على النحو التالي :

- **كتائب مشاة** : فيدجي (٦٢٨) ، فرنسا (٥٩٥) ، غانا (٥٥٧) ، ايرلندا (٦٧١) ، نيبال (٤٣٢) ، هولندا (٨١٠) ، نيجيريا (٦٩٦) ، النروج (٦٦٠) ، السنغال (٥٦١) .
- **قوات تابعة لمقر قيادة قوات الطوارئ** :غانا (١٤٠) ، ايرلندا (٥١) .
- **وحدات دعم لوجستي** :فرنسا (٧٧٥) ، إيطاليا (٣٤) ، النروج (١٩١) ، السويد (١٤٤) .

إثر الغزو الإسرائيلي الثاني للبنان في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ، شهدت قوات الطوارئ تغيّرات عديدة . ففي شهر أيلول (سبتمبر) من ذلك العام ، جرى سحب ٤٨٢ جندياً وضابطاً من كتيبة المشاة الفرنسية بطلب من حكومة بلادهم التي ألحقتهم بالقوات المتعدّدة الجنسيات التي انتشرت في بيروت . وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ ، جرى استبدال الكتيبة الفيدجية بكتيبة فنلندية ، وجرى سحب سريتين من الكتيبة النيجيرية في ذلك

الشهر ، كما جرى سحب ما تبقى من عناصر هذه الكتيبة في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٣ ، من دون أن تحلّ محلّها أيّ كتيبة أخرى . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٨٣ ، قررت هولندا تخفيض عديد قواتها العاملة في إطار قوات الطوارئ من ٨١٠ جنود إلى ١٥٠ . وفي شهر شباط (فبراير) من العام ١٩٨٤ ، أعادت فرنسا الوحدة العسكرية التي كانت قد سحبتها في العام ١٩٨٢ ، إلى قوات الطوارئ . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٨٤ ، جرى سحب الكتيبة السنغالية ، واستبدلت بكتيبة نيبالية لم تنتشر في منطقة عملها إلاّ في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) من العام ١٩٨٥ . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من ذلك العام ، انسحبت الكتيبة الهولندية وانتشرت في منطقة عملياتها وحدات تابعة للكتيبتين النيبالية والفيدجية ، بعدما انضمت سرية إضافية إلى هذه الأخيرة .

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٨٦ ، انسحب القسم الأعظم من كتيبة المشاة وقسم من كتيبة الدعم اللوجستي الفرنسية التي استبدلت بكتيبة سويدية . وفي الوقت نفسه ، جرت زيادة عديد الكتائب الفنلندية و الغانية والنيبالية لتمكينها من أداء مهام كتيبة المشاة الفرنسية المنسحبة ، في حين جرى تأليف كتيبة مختلطة مما تبقّى من كتيبة الدعم اللوجستي وسرية مشاة فرنسية ، وأنيطت بها مهمة تأمين الدعم اللوجستي وحماية مقرّ قيادة قوات الطوارئ . وإثر عملية إعادة انتشار أساسية أجرتها قوات الطوارئ ، جرى نشر هذه القوة الفرنسية بأسرها في مقرّ القيادة في الناقورة . وفي الوقت نفسه ، أنشئت قوة مؤلّلة ضمت عناصر فيدجية ، ونيبالية ، وفنلندية ، وغانية ، وايرلندية ، ونروجية ، وسويدية ، وأطلق عليها اسم قوة الاحتياط المؤلّلة . وهذه الكتيبة المتمركزة بالقرب من مقرّ قيادة الكتيبة الفيدجية قادرة على التدخّل بسرعة في أيّ منطقة تشهد اضطرابات ضمن منطقة عمل قوات الطوارئ . وفي العام ١٩٩٤ ، جرى سحب كتيبة الدعم اللوجستي السويدية واستبدلت بكتيبة بولندية .

٢- قادة قوات الطوارئ

في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ ، عيّن الجنرال إيمانويل أ . إرسكين الذي كان

من العام ١٩٧٨ ، أعيدت وحدات الدعم اللوجستي الكندية التي ألحقت سابقاً بقوات الطوارئ ، إلى قوات الطوارئ العاملة في سيناء . واستجابة لطلب كلّ من الحكومتين الإيرانية و الفرنسية ، جرى سحب الكتيبة الإيرانية العاملة في قوات الطوارئ في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٩ ، وكتيبة المشاة الفرنسية في شهر آذار (مارس) من ذلك العام . وحلّت كتيبة هولندية مكان القوة الفرنسية في ذلك التاريخ ، في حين انتشرت كتيبة غانية في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٧٩ مكان الكتيبة الإيرانية .

في العام ١٩٨٢ ، ارتفع عديد قوات الطوارئ إلى سبعة آلاف جندي تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠١ (١٩٧٨) الصادر في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٢ ، بناء على توصية من الأمين العام للأمم المتحدة . واستجابة إلى طلب من الأمين العام ، وافقت فرنسا على إعادة نشر كتيبة مشاة جديدة تضمّ ٦٠٠ جندي وضابط في إطار قوات الطوارئ ، في حين وافقت ايرلندا وغانا على زيادة حجم قواتها العاملة في إطار هذه القوات . وقد أدّت هذه الإجراءات إلى رفع عديد هذه القوات في مطلع شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ، إلى ٦٩٤٥ جندياً وضابطاً . وأصبح توزيع هذه القوات في ذلك التاريخ على النحو التالي :

- **كتائب مشاة** : فيدجي (٦٢٨) ، فرنسا (٥٩٥) ، غانا (٥٥٧) ، ايرلندا (٦٧١) ، نيبال (٤٣٢) ، هولندا (٨١٠) ، نيجيريا (٦٩٦) ، النروج (٦٦٠) ، السنغال (٥٦١) .
- **قوات تابعة لمقر قيادة قوات الطوارئ** :غانا (١٤٠) ، ايرلندا (٥١) .
- **وحدات دعم لوجستي** :فرنسا (٧٧٥) ، إيطاليا (٣٤) ، النروج (١٩١) ، السويد (١٤٤) .

إثر الغزو الإسرائيلي الثاني للبنان في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ، شهدت قوات الطوارئ تغيّرات عديدة . ففي شهر أيلول (سبتمبر) من ذلك العام ، جرى سحب ٤٨٢ جندياً وضابطاً من كتيبة المشاة الفرنسية بطلب من حكومة بلادهم التي ألحقتهم بالقوات المتعدّدة الجنسيات التي انتشرت في بيروت . وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ ، جرى استبدال الكتيبة الفيدجية بكتيبة فنلندية ، وجرى سحب سريتين من الكتيبة النيجيرية في ذلك

الشهر ، كما جرى سحب ما تبقى من عناصر هذه الكتيبة في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٣ ، من دون أن تحلّ محلّها أيّ كتيبة أخرى . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٨٣ ، قررت هولندا تخفيض عديد قواتها العاملة في إطار قوات الطوارئ من ٨١٠ جنود إلى ١٥٠ . وفي شهر شباط (فبراير) من العام ١٩٨٤ ، أعادت فرنسا الوحدة العسكرية التي كانت قد سحبتها في العام ١٩٨٢ ، إلى قوات الطوارئ . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٨٤ ، جرى سحب الكتيبة السنغالية ، واستبدلت بكتيبة نيبالية لم تنتشر في منطقة عملها إلاّ في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) من العام ١٩٨٥ . وفي شهر تشرين الأول (اكتوبر) من ذلك العام ، انسحبت الكتيبة الهولندية وانتشرت في منطقة عملياتها وحدات تابعة للكتيبتين النيبالية والفيدجية ، بعدما انضمت سرية إضافية إلى هذه الأخيرة .

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٨٦ ، انسحب القسم الأعظم من كتيبة المشاة وقسم من كتيبة الدعم اللوجستي الفرنسية التي استبدلت بكتيبة سويدية . وفي الوقت نفسه ، جرت زيادة عديد الكتائب الفنلندية و الغانية والنيبالية لتمكينها من أداء مهام كتيبة المشاة الفرنسية المنسحبة ، في حين جرى تأليف كتيبة مختلطة مما تبقّى من كتيبة الدعم اللوجستي وسرية مشاة فرنسية ، وأنيطت بها مهمة تأمين الدعم اللوجستي وحماية مقرّ قيادة قوات الطوارئ . وإثر عملية إعادة انتشار أساسية أجرتها قوات الطوارئ ، جرى نشر هذه القوة الفرنسية بأسرها في مقرّ القيادة في الناقورة . وفي الوقت نفسه ، أنشئت قوة مؤلّلة ضمت عناصر فيدجية ، ونيبالية ، وفنلندية ، وغانية ، وايرلندية ، ونروجية ، وسويدية ، وأطلق عليها اسم قوة الاحتياط المؤلّلة . وهذه الكتيبة المتمركزة بالقرب من مقرّ قيادة الكتيبة الفيدجية قادرة على التدخّل بسرعة في أيّ منطقة تشهد اضطرابات ضمن منطقة عمل قوات الطوارئ . وفي العام ١٩٩٤ ، جرى سحب كتيبة الدعم اللوجستي السويدية واستبدلت بكتيبة بولندية .

٢- قادة قوات الطوارئ

في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ ، عيّن الجنرال إيمانويل أ . إرسكين الذي كان

قائداً موقتاً لقوات الطوارئ عند تشكيلها ، قائداً أصيلاً لهذه القوات . وفي ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨١ ، أعيد تعيين الجنرال إرسكين رئيساً لأركان لجنة مراقبة الهدنة ، وخلفه في قيادة قوات الطوارئ الفريق الايرلندي ويليام كالاهان (من ١٥ شباط (فبراير) ١٩٨١ إلى ٣١ أيار (مايو) ١٩٨٦) ، والذي خلفه اللواء الفنلندي غوستاف هاغلاند (من ١ حزيران (يونيو) ١٩٨٦ إلى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٨) . وفي ١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، خلف الفريق السويدي لارس-إريك فالغرين اللواء هاغلاند (من ١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ إلى ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٩٣) . وفي ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩٣ خلفه اللواء النروجي تروند فوروهوفدي (من ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩٣ إلى ٣١ آذار (مارس) ١٩٩٥) . (وفي الأول من نيسان (ابريل) ١٩٩٥ ، خلفه اللواء البولندي ستانيسلاف فرانسيسك فوزنياك (١نيسان (ابريل) ١٩٩٥ الى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧) ، ويتولى الجنرال جيوجي كونوسي كونروته منذ الأول من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧ قيادة قوات الطوارئ) . .

في خلال المراحل الأولى من عمل قوات الطوارئ ، لعب كبير منسقي عمليات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط الجنرال سيلاسوفو ، دوراً أساسياً في المفاوضات التي جرت مع السلطات الإسرائيلية بشأن انسحاب قواتها من لبنان (بعد انتهاء انتداب البعثة الثانية من قوات الطوارئ العاملة في سيناء في العام ١٩٧٩ ، ألغي منصب كبير منسقي عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط) .

٣- مراجعة و تنظيم

في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٩٠ ، و بنتيجة مشاورات غير رسمية في ما بينهم ، طلب أعضاء مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة إجراء مراجعة لحجم انتشار قوات الطوارئ في جنوب لبنان وطبيعتها . وقد خلصت المراجعة إلى أن حجم هذه القوات وطبيعة انتشارها مرتبطان بعاملين أساسيين هما : التزام مجلس الأمن بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الصادر في العام ١٩٧٨ بصفته الحلّ

الصحيح لمشكلة جنوب لبنان ، والمهام التي تنفّذها قوات الطوارئ بموافقة مجلس الأمن إلى حين تمكينها من تنفيذ مهمتها الأصلية (أي منع الأعمال العدوانية انطلاقاً من منطقة عمل هذه القوات ، وتوفير الدعم الإنساني للسكان المدنيين) .

وقد أشارت هذه المراجعة التي أجريت بالتعاون مع قائد قوات الطوارئ إلى المشكلات والأخطار التي تواجهها هذه القوات في أثناء محاولتها منع أيّ طرف من استخدام منطقة عملها لشنّ أعمال عدوانية ، لا سيّما وأن هذا التعريف يشمل أيضاً مقاومة احتلال أدانه مجلس الأمن مراراً . على أيّ حال ، بدا واضحاً أن الحلّ الوحيد لهذا الوضع الشاذّ يتمثّل في انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، وشروع الجيش اللبناني في تولّي مسؤولية الأمن تدريجياً في منطقة عمل قوات الطوارئ ، لتتمكّن هذه القوات من الانتشار جنوباً نحو الحدود الدولية ، وهو أمر يتطلّب بالطبع زيادة عديدها و قدراتها .

أوصت المراجعة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإعادة تنظيم قوات الطوارئ ، ومن ضمنها تقليص حجم مقرّات قيادة الكتائب الستة المشاركة فيها وعناصر الدعم الخاصّة بها ، وبسحب مدافع الهاون الثقيلة الموجودة مع بعض الكتائب ، وسرية المواكبة المدرّعة المنتشرة في محيط مقرّ قيادة هذه القوات في الناقورة . ومن شأن هذه الإجراءات أن تسمح بتوفير عشرة في المئة من مجمل عديد هذه القوات . وقد وافق مجلس الأمن على معظم هذه التوصيات .

أجريت هذه المراجعة في وقت كان من الصعب فيه تحديد وجهة تطوّر الأحداث في المنطقة . ولذلك تركّزت هذه التوصيات على الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القصير . أما على المدى المتوسط ، فقد كان يؤمل أن تتمكّن قوات الطوارئ من تنفيذ مهمتها الأصلية ، وفي هذه الحال سيتعيّن على الأمم المتحدة أن تعيد النظر بحجم هذه القوات وطبيعة انتشارها . لكن التوصيات الخاصة بالمدى القصير ظلّت قائمة ، لا سيّما وأنه لم تصدر عن إسرائيل أيّ إشارة بشأن إمكان سحب قواتها من الأراضي اللبنانية . وعلى هذا الأساس ، جرى تنفيذ هذه التوصيات في العام ١٩٩٢ ، وجرى تخفيض عدد الموظفين المدنيين الدوليين العاملين في إطار قوات الطوارئ بمعدّل ١٧ في المئة .

في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٤ ، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أمله في أن تحرز مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية تقدّماً يبرّر إجراء تخفيض جديد لعديد قوات الطوارئ في جنوب لبنان . وعلى الرغم من أنه أشار في التقرير التالي إلى عدم حصول أيّ تقدّم ملموس في هذه المفاوضات ، إلاّ أن الأمين العام وجد نفسه مضطراً ، لأسباب أخرى ، لبحث إمكانية إجراء تخفيض كبير في عديد هذه القوات . فعلى الرغم من جميع النداءات التي أطلقها إلى الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لدفع مستحقاتها و المتأخرات ، إلاّ أن أحداً لم يستجب لنداءاته ، وتناقصت الأموال المخصصة لتغطية نفقات قوات الطوارئ بالكاد تكفي لتأمين حاجات هذه القوات لثلاثة أسابيع فقط . وعلى الرغم من أن التأخر في دفع مستحقات الأمم المتحدة يعتبر مشكلة مزمنة ، إلاّ أن الحلّ الوحيد المتاح أمام الأمين العام تمثّل في تخفيض عديد هذه القوات ، لا سيّما وأن معظم نفقاتها مخصّص لمسائل ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعديد . لكن مشكلة هذا الحلّ تكمن في أنه يؤثر سلباً على قدرات هذه القوات و فاعليتها .

على هذا الأساس ، شرع الأمين العام في إجراء دراسة لتحديد السبل التي تتيح لقوات الطوارئ أداء مهماتها الأساسية في ظلّ هذه الظروف . وقد أيّد مجلس الأمن الدولي هذه المبادرة في القرار رقم ٩٧٤ (١٩٩٥) . على الرغم من أن الدراسة لم تقدّم أيّ بديل من مفهومي العمليات والانتشار المعمول بهما ، ولم توص بتقليص القدرات العملانية لقوات الطوارئ ، إلاّ أنها حدّدت إمكانات إعادة تنظيم هذه القوات وتحقيق بعض الوفر في ميداني الصيانة و الدعم اللوجستي .

بعد إجراء مراجعة أكثر تفصيلاً في مطلع العام ١٩٩٥ ، اقترح قائد قوات الطوارئ تخفيض عديد مقرّ قيادته بمعدّل عشرين في المئة ، وتعزيز الوحدات الهندسية ، وإجراء تخفيضات بسيطة في عديد مختلف كتائب المشاة العاملة في قوات الطوارئ . وقد أدّت هذه الإجراءات إلى تخفيض عديد مجمل القوات بمعدّل عشرة في المئة ، الأمر الذي يؤمّن وفراً مباشراً في نفقات العديد بمعدّل عشرة ملايين دولار أميركي سنوياً . وبناء على توصية من الأمين العام ، وافق

مجلس الأمن الدولي على هذا المشروع إعادة تنظيم القوات الذي كان من المتوقّع إنجاز القسم الأعظم منه في ربيع العام ١٩٩٦ .

مع حلول ٣١ آذار (مارس) ١٩٩٦ ، بات عديد قوات الطوارئ مؤلّفاً من ٤٥٦٨ جندياً يتوزعون على النحو التالي : فيدجي (٥٨٥) ، فنلندا (٥٠٣) ، فرنسا (٢٨٥) ، غانا (٦٤٧) ، ايرلندا (٦٢٢) ، إيطاليا (٤٨) ، نيبال (٥٩٩) ، النروج (٧٤٥) ، بولندا (٥٣٤) . إضافة إلى ذلك ، يوجد نحو ١٤٠ موظفاً مدنياً دولياً و ١٩٠ موظفاً مدنياً لبنانياً يعملون مع قوات الطوارئ ، فضلاً عن ٥٧ مراقباً عسكرياً من لجنة مراقبي الهدنة .

٤ - الأبعاد المالية

عندما أنشئت قوات الطوارئ في شهر آذار (مارس) من العام ١٩٧٨ ، قرّر مجلس الأمن الدولي أن تتمّ تغطية نفقات هذه القوات من خلال مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للنسب التي تحدّدها الجمعية العامة للمنظمة الدولية . وقد بلغ حجم الأموال التي رصدتها الجمعية العامة لهذه القوات منذ إنشائها وحتى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ : ٢٥٤٦,٩ ملايين دولار أميركي ، في حين بلغ حجم المساهمات التي تلقّتها الأمم المتحدة في خلال الفترة نفسها من الدول الأعضاء لتغطية نفقات هذه القوات ، ٢٣٤١,٣ ملايين دولار أميركي ، علماً أن النفقات الصافية لهذه القوات خلال هذه الفترة تقدّر بـ ٢٥٤٤,٨ مليون دولار أميركي . وبسبب هذا العجز المالي الخطير الذي كان ينمو بانتظام على مرّ السنين ، اضطرّت الأمم المتحدة إلى تقليص نفقاتها ، والتأخّر أكثر فأكثر في تعويض حكومات الدول المساهمة في قوات الطوارئ عن الأكلاف التي تكبّدتها جرّاء قيامها بتوفير الجنود ، والعتاد ، والإمدادات إلى قوات الطوارئ .

لقد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة ، مراراً ، الدول الأعضاء في المنظمة الدولية لدفع مستحقاتها من دون إبطاء . وأشار إلى أنه من الصعب تفهّم الأسباب التي أدّت إلى قيام هذه المشكلة ، نظراً إلى أهمية الدور الذي تضطلع به قوات الطوارئ ، وإلى قيام مجلس الأمن بالإجماع بتمديد انتداب هذه القوات المرّة تلو الأخرى .

ثالثاً : نشاطات قوات الطوارئ

في خلال شهري آذار (مارس) و نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٨

١ - التفاوض لحلّ المشكلات

لا تتمتّع قوات الطوارئ بالقوة الضرورية لتنفيذ مهماتها ، بل تعتمد على تعاون الأطراف المعنية معها . و بما أن القرار رقم ٤٢٥ لم يشر إلاّ إلى لبنان وإسرائيل ، فقد أثمرت مساعي اللواء إرسكين ، في الحصول على تعهّد من هذين البلدين بالتعاون مع قوات الطوارئ .

ولضمان تعاون (م .ت .ف .) مع قوات الطوارئ ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ آذار (مارس) بياناً ناشد فيه الأطراف المعنية في جنوب لبنان ، بما فيها (م .ت .ف .) ، لوقف إطلاق النار . وأتبعت هذه الخطوة باجتماع بين رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات وقائد قوات الطوارئ اللواء إرسكين ، تعهّد خلاله عرفات بالتعاون مع هذه القوات .

وجود عناصر لبنانية مسلّحة غير خاضعة لسلطة الحكومة اللبنانية المركزية والنشاطات التي قامت بها في جنوب لبنان ، تسبّبا في حصول تعقيدات إضافية . فلم يكن بمقدور قوات الطوارئ إجراء مفاوضات رسمية مع هذه العناصر التي كانت جزءاً أساسياً من المشكلة ، لا سيّما و أن بعضها متحالف مع (م .ت .ف .) ، وبعضها الآخر منحاز إلى إسرائيل . فقد انضوى مقاتلو الحركة الوطنية اللبنانية ، وهي تحالف فضفاض يضمّ مجموعة من الأحزاب اليسارية والإسلامية المتحالفة مع (م .ت .ف .) ، مع مقاتلي المنظمة تحت لواء قيادة مشتركة . لذلك ، عندما كانت تنشأ أيّ مشكلة مع هذه الجماعات ، كانت قوات الطوارئ تسعى لحلّها مع قيادة (م .ت .ف .) .

في الجهة المقابلة ، كان على قوات الطوارئ أن تتعامل مع المشكلات التي تتسبّب بها قوات الأمر الواقع ، المؤلّفة أساساً من ميليشيات مسيحية بقيادة الرائد سعد حداد ، وهو ضابط مرتدّ في الجيش اللبناني . وعندما كانت قوات الطوارئ

تواجه أيّ مشكلة مع قوات الأمر الواقع ، كانت تلجأ إلى السلطات الإسرائيلية لطلب المساعدة ، لا سيّما وأن إسرائيل هي التي تسلّح هذه القوات ، وتدرّبها ، وتموّلها ، وتسيطر عليها بشكل وثيق ، على ما يبدو من الأدلّة المتوافرة .

٢ - مشكلات خاصة بمنطقة عمل قوات الطوارئ

ثانية المشكلات الكبرى التي واجهتها قوات الطوارئ ، تمثّلت بعدم وجود أيّ تحديد واضح لمنطقة عملياتها . فقد كان القرار رقم ٤٢٥ ، الذي يمثّل تسوية ما بين الأطراف المعنية و أعضاء مجلس الأمن الدولي ، غامضاً بشأن هذه المسألة . فقد اكتفى هذا القرار بالإشارة إلى أن قوات الطوارئ ستعمل في جنوب لبنان ، وأن إحدى مهماتها هي التثبّت من انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية المعترف بها . وفي التقرير الذي قدّمه إلى مجلس الأمن الدولي عن كيفية تطبيق القرار رقم ٤٢٥ ، والذي كان عليه أن يأخذ فيه بعين الاعتبار مواقف جميع الدول الأعضاء في المجلس ، لم يستطع الأمين العام أن يقدّم أيّ تعريف محدّد لمنطقة عمليات قوات الطوارئ ، واكتفى بالإشارة إلى أن هذه القوات ستقيم منطقة عملياتها بالتفاهم مع الأطراف المعنيين . لكن مواقف هذه الأطراف كانت متباعدة جداً حيال طبيعة المهمات الموكلة إلى قوات الطوارئ ، وحيال تحديد منطقة عمليات الطوارئ . وقد أدّت هذه المسألة إلى إعاقة عمل قوات الطوارئ منذ البداية على نحو خطير .

٣ - الانتشار الأول

في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، أقام اللواء إرسكين مقرّ قيادة موقتاً لقواته في منطقة الناقورة . وفي الوقت نفسه ، بدأ الفريق سيلاسوفو مفاوضات مع السلطات الإسرائيلية في مدينة القدس للتوصّل إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان . وبانتظار حصول هذا الانسحاب ، جرى إعداد الخطط اللازمة لنشر قوات الطوارئ في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني مباشرة ، وللسيطرة بشكل خاص على جسور القاسمية ، وقعقعية الجسر ، والخردلة ،

والتي تعتبر نقاط العبور الأساسية إلى جنوب لبنان .

أعطيت الأوامر إلى السرية الإيرانية للسيطرة على جسر قعقعية الجسر في القطاع الأوسط ، وإلى السرية السويدية للسيطرة على جسر الخردلة في القطاع الشرقي . لكن الميليشيات المسيحية التي كانت منتشرة بالقرب من هذين الموقعين ، منعت قوات الطوارئ من الانتشار فيهما . لكن هذه القوات تمكنت من التغلّب على هذه المشكلة بعد مفاوضات مع السلطات الإسرائيلية ، وجرى تنفيذ الانتشار يوم ٢٤ آذار (مارس)١٩٧٨ ، وعلى امتداد الأيام التالية . فأقام الجنود الإيرانيون موقعاً لهم في محيط جسر قعقعية الجسر ، في حين انتشر السويديون في محيط جسر الخردلة ، وبلدة إبل السقي إلى الشرق منه . ومع نهاية شهر آذار (مارس) ، وصلت الكتيبة النروجية و انتشرت في القطاع الشرقي ، في حين أعادت السرية السويدية انتشارها في القطاعين الأوسط و الغربي .

أرسلت الكتيبة الفرنسية إلى منطقة صور ، وكانت الخطة الأصلية تقضي بنشر هذه الكتيبة في جيب صور و السيطرة على جسر القاسمية . لكن هذه الخطة لقيت معارضة شديدة من (م .ت .ف .) لأن جيش الدفاع الإسرائيلي لم ينجح في أثناء الاجتياح في احتلال مدينة صور ، ولا في السيطرة على الجسر . وبدا واضحاً أن انتشار الكتيبة الفرنسية لا يمكن أن يتمّ من دون قتال عنيف مع قوات (م .ت .ف .) ، قد يؤدّي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا . وفي مدينة نيويورك ، أيّد مندوبو الدول العربية في الأمم المتحدة الموقف الفلسطيني بقوة ، وشدّدوا على وجوب عدم اعتبار جيب صور جزءاً من منطقة عمليات قوات الطوارئ . وفي ظلّ هذه الظروف ، قرّر الأمين العام للمنظمة الدولية ، إرجاء هذه المسألة بانتظار إجراء المزيد من المفاوضات مع (م .ت .ف .) . وبطبيعة الحال ، لم تنتشر الكتيبة الفرنسية في هذا الجيب .

في غضون ذلك ، أقامت الكتيبة الفرنسية مقرّ قيادتها في ثكنة مهجورة للجيش اللبناني بالقرب من مدينة صور ، وسيّرت دوريات على طول خطّ الجبهة ، والطريق الساحلي الممتدّ ما بين نهر الزهراني والمدينة ، وفي داخلها

أيضاً . وقد لعب مراقبو الهدنة الذين ألحقوا بقوات الطوارئ وأطلق عليهم اسم مجموعة المراقبة الخاصة بلبنان ، دوراً مفيداً للغاية خلال هذه المرحلة التكوينية ، لا سيّما و أنهم كانوا يعرفون الوضع في المنطقة جيّداً . فقد واصلوا الإشراف على مراكز المراقبة الخمسة التي أنشأتها لجنة مراقبة الهدنة في العام ١٩٧٢ على طول خط الهدنة ، في حين خدم بعضهم كضباط أركان في مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة . كذلك عيّنت لجان ارتباط ما بين قيادة قوات الطوارئ وقيادات الكتائب المختلفة العاملة في إطار هذه القوات ، والسلطات اللبنانية ، وإسرائيل ، و(م .ت .ف .) ، و ائر المجموعات المسلّحة في جنوب لبنان . وقد ضمّت كلّ من هذه اللجان اثنين من مراقبي الهدنة . وقام مكتب لجنة الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية في بيروت بدور لجنة ارتباط ما بين قوات الطوارئ والحكومة اللبنانية .

٤ – وقف إطلاق النار

في خلال المرحلة الأولى من عمل قوات الطوارئ ، ظلّ الوضع متوتّراً وهشّاً في جنوب لبنان . وكما ذكرنا سابقاً ، ففي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٧٨ ، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار . وفي ٨ نيسان (ابريل) من ذلك العام ، قدّم اللواء إرسكين تقريراً أشار فيه إلى أن المنطقة كانت هادئة على وجه الإجمال منذ النداء الذي أطلقه الأمين العام . لكن الوضع بقي متوتّراً و استمر تبادل إطلاق النار على نحو متقطّع في منطقة صور والقطاع الشرقي الذي كان قريباً من القاعدة الرئيسية لقوات الأمر الواقع المسيحية في بلدة مرجعيون ، وقلعة الشقيف الواقعة شمالي نهر الليطاني ، والتي تعتبر معقلاً لـ(م .ت .ف .) . وقد بذلت قوات الطوارئ ، التي انتشرت ما بين الجانبين المتحاربين في هاتين المنطقتين ، جهوداً كبيرة لفرض احترام وقف إطلاق النار الهشّ ، في حين واصل الأمين العام للأمم المتحدة والفريق سيلاسوفو جهودهما مع السلطات الإسرائيلية لدفعها إلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية من دون إبطاء .

رابعاً: نشاطات قوات الطوارئ خلال الفترة

ما بين شهري نيسان (ابريل) و حزيران (يونيو) من العام ١٩٧٨

١ - الخطة الأصلية للانسحاب الإسرائيلي

في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٨ ، قدّم رئيس الأركان الإسرائيلي إلى الفريق سيلاسوفو الخطة الأصلية لانسحاب القوات الإسرائيلية على مرحلتين ، الأولى تشمل انسحاب هذه القوات في ١١ نيسان (ابريل) من منطقة تقع غربي مدينة مرجعيون ، وتشمل جسر الخردلي وعدد من القرى المجاورة . لكن القوات الإسرائيلية ستحتفظ بسيطرتها على عدد من القرى الإستراتيجية مثل بلدتي خربة سلم ودير ميماس . أما المرحلة الثانية من الانسحاب التي تبدأ في ١٤ نيسان (ابريل) ، فتشمل منطقة تمتدّ ما بين نقطة تقع على بعد كيلومترين من جسر قعقعية الجسر على نهر الليطاني ، ونقطة أخرى تبعد نحو كيلومتر واحد عن بلدة دير ميماس . وتبلغ مساحة المنطقة التي تعتزم القوات الإسرائيلية الانسحاب منها بموجب هذه الخطة ، نحو ١١٠ كيلومترات مربّعة ، أو ما يوازي عشرة في المئة من مساحة المنطقة المحتلّة .

في اليوم التالي ، أشار الأمين العام إلى أن الخطة الإسرائيلية غير مرضية ، لأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي اللبنانية المحتلة من دون إبطاء . لكنه وافق على خطة الانسحاب الإسرائيلية ، على أن تليها مرحلة انسحاب ثالثة يتفّق لاحقاً على موعد تنفيذها . وجرى تنفيذ هذه الخطة من دون مشكلات ، وتسلّمت قوات الطوارئ المواقع التي أخلتها القوات الإسرائيلية .

أسفرت الجولة الثانية من المفاوضات ، التي أجراها الفريق سيلاسوفو مع السلطات الإسرائيلي ،ة عن اتفاق على تنفيذ مرحلة ثالثة من الانسحاب الإسرائيلي في ٣٠ نيسان (ابريل) . وكانت هذه المرحلة أوسع نطاقاً مما سبقها وشملت منطقة تبلغ مساحتها ٥٥٠ كيلومتراً مربّعاً . وكما جرى في المرحلتين السابقتين ، انتشرت قوات الطوارئ في المناطق التي أخلتها إسرائيل من دون حصول أيّ حادث يذكر .

بعد تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب الإسرائيلي ، انتشرت قوات الطوارئ في منطقتين منفصلتين جنوبي نهر الليطاني تبلغ مساحتهما نحو ٦٥٠ كيلومتراً مربّعاً ، أي ما يوازي ٤٥ في المئة من المناطق التي احتلتها القوات الإسرائيلية . وبلغت مساحة المنطقة الغربية نحو ٦٠٠ كيلومتر مربّع ، في حين بلغت مساحة المنطقة الشرقية نحو ٥٠ كيلومتراً مربّعاً . وكانت تفصل ما بين هاتين المنطقتين ، منطقة بعرض ١٥ كيلومتراً تقع إلى الجنوب من قلعة الشقيف ، ولم تستطع قوات الطوارئ أن تقيم فيها إلا أربعة مراكز معزولة للمراقبة ، أحدها يقع على جسر الخردلي .

في انتظار حصول المزيد من الانسحابات الإسرائيلية ، عملت قوات الطوارئ على تعزيز سيطرتها على المنطقة التي انتشرت فيها . وتمثّلت أهدافها الرئيسية في الإشراف على وقف إطلاق النار و مراقبة مدى احترامه من مختلف الأطراف ، ومنع أيّ عناصر مسلحة من دخول هذه المنطقة . ولهذا الغرض ، أقامت قوات الطوارئ مجموعة نقاط مراقبة وحواجز تفتيش في مواقع مختلفة من منطقة انتشارها ، وسيّرت الدوريات بانتظام فيها . ومنعت كل العناصر المسلّحة و العسكريين النظاميين من دخول هذه المنطقة ، وجرى نزع سلاح العناصر الموجودة في داخلها و إخراجها منها .

٢ - مشكلات مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي الأصلي

بعد تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب الإسرائيلي ، واجهت قوات الطوارئ مشكلتين أساسيتين ، الأولى تمثّلت في تردّد الحكومة الإسرائيلية في الانسحاب من المنطقة التي بقيت تحت سيطرتها ، وما أبدته من مقاومة متزايدة للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لإنجاز هذا الانسحاب . أما المشكلة الثانية ، فتمثّلت في المحاولات التي قام بها مقاتلو (م .ت .ف .) للتسلّل إلى المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية بحجة أن لديهم حقّاً شرعياً في دخول هذه المنطقة بموجب اتفاقية القاهرة المعقودة بين المنظمة والحكومة اللبنانية في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ، برعاية الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان .

في الأيام الأولى من شهر أيار (مايو) من العام ١٩٧٨ ، اندلعت اشتباكات خطيرة في منطقة صور ما بين قوات الطوارئ ومقاتلي بعض فصائل (م .ت .ف .) بسبب الموقف الذي اتخذته هذه التنظيمات ورفضها التعاون مع القوات الدولية . ففي الأول من أيار (مايو) ، حاولت عناصر مسلحة التسلّل بالقرب من موقع للكتيبة الفرنسية العاملة في إطار قوات الطوارئ ، وأطلقوا النار على الجنود الفرنسيين الذين تصدّوا لهم . وردّ الجنود على مصدر النيران عملاً بمبدأ الدفاع عن النفس ، فقتلوا اثنين من عناصر المجموعة المسلّحة . وعلى امتداد الأيام التالية ، تعرّض الجنود الفرنسيون إلى سلسلة من الكمائن في مناطق مختلفة ، وقتل خلال هذه الاشتباكات ثلاثة منهم ، وجرح ١٤ آخرون ، من ضمنهم قائد الكتيبة الفرنسية .

٣ ـ مفاوضات في المنطقة

خاض الأمين العام للأمم المتحدة و مساعدوه الميدانيون مفاوضات شاقّة لتفادي حصول صدامات جديدة ومنع مقاتلي (م .ت .ف .) من التسلّل عبر منطقة عمليات قوات الطوارئ . وأكّد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أن (م .ت .ف .) ستتعاون مع قوات الطوارئ ولن تبادر إلى شنّ عمليات مسلحة ضدّ إسرائيل انطلاقاً من جنوب لبنان ، على الرغم من أنها ستواصل كفاحها المسلّح انطلاقاً من مناطق أخرى . وفي حين يتعيّن على الدولة اللبنانية و(م .ت .ف .) إيجاد حلّ لمسألة وجود (م .ت .ف .) في جنوب لبنان ، إلاّ أن المنظمة وافقت على تسهيل مهمة قوات الطوارئ استجابة للنداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة إلى جميع الأطراف المعنية ، وعلى منع مقاتليها من التسلّل إلى منطقة عمليات قوات الطوارئ خصوصاً . وفي المقابل أصرّ عرفات على وجوب بقاء المقاتلين الفلسطينيين الموجودين في منطقة عمليات القوات الدولية ، في مواقعهم . وقد وافقت قيادة هذه القوات على هذا المطلب لضمان تعاون (م .ت .ف .) معها ، شرط أن لا يتمّ استخدام هذه العناصر الموجودة في منطقة عملياتها لأغراض عسكرية . وشمل هذا الاتفاق ١٤٠ مقاتلاً ينتمون إلى فصائل فلسطينية عدّة ، ويتوزّعون على ستة مواقع .

في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي ، قال الأمين العام إن قوات الطوارئ قبلت ، لأسباب إنسانية ، بتدبير موقّت يقضي بتزويد هذا العدد المحدود من المقاتلين الفلسطينيين الذين ظلّوا في منطقة عملياتها بإمدادات ذات طبيعة غير عسكرية (أي أغذية ، ومياه ، وأدوية) ، بإشراف هذه القوات . وقد أعطيت تعليمات مشدّدة إلى وحدات قوات الطوارئ المعنية لفرض رقابة مشدّدة على المواقع الفلسطينية الستة .

وبضغط من الأمم المتحدة ، أعلنت إسرائيل عزمها على سحب قواتها من المناطق اللبنانية المحتلّة بحدود ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، على أن يتمّ تحديد الإجراءات الخاصة بهذا الانسحاب في مفاوضات لاحقة ما بين السلطات الإسرائيلية و الفريق سيلاسوفو واللواء إرسكين .

إثر هذا الإعلان ، بدأت محادثات مكثفة ما بين ممثلي الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية بشأن انتشار قوات الطوارئ في المنطقة التي ستنسحب منها القوات الإسرائيلية ، وطبيعة العلاقة ما بين هذه القوات وقوات الأمر الواقع بقيادة الرائد سعد حداد . وأعلنت الحكومة اللبنانية أنه إلى حين إعادة بسط سلطتها الكاملة على جنوب لبنان ، تعترف موقتاً بالأمر الواقع الموجود في هذه المنطقة وبالرائد حداد كقائد للقوات المسلّحة اللبنانية فيها . وأضافت بأن قيادة الجيش اللبناني ستصدر تعليمات إلى الرائد حداد لتسهيل مهمة قوات الطوارئ و عملية انتشارها في المنطقة .

كذلك باشرت قيادة قوات الطوارئ مفاوضات مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاق على الترتيبات العملية لانتشار هذه القوات حتى الحدود الدولية ، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان . لكن هذه المفاوضات لم تسفر عن أيّ نتيجة ، في حين تجاهل الرائد حداد كلّياً التعليمات التي أصدرتها إليه الحكومة اللبنانية بشأن ضرورة تسهيل مهمة قوات الطوارئ . وفي ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، أبلغ لبنان الأمين العام للأمم المتحدة أنه لم يعد لدى قيادة ما يسمّى بـ «قوات الأمر الواقع» ، أيّ صلاحية للتصرّف أو التحدّث باسم الجيش اللبناني ، أو التفاوض مع الأمم المتحدة ، أو ممارسة أيّ سلطة شرعية في هذه المنطقة .

خامساً: نشاطات قوات الطوارئ في خلال الفترة مابين شهري حزيران (يونيو) ١٩٧٨ و تموز (يوليو) ١٩٨١

١ - المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي

في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، ذكر اللواء ارسكين في تقرير إلى الأمم المتحدة ، أن القوات الإسرائيلية انسحبت من جنوب لبنان ، ونقل الأمين العام هذه المعلومة إلى مجلس الأمن الدولي . لكن الأسلوب الذي اعتمدته إسرائيل لتنفيذ المرحلة الأخيرة من انسحابها تسبّب بمشكلات كبيرة لقوات الطوارئ . فخلافاً لما جرى في المراحل الثلاث السابقة ، قامت القوات الإسرائيلية بتسليم معظم المواقع التي أخلتها في ١٣ حزيران (يونيو) إلى قوات الأمر الواقع بقيادة الرائد حداد ، بدلاً من تسليمها إلى قوات الطوارئ ، بحجة أن إسرائيل تعتبره ممثلاً شرعياً للحكومة اللبنانية . ولم تتمكّن قوات الطوارئ من احتلال سوى خمسة مواقع أخلتها القوات الإسرائيلية في ذلك اليوم ، لأن قوى الأمر الواقع التي زوّدتها إسرائيل بالأسلحة الثقيلة ، هدّدت باستخدام القوة في مواجهة أيّ محاولة تقوم بها قوات الطوارئ لتوسيع رقعة انتشارها .

في رسالة بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان الأمين العام للأمم المتحدة بأن إسرائيل قد نفذت الشقّ الخاص بها من القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي رسالته الجوابية ، أشار الأمين العام إلى أن قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم تسليم مواقع قواتها إلى قوات الطوارئ ، لم يسهم في تسهيل المهمة الصعبة التي تنتظر هذه القوات . وأضاف أنه يبذل جهوده للتعامل بطريقة مرضية مع نتائج هذا التطور ، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

٢ ـ مصاعب عملية الانتشار

للتمكّن من تنفيذ مهمتها كاملة ، كان على قوات الطوارئ أن تستكمل انتشارها في منطقة عملياتها ، بما في ذلك الجيب الخاضع لسيطرة قوى الأمر الواقع بقيادة الرائد حداد . لذلك تمثّل الهدف الرئيسي لهذه القوات بعد أحداث

١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، في توسيع رقعة انتشارها في هذا الجيب . لكن إلى حين تحقيق هذا الهدف ، كان على قوات الطوارئ أن تستمرّ في منع استخدام منطقة انتشارها لشنّ أيّ عمليات مسلّحة من أيّ نوع كان . وعلى هذا الأساس بذلت هذه القوات جهوداً كبيرة لمنع و احتواء محاولات التسلّل التي كان يقوم بها مقاتلو (م .ت .ف .) والحركة الوطنية اللبنانية ، والغارات والاعتداءات التي كانت تقوم بها القوات الإسرائيلية وقوى الأمر الواقع .

وبذلت قوات الطوارئ جهوداً كبيرة أيضاً لفرض احترام وقف إطلاق النار ومنع تجدّد القتال في منطقة انتشارها والمناطق المجاورة لها . وفي الوقت نفسه ، بذلت قوات الطوارئ أقصى جهودها لمساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها في منطقة عمليات هذه القوات ، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في هذه المنطقة .

لقد واجهت قوات الطوارئ صعوبات كبيرة في مختلف ميادين نشاطها . فلم يكن بالإمكان إنجاز أيّ انتشار جديد في الجيب الخاضع لسيطرة قوى الأمر الواقع . وعلى الرغم من أن قوات الطوارئ نجحت ، إلى حدّ بعيد ، في احتواء محاولات استعمال مناطق انتشارها لشنّ عمليات مسلّحة ، إلاّ أن الاشتباكات العنيفة والمدمّرة استمرّت بكثافة ما بين الجانبين المتصارعين من فوق ومن حول هذه المنطقة حتى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، عندما أسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن اتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار (راجع القسم اللاحق) . و بما أن الأهداف التي تسعى قوات الطوارئ إلى تحقيقها كانت مترابطة بشكل وثيق ، فإن أيّ انتكاسة لأيّ هدف منها ، ستؤثّر سلباً على الأهداف الأخرى .

٣ ـ الجهود التي بذلت لنشر قوات الطوارئ في الجيب الحدودي

بعد ١٣ حزيران (يونيو) مباشرة ، أعطى الأمين العام تعليمات إلى الفريق سيلاسوفو و اللواء إرسكين لبذل أقصى الجهود الممكنة بالتعاون مع الحكومة اللبنانيّة ، لنشر قوات الطوارئ تدريجياً ضمن الجيب الحدودي ، إلى أن تصبح هذه القوات قادرة على تنفيذ مهمتها في مختلف أنحاء منطقة عملياتها . لكنه

خامساً: نشاطات قوات الطوارئ في خلال الفترة ما بين شهري حزيران (يونيو) ١٩٧٨ و تموز (يوليو) ١٩٨١

١ - المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي

في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، ذكر اللواء ارسكين في تقرير إلى الأمم المتحدة ، أن القوات الإسرائيلية انسحبت من جنوب لبنان ، ونقل الأمين العام هذه المعلومة إلى مجلس الأمن الدولي . لكن الأسلوب الذي اعتمدته إسرائيل لتنفيذ المرحلة الأخيرة من انسحابها تسبّب بمشكلات كبيرة لقوات الطوارئ . فخلافاً لما جرى في المراحل الثلاث السابقة ، قامت القوات الإسرائيلية بتسليم معظم المواقع التي أخلتها في ١٣ حزيران (يونيو) إلى قوات الأمر الواقع بقيادة الرائد حداد ، بدلاً من تسليمها إلى قوات الطوارئ ، بحجة أن إسرائيل تعتبره ممثلاً شرعياً للحكومة اللبنانية . ولم تتمكّن قوات الطوارئ من احتلال سوى خمسة مواقع أخلتها القوات الإسرائيلية في ذلك اليوم ، لأن قوى الأمر الواقع التي زوّدتها إسرائيل بالأسلحة الثقيلة ، هدّدت باستخدام القوة في مواجهة أيّ محاولة تقوم بها قوات الطوارئ لتوسيع رقعة انتشارها .

في رسالة بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان الأمين العام للأمم المتحدة بأن إسرائيل قد نفذت الشقّ الخاص بها من القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي رسالته الجوابيّة ، أشار الأمين العام إلى أن قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم تسليم مواقع قواتها إلى قوات الطوارئ ، لم يسهم في تسهيل المهمة الصعبة التي تنتظر هذه القوات . وأضاف أنه يبذل جهوده للتعامل بطريقة مرضية مع نتائج هذا التطور ، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية .

٢ ـ مصاعب عملية الانتشار

للتمكّن من تنفيذ مهمتها كاملة ، كان على قوات الطوارئ أن تستكمل انتشارها في منطقة عملياتها ، بما في ذلك الجيب الخاضع لسيطرة قوى الأمر الواقع بقيادة الرائد حداد . لذلك تمثّل الهدف الرئيسي لهذه القوات بعد أحداث

١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، في توسيع رقعة انتشارها في هذا الجيب . لكن إلى حين تحقيق هذا الهدف ، كان على قوات الطوارئ أن تستمرّ في منع استخدام منطقة انتشارها لشنّ أيّ عمليات مسلّحة من أيّ نوع كان . وعلى هذا الأساس بذلت هذه القوات جهوداً كبيرة لمنع و احتواء محاولات التسلّل التي كان يقوم بها مقاتلو (م .ت .ف .) والحركة الوطنية اللبنانية ، والغارات والاعتداءات التي كانت تقوم بها القوات الإسرائيلية وقوى الأمر الواقع .

وبذلت قوات الطوارئ جهوداً كبيرة أيضاً لفرض احترام وقف إطلاق النار ومنع تجدّد القتال في منطقة انتشارها والمناطق المجاورة لها . وفي الوقت نفسه ، بذلت قوات الطوارئ أقصى جهودها لمساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها في منطقة عمليات هذه القوات ، وإعادة الحياة إلى طبيعتها في هذه المنطقة .

لقد واجهت قوات الطوارئ صعوبات كبيرة في مختلف ميادين نشاطها . فلم يكن بالإمكان إنجاز أيّ انتشار جديد في الجيب الخاضع لسيطرة قوى الأمر الواقع . وعلى الرغم من أن قوات الطوارئ نجحت ، إلى حدّ بعيد ، في احتواء محاولات استعمال مناطق انتشارها لشنّ عمليات مسلّحة ، إلاّ أن الاشتباكات العنيفة والمدمّرة استمرّت بكثافة ما بين الجانبين المتصارعين من فوق ومن حول هذه المنطقة حتى ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، عندما أسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن اتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار (راجع القسم اللاحق) . و بما أن الأهداف التي تسعى قوات الطوارئ إلى تحقيقها كانت مترابطة بشكل وثيق ، فإن أيّ انتكاسة لأيّ هدف منها ، ستؤثّر سلباً على الأهداف الأخرى .

٣ ـ الجهود التي بذلت لنشر قوات الطوارئ في الجيب الحدودي

بعد ١٣ حزيران (يونيو) مباشرة ، أعطى الأمين العام تعليمات إلى الفريق سيلاسوفو و اللواء إرسكين لبذل أقصى الجهود الممكنة بالتعاون مع الحكومة اللبنانيّة ، لنشر قوات الطوارئ تدريجياً ضمن الجيب الحدودي ، إلى أن تصبح هذه القوات قادرة على تنفيذ مهمتها في مختلف أنحاء منطقة عملياتها . لكنه

أكّد لهما بوضوح أنه يعتزم استخدام الوسائل الدبلوماسية والسلمية لتحقيق هذا الهدف .

وبنتيجة هذه الجهود ، تمكنت قوات الطوارئ في خلال شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) من العام ١٩٧٨ ، من احتلال ١٤ موقعاً جديداً في الجيب الحدودي ، وخمسة مواقع إضافية في شهر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه . وبذلك باتت قوات الطوارئ تسيطر على ٢٤ موقعاً في الجيب الحدودي ، إضافة إلى مقرّ قيادتها في الناقورة و المراكز الخمسة التي أقامتها لجنة مراقبة الهدنة على طول خطّ الهدنة . لكنها لم تستطع إنجاز أيّ انتشار إضافي .

في تقرير قدّمه إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، كما في تقاريره اللاحقة ، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجهود التي بذلها هو وممثلوه لضمان انتشار قوات الطوارئ في منطقة عملياتها بشكل كامل ، وإلى عدم نجاحه في إحراز أيّ تقدّم جديد على هذا الصعيد . وأعاد المجلس تأكيد عزمه على تنفيذ قراراته الخاصة بقوات الطوارئ في كامل منطقة العمليات التي أسندت لها ، ودعا جميع الأطراف إلى تقديم المساعدة الضرورية إلى هذه القوات . لكن قرارات المجلس ظلّت حبراً على ورق .

هذا الوضع منع قوات الطوارئ من تنفيذ قسم أساسي من مهمتها ، وفاقم الصعوبات القائمة في وجه تنفيذ المهمات الأخرى إلى حدّ بعيد .

٤ ـ منع تسلّل العناصر المسلّحة

تجدّدت محاولات التسلّل إلى داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ وتصاعدت بشكل ملموس بعد ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ بوقت قصير . ومن دون شك ، فإن عدم قدرة قوات الطوارئ على الانتشار في الجيب الحدودي الخاضع لسيطرة قوى الأمر الواقع الموالية لإسرائيل ، أدّى إلى زيادة محاولات التسلّل . ولمنع هذه المحاولات ، عمدت قوات الطوارئ ، بمساعدة من الدرك اللبناني في أغلب الأحيان ، إلى إقامة حواجز على الطرقات الرئيسية والثانوية المؤدّية إلى منطقة عملياتها لتفتيش الآليات و الأشخاص بحثاً عن الأسلحة والذخائر . وللغرض نفسه ، سيّرت هذه القوات دوريات راجلة ومؤللة ليلاً

ونهاراً على الطرق الرئيسية ، وفي القرى ، والوديان النائية ، وأقامت مراكز تنصّت ليلي في أماكن مختارة في خلال أوقات مختلفة ، لضبط أيّ تحرّكات عسكرية محظورة .

بعد شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٧٩ ، جرى تكثيف انتشار قوات الطوارئ في محيط منطقة عملياتها لتمكينها من إحباط أيّ محاولة للتسلّل ، وبذلت جهود كبيرة ومستمرّة لرفع مستوى قدراتها في ميداني المراقبة وكشف محاولات التسلّل . فجرت زيادة عدد المناظير الليلية المتوافرة ، والأنوار الكاشفة ، وتمّ جلب جهاز رادار متطوّر للمراقبة الأرضية ، الأمر الذي مكّن هذه القوات من التمتّع بجهاز إنذار مبكر ذي مدى متوسط وفعّال . وقامت هذه القوات بإبعاد المسلّحين أو العسكريين الذين كان يجري ضبطهم في أثناء محاولتهم التسلّل إلى داخل منطقة عملياتها .

على وجه الإجمال ، كان المسلّحون اللبنانيون أو الفلسطينيون الذين يضبطون على حواجز القوات الدولية ، يقومون بتسليم أسلحتهم لهذه القوات ويغادرون منطقة عمليات قوت الطوارئ بهدوء . لكن في بعض الحالات ، كان بعض هؤلاء المسلّحين يطلق النار على الجنود الدوليين الذين كانوا يردّون بدورهم على مصدر النار دفاعاً عن النفس . وفي أحيان أخرى ، كان المسلّحون يغادرون منطقة الطوارئ ، ثم يعودون بتعزيزات كبيرة لمهاجمة جنود الموقع الذين طردوهم من منطقة العمليات . وفي أحد أخطر هذه الحوادث ، ردّ المسلّحون بنصب كمائن لجنود قوات الطوارئ ، لا بالقرب من الموقع المعني فحسب ، بل ضدّ جنود في مواقع أو دوريات أخرى . وقد حاولت قوات الطوارئ دوماً حلّ مثل هذه المشكلات عن طريق المفاوضات .

وبسبب وعورة المنطقة ، ومحدودية حجمها ، وعدم امتلاكها للقوة الضرورية لفرض احترام مهمتها ، كان من المستحيل عملياً على قوات الطوارئ إحباط كل محاولات التسلّل إلى داخل منطقة عملياتها . وتفاقمت هذه المشكلة بسبب وجود العديد من مخابئ الأسلحة في منطقة عمليات قوات الطوارئ . فعلى امتداد السنوات السابقة ، أقامت (م . ت . ف .) شبكة من مخابئ الأسلحة في مختلف أنحاء جنوب لبنان . وقد نجحت قوات الطوارئ في كشف العديد

من هذه المخابئ وتدميرها ، إلاّ أن أعداداً كبيرة منها ظلّت غير مكتشفة .

بما أن قوات الطوارئ لم تكن ترغب في عرقلة تحركات المدنيين الأبرياء ، كان بإمكان أيّ شخص يرتدي ثياباً مدنية ويحمل أوراقاً ثبوتية صالحة ، وليس في حوزته أيّ سلاح ، أن يدخل منطقة عملياتها بحريّة كاملة . لذلك ، كان من السهل ، نسبياً ، على مقاتلي (م .ت .ف .) وحلفائها اللبنانيين أن يعبروا حواجز قوات الطوارئ من دون أن يحملوا أيّ سلاح ، وما أن يصبحوا في داخل منطقة عملياتها يأخذون ما يحتاجون إليه من أسلحة من المخابئ العديدة المنتشرة في هذه المنطقة . كذلك ، كان بإمكانهم أن يتسلّلوا إلى داخل هذه المنطقة عبر الدروب والمسالك الترابية العديدة غير الواردة على الخرائط ، والتي لا تستطيع دوريات قوات الطوارئ أو مواقعها أن تؤمّن مراقبتها على نحو فعّال . إضافة إلى ذلك ، كان لـ (م .ت .ف .) والحركة الوطنية اللبنانية خصوصاً ، عدد كبير من المؤيدين في القرى الواقعة ضمن منطقة عمليات قوات الطوارئ . وكان هؤلاء الأشخاص يوفّرون المأوى والمساعدة طوعاً ، أو بالإكراه ، للمقاتلين الذين يتسلّلون إلى داخل منطقة العمليات . وعلى الرغم من يقظتها و الجهود الكبيرة التي بذلتها ، إلاّ أن قوات الطوارئ لم تنجح دوماً في إحباط عمليات التسلّل .

في ظلّ هذه الظروف ، كان تعاون (م .ت .ف .) مع قوات الطوارئ ، يشكّل الوسيلة الأكثر فعالية لوقف عمليات التسلّل أو الحدّ منها على الأقلّ . وبالفعل ، تعاونت قيادة (م .ت .ف .) مع قوات الطوارئ إلى حدّ بعيد . فلم تحصل أيّ محاولات تسلّل واسعة النطاق ، و عندما كانت تحصل أيّ محاولة تسلّل كانت قيادة (م .ت .ف .) تساعد قوات الطوارئ على حلّها . لكن في العديد من الحالات ، لم تكن قيادة (م .ت .ف .) راغبة في ، أو قادرة على ، مساعدة قوات الطوارئ ، وكان المسلّحون ينجحون في التسلّل إلى داخل منطقة عمليات هذه القوات وفي إقامة مراكز جديدة فيها .

مع حلول شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ ، ارتفع عدد المقاتلين الفلسطينيين المتمركزين في داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ إلى ٤٥٠ مقاتلاً يتمركزون في نحو ثلاثين موقعاً ، وفقاً لتقديرات هذه القوات . وتركّز قسم كبير من هؤلاء المقاتلين في منطقة جويّا القريبة من مدينة صور . وقد حاولت قوات

الطوارئ ، مراراً ، من خلال مفاوضات على أعلى مستوى مع قيادة (م .ت .ف .) ، إجلاء هؤلاء المقاتلين ، و لكن من دون جدوى .

على أيّ حال ، نجحت قوات الطوارئ في منع عمليات التسلّل إلى حدّ كبير . فقد ظلّ عدد المقاتلين الذين نجحوا في التسلّل إلى داخل منطقة عملياتها محدوداً نسبياً ، وظلّ معظمهم في القسم الشمالي من هذه المنطقة ، وبعيدين جدّاً عن منطقة الحدود الدولية . وتشير سجلاّت قوات الطوارئ إلى أنه منذ إنشاء هذه القوات في شهر آذار (مارس) من العام ١٩٧٨ ، لم تحصل سوى عملية مسلحة كبيرة واحدة ضدّ شمال إسرائيل انطلاقاً من منطقة عمليات قوات الطوارئ . ففي ليل ٦-٧ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ ، عبر خمسة من مقاتلي الجبهة العربية لتحرير فلسطين خطّ الهدنة وهاجموا مستوطنة مسكاف عام . ولتنفيذ هذا الهجوم ، لم ينجح هؤلاء المقاتلين في التسلّل عبر منطقة عمليات قوات الطوارئ ، بل عبر الجيب الحدودي والحدود الدولية أيضاً . وقد قتل المقاتلون الخمسة وثلاثة مدنيين إسرائيليين في هذا الهجوم .

وقد أدّت الجهود التي بذلتها قوات الطوارئ لمنع تسلّل المسلّحين إلى منطقة عملياتها ، إلى توتّر الوضع على نحو خطير على الحواجز ، وإلى تبادل إطلاق النار ما بين هؤلاء المسلّحين والقبعات الزرقاء . ففي حادث يعدّ الأخطر من نوعه ، حاصرت عناصر مسلّحة يوم ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، حاجزاً للكتيبة الفيدجية بعدما رفض عناصر الحاجز السماح لأحدهم بدخول المنطقة ، وفتحوا النار عليهم . وفي أثناء الاشتباكات ، احتجز المسلّحون ثلاثة جنود فيدجيين في مكان مجهول . وفي حين كانت المفاوضات جارية لإطلاق سراح الجنود ، قتل المسلّحون جنديين وتمكّن الثالث من الفرار بعدما تعرّض للضرب بشدة .

٥ ـ المضايقات التي قامت بها قوى الأمر الواقع

تسبّبت نشاطات قوى الأمر الواقع ، بقيادة الرائد سعد حداد ، بمضايقات عديدة وخطيرة لقوات الطوارئ . وعلى الرغم من عدم وجود أيّ إحصاء دقيق لعدد عناصر هذه القوى ، إلاّ أنها كانت تقدّر في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ بنحو ١٥٠٠ مسلّح ، يتحلّقون حول نواة أساسية مكوّنة من ٧٠٠ جندي مسيحي

كانوا في عديد الجيش اللبناني ، ومجموعات من مسلّحي حزب الكتائب قدمت من شمال لبنان ، وعدد من المسلّحين المسيحيين والشيعة من أبناء قرى المنطقة . وكانت جميع الأدلّة والشواهد تدلّ على أن إسرائيل هي التي تسيطر على قوى الأمر الواقع ، سيّما وأنها توفّر لها التمويل ، والتدريب ، والتسليح ، والتنظيم .

كانت الإجراءات التي اعتمدتها قوات الطوارئ لمنع المقاتلين الفلسطينيين واليساريين من التسلّل إلى منطقة عملياتها ، هي الإجراءات نفسها التي طبّقت في مواجهة قوى الأمر الواقع . لكن هذه القوى لم تقم سوى بعدد محدود من محاولات التسلّل . غير أن المشكلة الأساسية معها تمثّلت في مضايقاتها المستمرّة لجنود قوات الطوارئ وأهالي المنطقة ، ومحاولاتها المستمرّة للتعدّي على منطقة عمليات القوات الدولية .

في حين أوضحت قوات الطوارئ أن الانتشار في مختلف أنحاء الجيب الحدودي يظلّ هدفها الرئيسي ، ركّزت جهودها في المدى المباشر على المحافظة على المنشآت التي أقامتها ، وعلى ضمان استمرار حريّة الحركة التي تحتاج إليها في هذه المنطقة لتحقيق هذا الهدف . وبمساعدة الجيش الإسرائيلي ، توصّلت قوات الطوارئ إلى اتفاق موقت مع قوى الأمر الواقع يضمن التعايش ما بين الجانبين . وبموجب هذا الاتفاق ، تتمتّع قوات الطوارئ بحرّية الحركة على الطرقات الرئيسية في الجيب الحدودي على مدى خمسة أيام في الأسبوع ، لتبديل جنودها وتزويدهم بالمؤن اللازمة . ويحقّ لمروحيات قوات الطوارئ أن تحلّق فوق هذه المنطقة عند الضرورة ، لكن يتعيّن على كلّ مروحية ذاهبة في مهمة أن تحصل على أذن خاص من قيادة قوات الرائد حداد ، على أساس كلّ حالة على حدة . على أيّ حال ، فقد حرمت قوات الطوارئ في كثير من الحالات حرية الحركة المحدودة هذه . فعندما كانت تنشأ أيّ خلافات بين قوات الطوارئ وقوى الأمر الواقع ، كان الرائد حداد يردّ فوراً بإغلاق جميع الطرق الرئيسية في الجيب الحدودي في وجه جميع موظفي الأمم المتحدة وجنودها وآلياتها . وفي المراحل التي يسودها التوتّر ، كانت قوى الأمر الواقع تعزل قسماً من مواقع قوات الطوارئ في الجيب الحدودي كلّياً ، والمواقع الخمسة الواقعة على طول خطّ الهدنة خصوصاً ، وتعمد إلى مضايقة عناصرها بشدة . وفي بعض الأحيان ، كان

مسلّحو قوى الأمر الواقع يقتحمون مواقع المراقبة التابعة لقوات الطوارئ ويسرقون ما فيها من أسلحة ومعدّات وعتاد ، ويهدّدون موظفي الأمم المتحدة وجنودها . وقد أقدمت قوى الأمر الواقع في ثلاث مناسبات على مهاجمة مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة بالمدفعية والهواوين ، موقعة عدداً من القتلى والجرحى في صفوف الجنود الدوليين ، فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة .

في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، وفي الوقت الذي تزايدت فيه محاولات مقاتلي (م .ت .ف .) للتسلّل إلى منطقة عمليات قوات الطوارئ ، اتخذت قوى الأمر الواقع موقفاً أكثر تصلّباً من هذه القوات . و بدأت قوى الأمر الواقع بمضايقة السكان المدنيين في منطقة انتشار قوات الطوارئ بطرق متنوّعة . فقد عمدت في عدد من المناسبات إلى قصف عدد من القرى الشيعية بمدفعيتها المتمركزة في داخل الجيب الحدودي ، وهدّدت بمعاقبة الفلاحين الذين يتعاونون مع القوات الدولية . وفي بعض الحالات ، قامت قوى الأمر الواقع بإرسال مجموعات مسلّحة لخطف بعض المدنيين الذين يشتبه بتعاطفهم مع (م .ت .ف .) ، أو لتفجير منازلهم ، في داخل قرى واقعة في منطقة انتشار قوات الطوارئ . و قد تصاعد هذا النوع من الضغوط بشكل خاص بعدما أعلن الرائد حداد في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٩ ، قيام ما يسمّى بـ «دولة لبنان الحرّ» . وقد احتجّت قوات الطوارئ بشدّة للسلطات الإسرائيلية على هذه المضايقات ، وأقامت مراكز إضافية على مقربة من القرى الواقعة داخل منطقة انتشارها لوقف الهجمات التي تشنّها قوى الأمر الواقع .

اعتباراً من شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٧٨ ، قامت قوى الأمر الواقع بمحاولات عديدة لإقامة مراكز لها في داخل منطقة انتشار قوات الطوارئ . و كانت ترسل لهذه الغاية مجموعات كبيرة من المسلّحين المدعومين أحياناً بالدبابات . وفي كلّ مرة ، كانت قوات الطوارئ ترسل تعزيزات إضافية لمحاصرة الموقع الجديد والمجموعات المهاجمة ، وتسعى في الوقت نفسه عبر المفاوضات إلى إزالته بمساعدة من الجيش الإسرائيلي كالعادة . ففي بعض الحالات أمكن ، عبر المفاوضات ، إقناع المهاجمين بإخلاء مواقعهم بطريقة سلمية . لكن في حالات أخرى لم تكن المفاوضات مثمرة . و هكذا أقامت قوى الأمر الواقع ، في خلال

الفترة ما بين شهري تموز (يوليو) ١٩٧٩ وتموز (يوليو) ١٩٨٠ ، خمسة مواقع جديدة في داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ ، في مناطق استراتيجية تشرف كلّ منها على عقدة مواصلات مهمة .

لإزالة هذه المواقع ، كان على قوات الطوارئ استخدام القوة ضد قوى الأمر الواقع ، الأمر الذي يعني خوض مواجهة عسكرية معها ، وربما مع الجيش الإسرائيلي ، قد تؤدّي إلى سقوط العديد من الضحايا . في تلك الظروف ، ارتأت قيادة قوات الطوارئ ،محاولة التوصّل إلى حلّ سلمي لهذه المشكل ، التفاهم مع السلطات الإسرائيلية . فأثار الأمين العام للأمم المتحدة هذه المسألة مع الحكومة الإسرائيلية على أعلى المستويات ، لكنه تلقّى جواباً بأن إسرائيل تعتبر هذه المواقع حيوية لضمان أمنها ، ولن تتدخّل لإرغام قوى الأمر الواقع على إخلائها .

على الرغم من أن قوات الطوارئ عملت من ناحية مبدئية ووفقاً لسياستها الرسمية ، على احتواء الأعمال التي قامت بها قوى الأمر الواقع من خلال المفاوضات ، فقد أرغم الجنود الدوليون أحياناً على استخدام القوة دفاعاً عن أنفسهم في مواجهة ما تعرّضوا له من مضايقات . وعلى الرغم من أن هؤلاء الجنود أظهروا مقداراً كبيراً من ضبط النفس ، إلاّ أن حوادث عنيفة عديدة وقعت . ففي شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٠ ، وقع حادث خطير جداً ، إذ أوقف حاجز لقوى الأمر الواقع ثلاثة جنود ايرلنديين ، وأطلق المسلّحون النار على أحد الجنود وأصابوه بجراح خطيرة ، واختطفوا الجنديين الباقيين . وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها قوات الطوارئ لضمان إطلاق سراح الجنديين المخطوفين ، إلاّ أن المسلّحين قتلوهما في أثناء المفاوضات .

وفي ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ ، وإثر قيام قوى الأمر الواقع بقصف مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة بعنف ، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٤٦٧ (١٩٨٠) ، وأبدى أسفه لجميع الأعمال العدائية ضدّ قوات الطوارئ ، أو عبر منطقة عملياتها ، ودان القصف المتعمّد لمقرّ قيادة هذه القوات .

٦ ـ النشاطات الإسرائيلية في الجيب الحدودي وبالقرب منه

بعد ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن قواتها قد

انسحبت من الأراضي اللبنانية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ ، وأنها لم تعد مسؤولة عمّا يجري في داخل الجيب الحدودي .

في خلال الأشهر الأولى التي تلت هذا الإعلان ، بدا وجود القوات الإسرائيلية في الجيب الحدودي محدوداً . لكن اعتباراً من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، تزايدت نشاطات الجيش الإسرائيلي في هذه المنطقة . فقد شوهد الجنود الإسرائيليون مراراً وهم يزرعون الألغام ، وينصبون الحواجز ، وينقلون المياه والمؤن ، ويقيمون مواقع جديدة لهم على الجانب اللبناني من الحدود .

في أواخر العام ١٩٨٠ ، ذكرت قوات الطوارئ في تقرير رفعته إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أن عدد المواقع التي أقامتها القوات الإسرائيلية في داخل الأراضي اللبنانية وعلى طول خط الهدنة يتزايد باستمرار . فعلى الرغم من أن السياج الفاصل بين البلدين ظلّ سليماً ، إلا أن الجيش الإسرائيلي أقام مواقع جديدة له ضمن الأراضي اللبنانية في نقاط مختارة ، وزرع الألغام ، وسيّج قطعاً من الأرض ، وشقّ طرقاً ترابية وأخرى معبّدة . وفي الوقت نفسه ، تصاعد حجم الوجود العسكري الإسرائيلي في داخل منطقة الجيب الحدودي . فقد أقام الجيش الإسرائيلي مواقع لمدفعيته ودباباته بالقرب من مدينة مرجعيون حيث يوجد مقرّ قيادة الرائد حداد ، وعلى طول الطريق الساحلية . وشوهد الجنود الإسرائيليون في مواقع متعددة تقع في عمق الشريط الحدودي . وفي خلال العام ١٩٨٠ ، أجرى الجيش الإسرائيلي علناً مناورات عسكرية بالقرب من موقع مراقبة تابع للأمم المتحدة بالقرب من بلدة الخيام شمالي الحدود .

وقد شنّ الجيش الإسرائيلي ، في مناسبات عديدة ،غارات في داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ بحثاً عن مقاتلي (م .ت .ف .) وقد اتخذت قوات الطوارئ كل الإجراءات اللازمة لوضع حدّ لهذه الغارات ، وأدّت جهود هذه القوات ،في بعض الأحيان ، إلى حصول مواجهات مع الجنود الإسرائيليين ، كان يجري حلّها من خلال المفاوضات إجمالاً .

إضافة إلى النشاطات التي قامت بها في داخل الشريط الحدودي ، عمدت القوات الإسرائيلية كثيراً إلى خرق المجال الجوي اللبناني والمياه الإقليمية اللبنانية . فقد قام سلاح الجو الإسرائيلي بطلعات استطلاعية فوق الأراضي اللبنانية بشكل

يومي ، في حين شوهدت المراكب الحربية الإسرائيلية مراراً على مقربة من الشاطئ اللبناني . وقد تصاعدت عمليات خرق المجال الجوي والمياه الإقليمية اللبنانية بشكل كبير بعد شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٠ . ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٨٠ وحده ، أحصت قوات الطوارىء ٣١٢ خرقاً إسرائيلياً للمجال الجوي اللبناني ، و٨٩ خرقاً للمياه الإقليمية .

سادساً : الأعمال العدائية
بالقرب من منطقة عمليات قوات الطوارئ

على الرغم من أنها لم تكن مثالية ، إلا أن منطقة عمليات قوات الطوارئ شكّلت منطقة عازلة ما بين الأطراف المتصارعة في جنوب لبنان . وكما ذكرنا سابقاً ، فإن هذه المنطقة كانت مقسومة إلى قسمين ، تفصل بينهما منطقة عرضها ١٥ كيلومتراً . وفي هذه المنطقة الفاصلة ، حيث كان نهر الليطاني يفصل ما بين الطرفين المتحاربين ، تمكنت قوات الطوارئ من إقامة أربعة مراكز ، واحد منها على جسر الخردلة ، لضمان وجود الأمم المتحدة فيها على الأقلّ . لكن مدفعية (م .ت .ف .) المتمركزة في قاعة الشقيف شمالي نهر الليطاني ، لم تكن بعيدة عن مدفعية قوى الأمر الواقع المتمركزة في مدينة مرجعيون والمناطق المجاورة لها ، والمدعومة منذ العام ١٩٨٠ بالدبابات والمدفعية الإسرائيليتين . فمن مواقعها في قلعة الشقيف وفي منطقة جيب صور ، كانت المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ التابعة لـ (م .ت .ف .) قادرة بسهولة على إصابة مدن شمال إسرائيل وقراه ، بما فيها نهاريا ، معالوت ، والمطلّة ، وكريات شمونة .

اعتباراً من شهر آذار (مارس) من العام ١٩٧٩ ، تصاعدت عمليات تبادل القصف المدفعي بين مقاتلي (م .ت .ف .) وقوى الأمر الواقع عبر المنطقة الفاصلة ومن فوق منطقة عمليات قوات الطوارئ . وعندما كان القتال يصبح عنيفاً ، كان الجيش الإسرائيلي يتدخّل لمساعدة قوى الأمر الواقع ، وكان الفلسطينيون يردّون باستخدام مدفعيتهم الثقيلة وصواريخهم لقصف أهداف في شمال إسرائيل ، الأمر الذي كان يؤدّي بدوره إلى قيام الإسرائيليين بشنّ هجمات انتقامية عنيفة .

وعندما كان القصف الفلسطيني يوقع إصابات في صفوف الإسرائيليين ، أو في حال إعلان (م .ت .ف .) مسؤوليتها عن أيّ عمليات مسلّحة في داخل إسرائيل أو الأراضي المحتلة ، كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تشنّ غارات مكثّفة على مواقع (م .ت .ف .) في المناطق الواقعة شمالي منطقة عمليات قوات الطوارئ ، وفي بيروت أحياناً . وفي بعض الحالات ، كانت إسرائيل ترسل قواتها الخاصة لتدمير منشآت تابعة لـ (م .ت .ف .) .

تجنّبت القوات الإسرائيلية والطيران الحربي الإسرائيلي عبور منطقة عمليات قوات الطوارئ عبر استخدام الطيران للمرور من فوق المنطقة الفاصلة ، أو عبر استخدام الزوارق الحربية . وبما أن الأطراف المتحاربة تتمركز خارج منطقة عملياتها ، لم يكن باستطاعة قوات الطوارئ أن تتّخذ أيّ إجراءات مباشرة لوقف القتال . لكنّها بذلت جهدها للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار بين الجانبين في كلّ مرة بدا ذلك ممكناً ، ولفتت نظر مجلس الأمن الدولي إلى الحالات الأكثر خطورة . وفي خلال اثني عشر شهراً ، حصلت سلسلتا اشتباكات خطيرة ، الأولى في شهر آب (أغسطس) من العام ١٩٨٠ ، والثانية في شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ .

١ ـ اشتباكات شهر آب (اغسطس) من العام ١٩٨٠

مساء يوم ١٨ آب (أغسطس) ١٩٨٠ ، اندلعت اشتباكات عنيفة ما بين الجيش الإسرائيلي وقوى الأمر الواقع من جهة ، ومقاتلي (م .ت .ف .) المتمركزين شمالي نهر الليطاني ، واستمرّ لمدة خمسة أيام بوتائر مختلفة . ووفقاً لمراقبي قوات الطوارئ ، فقد أطلقت قوى الأمر الواقع نحو ٢٤٦٠ قذيفة مدفعية ، وهاون ، ودبابة ، في حين أطلق مقاتلو (م .ت .ف .) نحو ٣٠٠ قذيفة . وفي يومي ١٩ و٢٠ آب (أغسطس) ، شنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات على مواقع فلسطينية في محيط قلعة الشقيف وقرية أرنون .

يوم ١٩ آب (أغسطس) ، وفيما كانت تتصاعد حدّة القصف المدفعي ، أقلّت مروحيات عسكرية ٢٠٠ جندي إسرائيلي قاموا بشنّ غارات لتدمير منشآت تابعة لـ (م .ت .ف .) في قريتي أرنون وكفرتبنيت . وقد سبقت هذه

العملية حشود عسكرية إسرائيلية في الشريط الحدودي ، حيث أحصى جنود قوات الطوارئ وجود ٥٠ قطعة مدفعية من مختلف العيارات ، و٧٠ آلية عسكرية ، وسبع مروحيات عسكرية ثقيلة . ووفقاً لمصادر فلسطينية ولبنانية ، فقد أدّت هذه الهجمات إلى سقوط ٢٥ قتيلاً على الأقلّ ، من بينهم خمسة مدنيين لبنانيين ، وجرح ٢٦ آخرين ، فضلاً عن الدمار الواسع الذي لحق بعدد كبير من المنازل والممتلكات . وأشارت السلطات الإسرائيلية إلى أن هدف هذه العملية كان تدمير مواقع مدفعية (م .ت .ف .) التي قصفت المستوطنات في شمال إسرائيل والجيب الحدودي الخاضع لسيطرة الرائد حداد في جنوب لبنان .

٢ ـ اشتباكات شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١

كان القتال الذي اندلع في شهر تموز (يوليو)من العام ١٩٨١ ، أعنف ممّا سبقه . ففي ١٠ تموز (يوليو) ، وفي أثناء عمليات قصف متبادلة ما بين الجيش الإسرائيلي وقوى الأمر الواقع من جهة ، ومقاتلي (م .ت .ف .) من جهة ثانية ، جرح ستة مدنين إسرائيليين حسب السلطات الإسرائيلية عندما قصف الفلسطينيون مستوطنة كريات شمونة في شمال إسرائيل بالصواريخ . وفي اليوم نفسه ، شنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات عنيفة ضدّ أهداف فلسطينية تقع شمالي منطقة عمليات قوات الطوارئ . وإثر هذه الغارات ، تجدّد تبادل القصف المدفعي ما بين مقاتلي (م .ت .ف .) من جهة ، والقوات الإسرائيلية وقوى الأمر الواقع من جهة ثانية .

في ١٣ و١٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، واصلت الطائرات الحربية الإسرائيلية شنّ غارات واسعة النطاق ضدّ أهداف فلسطينية ، في حين ردّ مقاتلو (م .ت .ف .) من جديد بقصف شمال إسرائيل بالصواريخ ، الأمر الذي أسفر عن إصابة اثنين من المدنيين الإسرائيليين في مدينة نهاريّا الساحلية . وفي اليوم التالي ، عنف القصف المدفعي المتبادل ما بين الجانبين اللذين أطلقا نحو ألف صاروخ ، وقذيفة مدفعية ، وهاون .

يومي ١٦ و١٧ تموز (يوليو) ، تصاعدت حدّة القصف المدفعي المتبادل ما بين الجانبين ، وانضمت السفن الحربية الإسرائيلية إلى القتال ، في حين عمد

الطيران الحربي الإسرائيلي إلى تدمير الجسور القائمة على نهري الزهراني والليطاني ، وإلى شنّ غارات عنيفة على بيروت نفسها ، الأمر الذي أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا ووقوع أضرار واسعةالنطاق في الممتلكات . وقد استمرّ القتال والقصف المدفعي المتبادل الذي شاركت فيه السفن الحربية الإسرائيلية ، فضلاً عن الغارات الجوية الإسرائيلية ، في مختلف القطاعات طوال يومي ١٨ و١٩ تموز (يوليو) . لكن وتيرة القتال بدأت بالتراجع تدريجياً في خلال الأيام التالية إلى أن توقف تماماً في ٢٤ تموز (يوليو) .

وفقاً لإحصاءات قوات الطوارئ ، فقد أطلقت القوات الإسرائيلية وقوى الأمر الواقع ما لا يقلّ عن ٧٥٠٠ قذيفة مدفعية ثقيلة ، وهاون ، ودبابات ، ومدفعية البوارج الحربية ، فضلاً عمّا أطلقته الطائرات الحربية الإسرائيلية من صواريخ وقنابل . في المقابل ، أطلق مقاتلو (م .ت .ف .) نحو ٢٥٠٠ صاروخ ، وقذيفة مدفعية ، وهاون . وقد أسفرت هذه الجولة من القتال عن مقتل ستة إسرائيليين وجرح ٥٩ آخرين وفقاً للمصادر الإسرائيلية ، في حين كانت خسائر الفلسطينيين واللبنانيين أكبر بكثير .

٣ ـ تحركات مجلس الأمن الدولي

في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، اجتمع مجلس الأمن الدولي بطلب من الحكومة اللبنانية ، وفي اليوم نفسه ، أصدر رئيس المجلس نداء عاجلاً إلى جميع الأطراف دعاها فيه إلى ضبط النفس ووضع حدّ فوري لجميع أنواع الهجمات .

وفي ٢١ تموز (يوليو) ، تبنّى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم ٤٩٠ (١٩٧٨) ، الذي دعا فيه إلى وضع حدّ فوري لجميع أنواع الهجمات المسلّحة ، وأعاد تأكيد التزامه بسيادة لبنان ، ووحدة أراضيه ، واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً .

٤ ـ وقف إطلاق النار

بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ، بذلت الأمم المتحدة وحكومة

الولايات المتحدة جهوداً متوازية للتوصّل إلى اتفاق غير رسمي لوقف لإطلاق النار في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ . فقد أصدر الممثّل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة ، السفير فيليب حبيب ، صباح ذلك اليوم في مدينة القدس بياناً أعلن فيه وقف جميع العمليات العسكرية ما بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية اعتباراً من الساعة الواحدة والنصف من يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ .

لفت الأمين العام للأمم المتحدة الذي كان على اطلاع كامل على نتائج مهمة السفير حبيب ، انتباه مجلس الأمن الدولي إلى ذلك البيان ، وأبلغه بأن الحكومة الإسرائيلية أعلنت دعمها له ، وأن الحكومة اللبنانية رحّبت به ، وأن (م .ت .ف .) أبلغته بأنها ستحترم وقف إطلاق النار الذي دعا إليه المجلس . وأكّد قائد قوات الطوارئ في تقرير بعث به إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أن الهدوء عاد إلى المنطقة يوم ٢٤ تموز (يوليو) اعتباراً من الساعة الواحدة والدقيقة عشرين بالتوقيت المحلّي .

سابعاً : الجهود التي بذلت لإعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جنوب لبنان

١ ـ الإدارة المدنية

بعد ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ، عمدت قوات الطوارئ إلى تعديل خطتها الأصلية بعدما تبيّن لها أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على الشريط الحدودي إلى أمد غير منظور . ففي حين واصلت هذه القوات جهودها للسيطرة على كامل منطقة الجيب الحدودي من خلال المفاوضات ، عمدت إلى مساعدة الحكومة اللبنانية على نشر أكبر عدد ممكن من موظفيها ، ومن عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي (الدرك) ، في منطقة عملياتها .

في الأصل ، ركّزت قوات الطوارئ اهتمامها على دفع الحكومة اللبنانية إلى إرسال الموظفين الإداريين ، والتقنيين ، وعناصر الدرك ، إلى جنوب لبنان . وفي أواخر شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٧٨ ، كانت

الحكومة اللبنانية ممثلة في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الليطاني ، بموظف إداري مقرّه مدينة صور ونحو ١٠٠ دركي موزعين على المدينة وثلاثة مخافر في منطقة عمليات قوات الطوارئ . وقد تعاون رجال الدرك بشكل وثيق مع قوات الطوارئ ، وساعدوا جنودها في تفتيش السيارات والأشخاص على الحواجز ، وتولّوا الترجمة لهم ، وشكّلوا صلة وصل ما بين هذه القوات والسكان المدنيين . وفي المقابل ، أحالت قوات الطوارئ النزاعات المدنية إلى الدرك ليتولّوا التحقيق فيها .

قامت قوات الطوارئ بنشاطات إنسانية متنوعة في منطقة عملياتها ، ونفّذت العديد من برامج إعادة التأهيل بالتعاون مع الحكومة اللبنانية ومنسّق «المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة لإعادة بناء وتنمية لبنان» . ولعبت هذه القوات دوراً نشطاً في تنفيذ مشاريع عدّة شملت ترميم شبكات المياه والكهرباء ، وتوفير الخدمات الصحية ، وتوزيع مؤن وأغذية إضافية للسكان المدنيين ، وشقّ الطرق وإصلاحها ، وإعادة بناء المنازل والمدارس المدمّرة وترميمها . وكان مستشفى قوات الطوارئ في الناقورة ، الذي تديره سرية طبية سويدية ، والمراكز الصحّية التابعة لمختلف كتائب القوات الدولية ، مفتوحاً أمام المدنيين اللبنانيين الذين استفادوا من خدماته الصحّية الواسعة النطاق .

٢ ـ انتشار الجيش اللبناني في العام ١٩٧٨

في خلال شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٧٨ ، جرت مشاورات مكثّفة ما بين السلطات اللبنانية وقوات الطوارئ بشأن إمكانية نشر وحدات من الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوات الدولية . لكن كانت هناك عقبات كثيرة ينبغي تذليلها . فالسلطات الإسرائيلية وقوى الأمر الواقع كانت تعارض بشدّة أيّ محاولة يقوم بها الجيش اللبناني للتوجّه جنوباً . ولأسباب مختلفة ، كانت (م .ت .ف .) التي تسيطر على الطريق الساحلية الإستراتيجية ما بين مدينتي صيدا وصور ، تعارض بدورها هكذا خطوة .

على الرغم من أن الجيش اللبناني كان لا يزال في طور إعادة بناء وتنظيم ، وعلى الرغم من الصعوبات التي تتضمنّها هذه المرحلة ، إلاّ أن الحكومة اللبنانية قرّرت في ٣١ تموز (يوليو) إرسال قوة من الجيش إلى جنوب لبنان . وكان على هذه القوة المؤلّفة من ٧٠٠ جندي مجهّزين جيداً ، أن تعبر سهل البقاع ، وبلدة كوكبا الواقعة عند الطرف الشمالي لمنطقة عمليات قوات الطوارئ ، ومدينة مرجعيون التي تعتبر معقل قوى الأمر الواقع ، لتصل إلى بلدة تبنين الجنوبية . وفي ٢٥ تموز (يوليو) ، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار ، وأصدرت الحكومة اللبنانية في اليوم نفسه بياناً أعلنت فيه قرارها هذا . وعلى الأثر اتصلت قوات الطوارئ بالسلطات الإسرائيلية على مستويات مختلفة ، وطلبت منها التدخّل للتأكّد من أن قوى الأمر الواقع لن تتصدّى لهذه الخطوة . لكن إسرائيل رفضت التدخّل بحجّة أن هذا شأن لبناني داخلي .

فجر يوم ٣١ تموز (يوليو) ، غادرت القوة اللبنانية بيروت ووصلت إلى كوكبا بعد بضع ساعات ، حيث تعرّضت لقصف مدفعي كثيف وعنيف من جانب قوى الأمر الواقع . وعلى الرغم من هذه الاعتداءات التي تعرّضت لها ، ظلّت القوة في كوكبا في حين أجرت الأمم المتحدة اتصالات لتأمين عبورها بسلام إلى تبنين . لكن الأمين العام للأمم المتحدة وممثّليه الميدانيين فشلوا في الحصول على الدعم اللازم من السلطات الإسرائيلية . وعلى امتداد الأيام التالية ، قصفت قوى الأمر الواقع قوة الجيش اللبناني بأكثر من ٣٠٠ قذيفة ، الأمر الذي أدّى إلى مقتل جندي لبناني وجرح تسعة آخرين . وفي شهر آب (أغسطس) من العام ١٩٧٨ ، انسحبت قوة الجيش اللبناني من بلدة كوكبا .

٣ ـ انتشار الجيش اللبناني في العام ١٩٧٩

إثر فشل هذه المحاولة ، بدأت الأمم المتحدة مشاورات جديدة مع السلطات اللبنانية لإيجاد وسائل أخرى تكفل نشر وحدات من الجيش اللبناني في جنوب لبنان . وفي ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، أنشئت

مجموعة عمل مشتركة ضمّت ضباطاً من الجيش اللبناني وقوات الطوارئ لإعداد خطة عمل جديدة . بناء على اقتراح المجموعة ، نقلت مروحيات قوات الطوارئ مجموعات صغيرة من أفراد الجيش اللبناني وجرى توزيعهم على مختلف الكتائب العاملة في إطار قوات الطوارئ ، ليكونوا ممثلين للحكومة اللبنانية في مختلف قطاعات منطقة عمليات هذه القوات .

عندما جدّد مجلس الأمن الدولي انتداب قوات الطوارئ لخمسة أشهر إضافية ، دعا مجلس الأمن الدولي في القرار رقم ٤٤٤ الصادر في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، الحكومة اللبنانية إلى إعداد برنامج مرحلي لمدة ثلاثة أشهر بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة ، لبسط سلطتها على جنوب لبنان . وقد حدّد هذا البرنامج الذي أعدّته الحكومة اللبنانية بالتعاون مع قوات الطوارئ أربعة أهداف أساسية يتعيّن تحقيقها في خلال المرحلة الأولى :

١- تعزيز حضور الإدارة الحكومية المدنية في الجنوب .

٢- إدخال كتيبة من الجيش اللبناني إلى منطقة عمليات قوات الطوارئ .

٣- تعزيز وقف إطلاق النار في المنطقة .

٤- زيادة رقعة انتشار قوات الطوارئ في الشريط الحدودي .

وفقاً لهذا البرنامج ، نشر الجيش اللبناني في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٧٩ ، كتيبة تضمّ ٥٠٠ جندي في منطقة عمليات قوات الطوارئ . وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها قوى الأمر الواقع لمنع انتشار الكتيبة وقيامها بقصف مقرّ قيادة قوات الطوارئ وعدد من مواقعها بشكل مركّز وعنيف في خلال الفترة ما بين ١٥ و١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ ، الأمر الذي أدّى إلى سقوط عدد من الضحايا في صفوفها وتسبّب في أضرار مادية كبيرة ، إلاّ أن القوات الدولية أصرّت على موقفها وأنجزت كتيبة الجيش اللبناني انتشارها وفقاً لما هو مقرّر في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ . وأقامت الكتيبة اللبنانية التي وضعت تحت القيادة العملانية لقائد قوات

الطوارئ ، مقرّ قيادتها في بلدة أرزون في قطاع الكتيبة النيجيرية .

٤ ـ انتشار الجيش اللبناني في العامين ١٩٨٠-١٩٨١

في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام ١٩٨٠ ، جرت زيادة عديد الكتيبة اللبنانية إلى ٦١٧ جندياً ، بعد إلحاق بعض العناصر الطبّية والهندسية بها . في البداية ، حصرت الكتيبة نشاطاتها في المحيط المباشر لبلدة أرزون . لكن اعتباراً من مطلع العام ١٩٨١ ، جرى نشر بعض وحدات هذه الكتيبة في مختلف قطاعات منطقة عمليات قوات الطوارئ ، بشكل تدريجي .

في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨١ ، نشرت كتيبة ثانية من الجيش اللبناني في منطقة عمليات قوات الطوارئ ، ولكن من دون أيّ مشكلات هذه المرة ، الأمر الذي رفع عدد الجنود اللبنانيين المنتشرين في جنوب لبنان إلى ١٣٥٠ جندياً وضابطاً . وقد ضمّت الكتيبة الثانية وحدة هندسية مؤلّفة من ١٣٠ جندياً لعبت دوراً في تنفيذ معظم المشاريع الحكومية في المنطقة ، وفريقاً طبّياً من عشرة أشخاص تمركزوا في مستشفى تبنين الحكومي .

٥ ـ الجهود التي بذلت لإحياء اتفاقية الهدنة العامة

سعت الحكومة اللبنانية إلى إحياء اتفاقية الهدنة العامة المعقودة بين لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩ ، وإلى تنشيط اللجنة اللبنانية-الإسرائيلية المشتركة للإشراف على احترام الهدنة ، والمنبثقة عن تلك الاتفاقية ، للتمكّن من إعادة بسط سلطتها على جنوب لبنان .

في قراره رقم ٤٥٠ الصادر في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ ، والقاضي بتمديد انتداب قوات الطوارئ ، أعاد مجلس الأمن الدولي تأكيد صلاحية اتفاقية الهدنة العامة ودعا الأطراف المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحياء اللجنة اللبنانية-الإسرائيلية المشتركة للإشراف على احترام الهدنة . وقد أشارت خطة العمل التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٧٩ ، إلى أن الأهداف الرئيسية لقوات الطوارئ على المدى البعيد تتمثّل في إعادة بسط السلطة الفعلية للدولة اللبنانية على

جنوب لبنان وصولاً إلى الحدود المعترف بها دولياً ، وإعادة الوضع إلى طبيعته في هذه المنطقة ، وتنشيط اللجنة اللبنانية-الإسرائيلية للإشراف على احترام الهدنة وفقاً لاتفاقية الهدنة المعقودة في العام ١٩٤٩ .

في قراره رقم ٤٦٧ الصادر في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ ، طلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة عقد اجتماع للجنة اللبنانية-الإسرائيلية للإشراف على احترام الهدنة على مستوى ملائم من التمثيل ، لتبنّي توصيات محدّدة ، وإعادة أحياء اتفاقية الهدنة العامة ، الأمر الذي يؤدّي إلى مساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها الفعلية على أراضيها حتى الحدود المعترف بها دولياً .

في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ، قدم رئيس أركان لجنة الأمم المتحدة المكلّفة بالإشراف على الهدنة ، الفريق إرسكين ، بناء على تكليف من الأمين العام للمنظمة الدولية بالعمل على تنفيذ هذا القرار ، اقتراحاً بعقد اجتماع تمهيدي للجنة اللبنانية-الإسرائيلية للإشراف على احترام الهدنة ، في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ في الناقورة . وفي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام أعلنت السلطات اللبنانية موافقتها على عقد هذا الاجتماع ، وشدّدت على وجوب أن يحضره رئيس اللجنة اللبنانية-الإسرائيلية . لكن الحكومة الإسرائيلية أعلنت في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أنه لا يمكن اعتبار هذا الاجتماع تمهيداً لعقد اجتماع للجنة اللبنانية-الإسرائيلية للإشراف على احترام الهدنة ، لأن لجنة الهدنة العامة لم تعد قائمة بالنسبة إلى إسرائيل . لكنها أضافت أن هذا الأمر لا يجب أن يحول دون عقد اجتماعات بين ممثلين لكلّ من لبنان وإسرائيل على مستوى مناسب من التمثيل ، وأن إسرائيل موافقة على لقاء المندوبين اللبنانيين في المكان والزمان اللذان اقترحهما الفريق إرسكين .

عقد الاجتماع في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ في مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة ، برئاسة رئيس أركان لجنة مراقبي الهدنة ، وتمثّل كلّ من لبنان وإسرائيل بضباط كبار من جيشيهما . وعلى الرغم من الخلافات ما بين الجانبين بشأن صلاحية اتفاقية الهدنة العامة ، إلاّ أنهما ناقشا

الوضع في جنوب لبنان . واشتكى المندوبون اللبنانيون من أن الجيش الإسرائيلي يقيم مواقع عسكرية ويشنّ غارات في داخل الأراضي اللبنانية ، في حين أكّد المندوبون الإسرائيليون أن ليس لدى إسرائيل أيّ أطماع في لبنان . إثر هذا الاجتماع ، ظلّ رئيس أركان لجنة مراقبي الهدنة على اتصال دائم مع الجانبين بهدف ترتيب اجتماع ثان في المستقبل القريب ، لكن الجانبين لم يتمكنا من الاتفاق على أيّ موعد جديد .

ثامناً : وقف إطلاق النار

ما بين تموز (يوليو) ١٩٨١ و نيسان (ابريل) ١٩٨٢

قبلت كل الأطراف الترتيبات الخاصّة بوقف إطلاق النار الذي يبدأ تطبيقه في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ و في ذلك اليوم توقف إطلاق النار كليّاً (راجع ما ورد سابقاً في هذا الخصوص) . و ظلّت قوات الطوارئ على اتصال وثيق بمختلف الأطراف لضمان احترام وقف إطلاق النار . و تمكّن قائد قوات الطوارئ الفريق ويليام كالاهان من انتزاع تعهّد من كلّ من الأطراف المتصارعة بأنها ستظهر أقصى قدر ممكن من ضبط النفس في حال حصول أيّ خرق لوقف إطلاق النار ، و بدلاً من اتخاذ أيّ إجراءات انتقامية ، فإنها ستحيل الأمر إلى قوات الطوارئ لإيجاد الحلّ المناسب .

١ - استمرار عدم الاستقرار

لكن الوضع ظلّ غير مستقرّ على امتداد الأيام التالية ، لأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة ، و هي تنظيم فلسطيني معارض لـ (م .ت .ف .) بزعامة أحمد جبريل ، واصلت إطلاق النار على الشريط الحدودي بشكل متقطّع . و قد احتجّ الفريق كالاهان بشدة أمام قيادة (م .ت .ف .) على هذا الخرق المستمرّ لوقف إطلاق النار . و ردّ رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م .ت .ف .) ياسر عرفات بأن الأمر ناجم عن سوء تفاهم ، و أن (م .ت .ف .) مصمّمة على احترام وقف إطلاق النار بدقّة . و في ٢٧ تموز (يوليو) ، أعلن السيد جبريل إثر لقاء مع السيد عرفات ، أن مقاتليه سيلتزمون وقف إطلاق النار .

المشكلة الثانية التي نشأت في خلال الفترة الأولى و هدّدت بإطاحة وقف إطلاق النار ، تمثّلت في استمرار قيام سلاح الجو الإسرائيلي بطلعات استكشافية فوق جنوب لبنان ، الأمر الذي احتجّت عليه (م .ت .ف .) بشدّة ، و اعتبرته خرقاً للترتيبات التي نصّ عليها الاتفاق . و على الرغم من المحادثات العديدة التي أجراها قائد قوات الطوارئ مع السلطات الإسرائيلية بهذا الخصوص ، إلاّ أن إسرائيل رفضت وقف عمليات الاستطلاع الجوي بحجّة أن ترتيبات وقف إطلاق النار لا تشملها . و على الرغم من استمرار هذه الطلعات الجوية ، إلاّ أن (م .ت .ف .) لم تردّ بأيّ إجراءات انتقامية .

مع استتباب وقف إطلاق النار في شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ ، أصبح الوضع العام في جنوب لبنان أقلّ توتّراً من السابق . لكن قوات الطوارئ ظلّت تواجه مصاعب خطيرة في تعاملها مع مقاتلي (م .ت .ف .) و الحركة الوطنية اللبنانية من جهة ، و مسلّحي قوى الأمر الواقع بقيادة الرائد سعد حداد من جهة ثانية . فبعد شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ ، واصل مقاتلو (م .ت .ف .) و الحركة الوطنية اللبنانية محاولاتهم التسلّل إلى داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ ، على الرغم من تراجع عدد هذه المحاولات . ففي شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ ، ردّت قوات الطوارئ ١٧٥ متسلّلاً على أعقابهم ، و ٩٥ في شهر آب (اغسطس) ، و ١٨ في شهر أيلول (سبتمبر) ، و ٩٠ في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ، و ٢٧ في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، و ٢٥ في كانون الأول (ديسمبر) ، و ٧٠ في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٢ ، و ٢٧ في شهر شباط (فبراير) ، و ٩٨ في شهر آذار (مارس) ، و ٦٩ في شهر نيسان (ابريل) ، و ٢٧ في شهر أيار (مايو) . و في تطوّر أشدّ خطورة مما سبق ، أقام مقاتلو (م .ت .ف .) مواقع جديدة لهم في منطقة عمليات قوات الطوارئ و على مقربة من جيب صور . و على الفور عمدت هذه القوات إلى إخضاع هذه المواقع لرقابة مشدّدة لضمان أنها لن تستعمل لأهداف تكتيكية أو لشنّ هجمات مسلّحة . و في الوقت نفسه ، أجرت قيادة قوات الطوارئ محادثات مع قيادة (م .ت .ف .) لإخلاء هذه المواقع ، ولكن من دون جدوى .

٢ - العلاقة مع قوى الأمر الواقع

كذلك كانت العلاقة ما بين قوات الطوارئ و قوى الأمر الواقع متوتّرة

أيضاً . فقد واصلت هذه القوى فرض قيود على حرية حركة قوات الطوارئ في الشريط الحدودي . و لم تكتف هذه القوى بالمراكز الأربعة التي أقامتها في داخل منطقة عمليات قوات الطوارئ في السابق ، بل أقامت موقعاً جديداً قرب قرية الطيري ، في قطاع الكتيبة الايرلندية . و قد طلب قائد قوات الطوارئ مساعدة السلطات الإسرائيلية لإزالة هذا الموقع ، مشدّداً على أنه يمثّل استفزازاً صريحاً ويهدّد وقف إطلاق النار . و في حين كانت المفاوضات جارية لإزالة هذا الموقع ، عمدت قوى الأمر الواقع إلى مضايقة مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة ، وفي عدد من مواقع هذه القوات في الشريط الحدودي عبر قطع خطوط إمداداتها . وبالطبع أمكن وقف هذه المضايقات بمساعدة من الجيش الإسرائيلي ، لكن الموقع الجديد ظلّ في مكانه .

في خلال هذه الفترة ، التي تميّزت بهدوء نسبي ، اضطرّت قوات الطوارئ إلى مواجهة مشكلة جديدة في منطقة عملياتها . ففي الأشهر الأخيرة من العام ١٩٨١ و ما تلاها ، أصبحت حركة أمل ، و هي تنظيم شيعي يمتلك ميليشيا مسلّحة ، أكثر نشاطاً في جنوب لبنان ، و تصاعدت حدة الصراع ما بين مؤيديها و مناصري الحركة الوطنية اللبنانية المؤيدة لـ (م .ت .ف .) و اندلعت صدامات خطيرة ما بين الجانبين في شهري كانون الثاني (يناير) و نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٢ في قطاع الكتيبة السنغالية ، و اضطرّت قوات الطوارئ إلى التدخّل لإعادة الأمن و النظام .

تاسعاً : الغزو الإسرائيلي

مرحلة ما بين العامين ١٩٨٢-١٩٨٥

انهيار وقف إطلاق النار

في مطلع شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٢ ، تصاعدت حدّة التوتّر في جنوب لبنان ، لا بسبب إقدام أيّ طرف على خرق وقف إطلاق النار في هذه المنطقة ، و لكن بسبب أحداث كانت تجري في مناطق أخرى من العالم . ففي ٣

نيسان (ابريل) ، جرى اغتيال دبلوماسي إسرائيلي في باريس و حمّلت إسرائيل (م .ت .ف .) مسؤولية هذه العملية ، على الرغم من ان منظمة التحرير نفت ضلوعها فيها . و في ١٣ نيسان(ابريل) ، قدّم المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن بشأن إحباط محاولة تسلّل من الأراضي الأردنية الليلة السابقة ، نفّذها فدائيان فلسطينيان يحملان كميات كبيرة من المتفجرات . و في ٢١ نيسان (ابريل) ، نفّذ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات واسعة النطاق ضدّ أهداف تابعة لـ (م .ت .ف .) في جنوب لبنان ؛ لكن الفلسطينيين لم يتخذوا أيّ إجراءات انتقامية .

في اليوم نفسه ، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة كل الأطراف وقف كل الأعمال العدائية ، وإبداء أقصى قدر ممكن من ضبط النفس لإحياء وقف إطلاق النار . و في ٢٢ نيسان (ابريل) ، أصدر رئيس مجلس الأمن الدولي بياناً ، باسم الدول الأعضاء ، طلب فيه من كل الأطراف وقف عملياتها المسلّحة وفقاً لقرار المجلس رقم ٤٩٠ الصادر في ٢١ تموز(يوليو) ١٩٨١ ، و حذّرها من مغبّة خرق وقف إطلاق النار مجدّداً .

في ٩ أيار (مايو)١٩٨٢ ، شنّت الطائرات الحربية الإسرائيلية ، مجدّداً ، غارات عنيفة ضدّ أهداف تابعة لـ (م .ت .ف .) في مواقع عدّة في لبنان ، الأمر الذي تسبّب بسقوط عدد كبير من الضحايا . إثر هذه الهجمات ، قصف مقاتلو (م .ت .ف .) ،المتمركزون في جيب صور ، شمال إسرائيل بالصواريخ للمرة الأولى منذ شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٨١ . و في اليوم التالي قدمت الحكومة اللبنانية احتجاجاً شديد اللهجة على الغارات الجوية الإسرائيلية و اعتبرتها اعتداءً على لبنان . و في اليوم نفسه ، سلّم المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن الدولي رسالة لفت فيها نظره إلى الاعتداءات الإرهابية الأخيرة ضدّ المدنيين في إسرائيل ، محمّلاً (م .ت .ف .) مسؤوليتها . و بذلت الأمم المتحدة و قوات الطوارئ جهوداً مكثّفة في نيويورك و في جنوب لبنان لإعادة فرض احترام وقف إطلاق النار . و على الرغم من أن المنطقة لم تشهد أي أحداث جديدة في خلال شهر أيار(مايو) ، إلاّ أن الوضع ظلّ متوتّراً و هشّاً للغاية .

ليل الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، أصيب السفير الإسرائيلي في بريطانيا بجروح خطيرة في أثناء اعتداء إرهابي في لندن . و على الرغم من أن (م .ت .ف .) نفت مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال هذه ، إلاّ أن إسرائيل شنّت في ٤ حزيران (يونيو) سلسلة غارات جوية عنيفة ضدّ أهداف تابعة لـ (م .ت .ف .) في بيروت و بالقرب منها ، الأمر الذي أدّى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا و إلى وقوع خسائر مادّية كبيرة . إثر ذلك ، جرى تبادل عنيف للقصف المدفعي في جنوب لبنان من فوق منطقة عمليات قوات الطوارئ ما بين مقاتلي (م .ت .ف .) من جهة ، و القوات الإسرائيلية و قوى الأمر الواقع من جهة ثانية . و تعرّضت بلدات : نهاريّا ، و كريات شمونة ، و المطلّة ، الإسرائيلية للقصف من مدفعية و صواريخ (م .ت .ف .) .

بعد ظهر ذلك اليوم ، وجّه الأمين العام للأمم المتحدة نداءً عاجلاً إلى كل الأطراف المعنية لوقف عملياتها العسكرية ، و بذل جميع الجهود الممكنة لإحياء وقف إطلاق النار و فرض احترامه . و في وقت لاحق من ذلك اليوم ، وجّه رئيس مجلس الأمن الدولي نداء مماثلاً باسم أعضاء المجلس . لكن القصف المدفعي المتبادل استمرّ من دون هوادة طوال يوم الخامس من حزيران(يونيو) في تلك المناطق ، في حين واصل الطيران الحربي الإسرائيلي غاراته على نحو مكثّف ضدّ مناطق قريبة من بيروت و بلدة الدامور ، فيما قصفت السفن الحربية الإسرائيلية منطقة صور .

في الخامس من حزيران(يونيو) ، وجّه الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي كان على اتصال دائم مع كل الأطراف المعنية ، نداءً جديداً لوقف العمليات الحربية بشكل متزامن في أقرب وقت ممكن . و في وقت لاحق من ذلك اليوم أيضاً ، إلتأم مجلس الأمن الدولي و تبنّى بالإجماع القرار رقم ٥٠٨ ، الذي دعا فيه كل الأطراف المتصارعة إلى وقف جميع العمليات الحربية في لبنان و عبر الحدود اللبنانية-الإسرائيلية فوراً و بشكل متزامن و في موعد أقصاه الساعة السادسة من صباح يوم الأحد ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، بالتوقيت المحلّي .

بعد صدور هذا القرار ، أعطى الأمين العام للأمم المتحدة قائد قوات الطوارئ تعليمات بضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضمان احترام هذا

القرار . و في مساء اليوم نفسه ، أكّدت (م .ت .ف .) التزامها وقف جميع العمليات المسلّحة عبر الحدود اللبنانية ، مع احتفاظها بحقّ الردّ على الهجمات الإسرائيلية . و أبلغ المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة ، الأمين العام للمنظمة الدولية أنه على الرغم من أن العمليات العسكرية الإسرائيلية تدخل في إطار ممارسة إسرائيل حقّها في الدفاع عن نفسها ، إلاّ أن مجلس الوزراء الإسرائيلي سيناقش قرار مجلس الأمن الدولي . و اعتباراً من الساعة الحادية عشرة ليلاً بالتوقيت المحلي من يوم ٥ حزيران(يونيو) ، و حتى الساعةالسادسة من صباح اليوم التالي ، تراجعت حدّة القتال و ظلّ القصف المتبادل ما بين الجانبين متقطّعاً و محدوداً نسبياً . لكن بعد الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم ، و هو موعد بدء سريان وقف إطلاق النار الذي أعلنه مجلس الأمن ، شنّت القوات الإسرائيلية غارات جويّة واسعة النطاق و عنيفة ضد مراكز و مواقع مقاتلي (م .ت .ف .) في مختلف أنحاء جنوب لبنان .

٢ـ الغزو الإسرائيلي للبنان في شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢

عند الساعة العاشرة و النصف من صباح يوم السادس من حزيران(يونيو) بالتوقيت المحلّي ، التقى قائد قوات الطوارئ الفريق كالاهان ، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، الفريق رافائيل إيتان ، في مستوطنة المطلّة في شمال إسرائيل . و كان هدف الفريق كالاهان من هذا اللقاء ، يتمثّل في مناقشة سبل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٨ القاضي بوقف إطلاق النار . لكن الفريق إيتان أبلغه أن الجيش الإسرائيلي سيبدأ هجوماً واسع النطاق في لبنان عند الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم بالتوقيت المحلّي ، أي بعد نصف ساعة فقط ؛ و أسرّ إليه الفريق إيتان أيضاً بأن القوات الإسرائيلية ستمرّ عبر مواقع قوات الطوارئ أو بالقرب منها ، و أنه يتوقّع من القوات الدولية أن لا تسبّب بأيّ مشكلات للجيش الإسرائيلي في أثناء تقدّمه . و قد قدّم الفريق كالاهان احتجاجاً شديد اللهجة على تطوّر الأحداث على هذا النحو غير المقبول بتاتاً .

بعد هذا الاجتماع مباشرة ، أصدر الفريق كالاهان تعليمات إلى كل وحدات قوات الطوارئ بضرورة أن تعمد ، في حال تعرّضها إلى أيّ هجوم من

جانب أحد الأطراف المتصارعة ، إلى صدّ القوات المهاجمة ، و عرقلة تقدّمها ، واتخاذ التدابير الدفاعية الضرورية لحماية مواقعها ، و إلى عدم إخلاء هذه المواقع إلاّ في حال أصبحت «سلامتها في خطر شديد» .

عند الساعة الحادية عشرة من صباح السادس من حزيران(يونيو) بالتوقيت المحلّي ، دخلت فرقتان مؤلّلتان من الجيش الإسرائيلي ، بدعم من سلاحي الجو والبحرية الإسرائيليين ، منطقة عمليات قوات الطوارئ و تقدّمت على ثلاثة محاور رئيسية : المحور الأول يتمثّل في القطاع الغربي حيث تقدّمت هذه القوات على طول الطريق الساحلي ، و المحور الثاني في القطاع الأوسط حيث تقدّمت القوات الإسرائيلية في اتجاه قريتي الطيّبة و قعقعية الجسر ، و المحور الثالث في القطاع الشرقي حيث تقدّمت هذه القوات عبر بلدتي كفرشوبا و شبعا .

وفقاً لتعليمات قائدهم ، اتخذ جنود قوات الطوارئ إجراءات متنوعة لوقف تقدّم القوات الإسرائيلية ، أو إعاقة تقدّمها على الأقلّ . فقد نصب الجنود الهولنديون عوائق على طول الطريق الساحلية المؤدّية إلى مدينة صور أمام طابور إسرائيلي مدرّع و عطبوا دبابة إسرائيلية . وفي خلال المواجهة ما بين الطرفين ، صوّبت الدبابات الإسرائيلية مدافعها على الجنود الهولنديين فيما كان جنود إسرائيليون يزيلون العوائق الموضوعة أمامهم . و أقامت مختلف الكتائب العاملة في إطار قوات الطوارئ عوائق مختلفة لوقف تقدّم القوات الإسرائيلية التي كانت تقوم بإزالتها أو تدميرها . و قد تمكّن موقع صغير للكتيبة النيبالية ، على جسر الخردلي من الصمود على مدى يومين متتاليين على الرغم من المضايقات الشديدة التي تعرّض لها ، و التهديدات التي تلقّاها من الإسرائيليين . و لم تتمكّن الدبابات الإسرائيلية من عبور هذا الجسر إلاّ في صباح يوم الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، بعد يومين من المواجهات مع الجنود النيباليين وبعد تدمير الموقع النيبالي جزئياً .

على الرغم من الجهود التي بذلوها ، لم يستطع جنود قوات الطوارئ ، المزوّدين بأسلحة دفاعية خفيفة ، وقف تقدّم القوات الإسرائيلية الكبيرة التي تمكّنت من تجاوز مواقع القوات الدولية في خطّ الغزو في خلال أربع وعشرين ساعة فقط . وفي السادس من حزيران (يونيو) ، قتل جندي نروجي جرّاء إصابته

بشظية قذيفة .

صباح يوم السادس من حزيران (يونيو) ، التأم مجلس الأمن الدولي من جديد ، وتبنّى القرار رقم ٥٠٩ الذي يدعو إسرائيل إلى سحب كل قواتها فوراً ومن دون شروط من الأراضي اللبنانية ، حتى الحدود المعترف بها دولياً ، كما دعا كل الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار .

مساء يوم السابع من حزيران (يونيو) ، أبلغ رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م .ت .ف .) ، ياسر عرفات ، الأمين العام للأمم المتحدة أن القيادة اللبنانية-الفلسطينية المشتركة قرّرت احترام قرار مجلس الأمن الدولي . لكن المندوب الإسرائيلي الدائم لدى الأمم المتحدة ردّ نيابة عن حكومته بأنه تقرّر تنفيذ عملية «سلام الجليل» بسبب الوضع غير المقبول الناجم عن وجود أعداد كبيرة من «الإرهابيين» في لبنان يعملون انطلاقاً من أراضي هذا البلد ، و يهدّدون أرواح المدنيين الإسرائيليين في منطقة الجليل ، و أنه لا يمكن التفكير في سحب القوات الإسرائيلية قبل الاتفاق على ترتيبات عملية تحول بشكل مؤكّد ودائم دون حصول أيّ أعمال مسلّحة ضدّ مواطني إسرائيل .

٣ـ المهمات الموقّتة المسندة إلى قوات الطوارئ

في التقرير الذي قدّمه إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، علّق الأمين العام للأمم المتحدة على الغزو الإسرائيلي مؤكّداً أن مهمة قوات الطوارئ تستند ، مثل سائر عمليات حفظ السلام التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة ، إلى بعض المبادئ الأساسية و في طليعتها مبدأ عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس . فلم يكن مطلوباً من قوات الطوارئ أن تخوض معارك حربية لتحقيق أهدافها ، سيّما و أنها تمتلك قوة عسكرية محدودة مزوّدة بأسلحة دفاعية خفيفة . و لهذه الأسباب ، كان من الضروري توفير عدد من الشروط الأساسية عند تشكيل قوات الطوارئ . و أوّل هذه الشروط يتمثّل في ضرورة تعاون كل الأطراف المعنية معها لتمكينها من أداء مهمّتها ، أما ثانيها فيتمثّل في ضرورة حصولها على ثقة و دعم كاملين من مجلس الأمن الدولي في جميع الظروف و الأوقات . و في ظلّ هذه الظروف ، كان الفرضية الأساسية

السائدة ، لدى تشكيل هذه القوات ، أن جميع الأطراف المعنية ستلتزم قرارات مجلس الأمن ، و أنه في حال عدم حصول مثل هذا الالتزام ، فإن المجلس نفسه والدول الأعضاء التي تعتبر أنها قادرة على استخدام نفوذها لضمان احترام قرارات المجلس ، ستتخذ الخطوات الحاسمة و اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

لكن هذه الشروط لم تتوافر لقوات الطوارئ ، بل اضطرّت هذه القوات إلى تحمّل عدم وجود التعاون المطلوب معها منذ بدء انتدابها ، إلى أن توّج الأمر باستخدام القوة على نطاق واسع في خلال الغزو الإسرائيلي . و ما أن بدأت العملية الإسرائيلية كان واضحاً أن أقصى ما تستطيع قوات الطوارئ القيام به في أحسن الأحوال ، هو المحافظة على مواقعها ، و اتخاذ إجراءات دفاعية و محاولة إعاقة تقدّم القوات الإسرائيلية .

أدّى الغزو الإسرائيلي إلى إحداث تغيير جذري في الظروف التي أدّت إلى إنشاء قوات الطوارئ ، و التي عملت في ظلّها منذ شهر آذار(مارس) من العام ١٩٧٨ . فمع حلول الثامن من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، أضحت منطقة عمليات قوات الطوارئ تحت السيطرة الإسرائيلية ، و أصبحت هذه القوات مضطرّة للعمل خلف الخطوط الإسرائيلية . و في ظلّ هذه الظروف لم يعد بمقدور هذه القوات تنفيذ المهمة التي أسندها لها مجلس الأمن الدولي . وبانتظار صدور قرار جديد بشأن انتداب قوات الطوارئ الذي كان ينتهي في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، أعطى الأمين العام للأمم المتحدة تعليمات للفريق كالاهان بضرورة قيام قوات الطوارئ ومراقبي الهدنة التابعين لها ، بالاحتفاظ بمواقعهم وعدم إخلائها إلاّ في حالة وجود خطر شديد ، و تقديم ما يمكن تقديمه من حماية ومساعدات إنسانية إلى السكان المدنيين .

في ١٨ حزيران(يونيو) ١٩٨٢ ، تبنّى مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٥١١ الذي أكّد فيه تكليف قوات الطوارئ بهذه المهمات ، و مدّد انتدابها لمدّة شهرين فقط . و في الوقت نفسه ، أكّد مجلس الأمن تمسّكه بالأهداف الأصلية لقوات الطوارئ ، و جدّد دعوته إلى انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من الأراضي اللبنانية .

وفقاً لتعليمات الأمين العام ، حافظت قوات الطوارئ على انتشارها

الأصلي في منطقة عملياتها ، مع بعض التعديلات الطفيفة . فقد جرى إخلاء بعض المواقع التي اعتبرت غير أساسية في ظلّ الظروف المستجدّة ، في حين جرى تعزيز مواقع أخرى . و احتفظ مراقبو لجنة الهدنة العامة بمواقعهم الخمسة على طول خطّ الهدنة ، و أبقوا ثلاث فرق في مراكز تقع خارج منطقة عمليات قوات الطوارئ (صور ، المطلّة في شمال إسرائيل ، و قلعة الشقيف شمالي نهر الليطاني) .

و على غرار ما كانت تقوم به قبل الغزو الإسرائيلي ، واصلت قوات الطوارئ مهماتها المعتادة في مراكز المراقبة ، و عند حواجز التفتيش التي أقامتها سابقاً ، و واظبت على تسيير دوريات في المناطق الحسّاسة لمنع حصول أيّ صدامات مسلّحة ، و بذلت أقصى جهودها لضمان أمن السكان المدنيين وسلامتهم في منطقة عملياتها . لكنها لم تتمكّن من ضبط تحركات الجيش الإسرائيلي ونشاطاته ، كما لم تتمكن من مواجهة نشاطات المسلّحين غير النظاميين ، خصوصاً عندما كانوا يتحرّكون بدعم مباشر و ميداني من القوات الإسرائيلية . وفي مثل هذه الحالة ، لم يكن بوسع قوات الطوارئ أن تفعل شيئاً إلا مراقبة هذه التحرّكات والنشاطات وإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بها . وفي أثناء تأدية مهماتها هذه ، تعاونت قوات الطوارئ على نحو وثيق مع السلطات اللبنانية في منطقة عملياتها ، ومع رجال الدرك في حال تواجدهم .

بالإضافة إلى ما سبق ، كرّست قوات الطوارئ جهودها لتوفير المساعدات الإنسانية للسكان . فقد قامت فرق من هذه القوات بتوزيع الأغذية ، و المياه ، وغيرها من المواد الأساسية ، على المحتاجين من السكان المدنيين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وقام مستشفى قوات الطوارئ في الناقورة ، و المراكز الطبية التابعة لمختلف الكتائب العاملة في إطار هذه القوات ، بتوفير الرعاية الصحية للسكان ، وبحملات تلقيح للأطفال اللبنانيين ضدّ أمراض مختلفة . وساعدت قوات الطوارئ السلطات اللبنانية في منطقة عملياتها في ميادينمتعدّدة ، و في إنجاز العديد من المشاريع المحلّية ، و في ترميم الأبنية العامة مثل المدارس والمستوصفات . وقامت وحدة هندسية فرنسية بجهود كبيرة لتنظيف المنطقة من الألغام ، و القنابل ، و العبوات

الناسفة ، و التي تشكّل خطراً دائماً على حياة السكان المدنيين . و في حالات كثيرة ، تطوّع ضباط و جنود الكتائب العاملة في إطار قوات الطوارئ لمساعدة القرى الواقعة في منطقة عملياتهم . إضافة إلى ذلك ، عمدت حكومات العديد من هذه الكتائب إلى توفير المساعدات للسكان في شكل إقامة مدارس أو مستوصفات في قطاع عمليات كلّ منها . بعد الغزو بفترة قصيرة ، عمدت القوات الإسرائيلية إلى تقليص وجودها ضمن منطقة عمليات قوات الطوارئ إلى حدود الكتيبة . لكن اعتباراً من أواسط العام ١٩٨٣ ، بدأت حركة مقاومة شيعية للاحتلال الإسرائيلي بتوسيع نشاطاتها لتشمل منطقة عمليات قوات الطوارئ ، بعدما أصبحت نشيطة جداً في القسم الشمالي من الأراضي المحتلّة . وعلى الرغم من أن منطقة عمليات قوات الطوارئ شهدت هدوءاً نسبياً حتى شهر شباط (فبراير) من العام ١٩٨٥ ، إلاّ أنها كانت تشهد بين الحين والآخر ، هجمات تشنّها مجموعات المقاومة ضدّ القوات الإسرائيلية . و كانت معظم هذه العمليات تتمّ على شكل عبوات ناسفة توضع على الطرق العامة و تنفجر لدى مرور الدوريات الإسرائيلية ، في حين كان الإسرائيليون يردّون بشنّ حملات دهم و تفتيش ضدّ القرى الشيعية . و على الرغم من أنه لم يكن بمقدور قوات الطوارئ منع الإسرائيليين من اتخاذ إجراءات انتقامية ، إلاّ أنها بذلت جهدها للحدّ من العنف و حماية السكان المدنيين قدر ما تستطيع ، مستخدمة في سبيل ذلك ما لديها من وسائل الضغط و الإقناع . كذلك عمدت هذه القوات إلى توفير المساعدات الإنسانية و العناية الطبّية للسكان المدنيين .

بعد ثلاثة أشهر على وفاة قائد قوى الأمر الواقع ، الرائد سعد حداد ، تولى في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٤ ، ضابط سابق في الجيش اللبناني ، هو اللواء المتقاعد أنطوان لحد ، قيادة هذه القوى التي أصبحت تعرف باسم «جيش لبنان الجنوبي» . و اعتباراً من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٨٤ ، ارتفع عديد «جيش لبنان الجنوبي» إلى ٢١٠٠ عنصر . و على الرغم من أن إسرائيل منحته دوراً كبيراً في القسم الشمالي من المناطق المحتلّة ، إلاّ أن «جيش لبنان الجنوبي» لم يحاول زيادة نشاطاته في منطقة عمليات قوات الطوارئ .

لكن هذه القوات واجهت مشكلات أكثر خطورة في منطقة عملياتها ، عندما

ظهرت في أواخر شهر حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ، ميليشيات محلّية جديدة سلّحتها وموّلتها إسرائيل . و على غرار موقفها من «جيش لبنان الجنوبي» ، لم تعترف الحكومة اللبنانية ، أو السلطات المحلّية بهذه الميليشيات التي عملت ، بدعم من الجيش الإسرائيلي أو تحت إشرافه المباشر ، على إقامة حواجز التفتيش و تسيير الدوريات في القرى . و كانت هذه الميليشيات سيئة التنظيم وضعيفة الانضباط ، و قد أثارت أعمالها استياء السكان و تسبّبت بحصول احتكاكات عديدة معهم . كانت التعليمات الدائمة المعطاة إلى قوات الطوارئ تقضي بنزع سلاح الميليشيات و احتواء نشاطاتها في حال لم تكن مدعومة مباشرة من القوات الإسرائيلية . و قد حصلت حوادث كثيرة في منطقة عمليات قوات الطوارئ عندما كان أفراد هذه الميليشيات يرفضون السماح للجنود الدوليين بتفتيش آلياتهم أو تسليم أسلحتهم .

حتى شهر شباط (فبراير) من العام ١٩٨٥ ، ظلّ عدد الصدامات المشار إليها آنفاً ، محدوداً ، و ظلّت منطقة عمليات قوات الطوارئ هادئة نسبياً بالمقارنة مع المناطق اللبنانية الأخرى في خلال تلك السنوات المضطربة ، باعتراف الحكومة اللبنانية و السكان المدنيين . ففي كلّ مرة كان يشارف فيها انتداب قوات الطوارئ على الانتهاء ، كان العديد من مخاتير القرى في منطقة عمليات القوات الدولية يكتبون رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة يرجونه فيها عدم سحبها ، في حين كانت الحكومة اللبنانية تطالب بتجديد انتداب هذه القوات بإلحاح .

كان الأمين العام للأمم المتحدة يتجاوب دوماً مع طلبات الحكومة اللبنانية ، ويوصي مجلس الأمن الدولي بتجديد انتداب قوات الطوارئ . و لدعم توصيته هذه ، كان الأمين العام يشير إلى أنه على الرغم من المصاعب التي واجهتها قوات الطوارئ في أثناء تأدية مهماتها ، إلاّ أن وجودها يظلّ ضرورياً لاستقرار جنوب لبنان . فهذا الوجود يجسّد استمرار التزام الأمم المتحدة بدعم استقلال لبنان ، وسيادته ، و وحدة أراضيه ، و بمساعدته على تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضيه وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) . فانسحاب قوات الطوارئ ، قبل أن تصبح الحكومة اللبنانية في وضع يمكّنها من بسط سلطتها الفعلية على جنوب لبنان بواسطة جيشها النظامي و قوى

الأمن الداخلي ، سوف يشكّل من دون أدنى شكّ ، انتكاسة خطيرة لمشروع إعادة بسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه المنطقة ، و سوف يؤثّر سلباً على أمن السكان المدنيين و رفاهيّتهم .

عاشراً: انسحاب القوات الإسرائيلية

في غضون ذلك ، تواصلت الجهود الهادفة إلى سحب القوات الإسرائيلية من لبنان . ففي خريف العام ١٩٨٢ ، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة دبلوماسية أدّت إلى توقيع اتفاق لهذا الغرض بين لبنان و إسرائيل في ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣ . وينصّ هذا الاتفاق على انسحاب القوات الإسرائيلية وغيرها من القوى غير اللبنانية من لبنان ، وعلى ترتيبات أمنية في جنوب لبنان . لكن هذا الاتفاق لم يدخل حيّز التنفيذ أبداً ، فعمدت الحكومة اللبنانية إلى إلغائه لاحقاً .

في مطلع شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٣ ، قامت القوات الإسرائيلية ، التي كانت آنذاك تتعرّض لعمليات مسلّحة تشنّها عليها مجموعات من المقاومين المسلمين ، بإعادة انتشار في لبنان ، و انسحبت من منطقة الشوف وتجمعّت في المناطق الواقعة جنوبي نهر الأولي . وفي تقرير رفعه إلى مجلس الأمن الدولي ، بتاريخ ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٤ ، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى وجود توافق عام على أن تطوير مهمة قوات الطوارئ و توسيع منطقة عملياتها ، يعتبران عنصرين أساسيين من العناصر الضرورية للترتيبات التي يمكن الاتفاق عليها مستقبلاً لتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان ، وضمان السلام و الأمن في هذه المنطقة ، و تمكين الدولة اللبنانية من إعادة بسط سلطتها و سيادتها عليها . و عندما وافق مجلس الأمن الدولي في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٤ على تجديد انتداب قوات الطوارئ ، طلب من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة مشاوراته مع الحكومة اللبنانية و سائر الأطراف المعنية مباشرة بوضع جنوب لبنان .

١ ـ مفاوضات الناقورة (ما بين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٥)

بعدما تبنّى مجلس الأمن الدولي قراره ، اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بحكومتي كلّ من لبنان وإسرائيل ، و اقترح عليهما بدء مفاوضات في أقرب وقت ممكن لبحث مسألتي انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية والترتيبات الأمنية في جنوب لبنان . و بعد مشاورات مع هاتين الحكومتين ، دعا إلى عقد مفاوضات ما بين ضباط من قوات البلدين في مقرّ قيادة قوات الطوارئ في الناقورة لمناقشة هاتين المسألتين . و في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ ، انطلقت هذه المفاوضات ، و تواصلت بشكل متقطّع حتى ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ .

منذ بدء المفاوضات ، أصرّ المندوب اللبناني على وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية كلّياً من كل الأراضي اللبنانية ، وانتشار الجيش اللبناني وقوات الطوارئ في جنوب لبنان حتى الحدود المعترف بها دولياً ، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ . في المقابل ، أكّد المندوب الإسرائيلي ضرورة انتشار قوات الطوارئ في المناطق التي سيخليها الجيش الإسرائيلي ، لكنه شدّد على وجوب أن يتركّز انتشار هذه القوات في الجنوب في المنطقة الواقعة ما بين نهري الأولي و الزهراني ، و إلى الشرق حتى الحدود اللبنانية-السورية . و أضاف أنه على الرغم من أن إسرائيل مستعدّة لأن تقبل بوجود محدود لقوات الطوارئ في المناطق الواقعة جنوبي نهر الزهراني ، إلاّ أنها تصرّ على أن تتولّى القوات المحلّية مسؤولية تنفيذ الترتيبات الأمنية في هذه المناطق . و على امتداد الجولات التالية من المفاوضات ، لم يطرأ على هذه المواقف أيّ تعديل يذكر .

في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطة من ثلاث مراحل لإعادة نشر قواتها في جنوب لبنان ، و في ٢٢ كانون الثاني (يناير) جرى تقديم هذه الخطة رسمياً إلى مفاوضات الناقورة . ففي المرحلة الأولى من عملية إعادة الانتشار هذه ، تقوم القوات الإسرائيلية في القطاع الغربي بالانسحاب من منطقة صيدا لتتمركز في منطقة الزهراني-النبطية . و في المرحلة

الثانية ، تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها في القطاع الشرقي و في منطقة حاصبيا تحديداً . أما في المرحلة الثالثة ، فتنسحب القوات الإسرائيلية حتى الحدود الدولية ، و تحتفظ بحزام أمني في جنوب لبنان حيث ستواصل القوات المحلية (أي ما يسمّى بـ «جيش لبنان الجنوبي») ، نشاطاتها بدعم من القوات الإسرائيلية .

حدّدت مدّة تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إعادة الانتشار ، بخمسة أسابيع . وقال المسؤولون الإسرائيليون أنهم سيبلغون الحكومة اللبنانية و الأمانة العامة للأمم المتحدة بموعد بدء هذه المرحلة ، لتمكينهما من اتخاذ الترتيبات اللازمة و نشر القوات في المناطق التي سيخليها جيش الدفاع الإسرائيلي ، و أن الحكومة الإسرائيلية ستحدّد لاحقاً مواعيد المرحلتين الثانية و الثالثة . و أشار المسؤولون الإسرائيليون لاحقاً ، إلى أنهم حدّدوا ربيع و صيف العام ١٩٨٥ ،كموعدين أوليين لإنجاز المرحلتين الثانية و الثالثة من عملية إعادة الانتشار .

في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ ، أبلغ المندوب اللبناني إلى مفاوضات الناقورة ، المجتمعين بأن حكومته تعتبر أن خطة إعادة الانتشار الإسرائيلية لا تلبّي مطالبها لجهة وضع خطة مفصّلة و مرفقة بجدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية بشكل كامل من كل الأراضي اللبنانية . و على الرغم من أنه كرّر استعدادحكومة بلاده للتعاون مع الأمم المتحدة لتسريع انسحاب هذه القوات ، إلاّ أنه أكّد أنها غير مستعدّة للبحث في طبيعة دور الأمم المتحدة قبل أن تقدّم إسرائيل الخطة المطلوبة و الجدول الزمني اللازم لتنفيذها .

٢ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة صيدا

في ١٦ شباط ١٩٨٥ ، باشرت القوات الإسرائيلية في تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار بالانسحاب من منطقة صيدا . و في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم ، جرى إبلاغ قائد قوات الطوارئ أن الانسحاب قد بدأ ، فقام بدوره بإبلاغ السلطات اللبنانية و الجيش اللبناني . و في اليوم التالي ، أبلغت هذه السلطات الفريق كالاهان بأن الجيش اللبناني قد انتشر في المنطقة التي أخلاها الإسرائيليون من دون حصول أيّ مشكلة .

اعتباراً من مطلع شهر شباط (فبراير) ، و بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة صيدا خصوصاً ، تصاعدت العمليات المسلّحة التي تشنّها مجموعات المقاومة الشيعية ضدّ القوات الإسرائيلية ، والتي كان الإسرائيليون يردّون عليها بعمليات دهم و تفتيش للقرى الشيعية . و ارتفع عدد هذا النوع من العمليات في منطقة انتشار قوات الطوارئ . وفي بيان أصدره في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٥ ، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى المعضلة التي تواجهها قوات الطوارئ . فلأسباب بديهية ، لا يحقّ لهذه القوات أن تمنع اللبنانيين من مقاومة قوات الاحتلال الإسرائيلي ؛ وفي الوقت نفسه ، لم يكن لديها التفويض اللازم ولا الوسائل الضرورية لمنع الإسرائيليين من اتخاذ إجراءات انتقامية ضدّ المدنيين . وفي ظلّ تلك الظروف ، بذلت قوات الطوارئ جهدها للحدّ من العنف ، والأعمال الانتقامية الإسرائيلية ، وحماية السكان المدنيين .

بناء على طلب من لبنان ، عقد مجلس الأمن الدولي خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٨ شباط (فبراير) و ١٢ آذار (مارس) ١٩٨٥ ، أربعة اجتماعات لمناقشة الوضع في الجنوب . و في ١٢ آذار (مارس) ، صوّت مجلس الأمن على مشروع قرار قدّمه لبنان ، من دون أن يتبنّاه بسبب معارضة الولايات المتحدة و استخدامها حقّ النقض (الفيتو) .

٣ـ المرحلتان الثانية و الثالثة من إعادة الانتشار الإسرائيلي

نفّذت القوات الإسرائيلية المرحلة الثانية من عملية إعادة الانتشار في جنوب لبنان في خلال شهري آذار (مارس) و نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٥ . و مع نهاية هذه المرحلة ، باتت القوات الإسرائيلية منتشرة في شريط من الأرض شمالي خطّ الحدود الدولية من البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حاصبيا ، و بعمق يتراوح ما بين كيلومترين و عشرين كيلومتراً .

إثر قيام مجلس الأمن الدولي بتجديد انتداب قوات الطوارئ في شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٥ ، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة جديدة بالتشاور مع الحكومتين اللبنانية و الإسرائيلية للاتفاق على الترتيبات اللازمة لتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي اللبنانية ، وانتشار قوات

الطوارئ حتى الحدود المعترف بها دولياً ، و إعادة السلام و الأمن الدوليين إلى المنطقة . لكن جهود الأمين العام لم تثمر ، وباشرت القوات الإسرائيلية بتنفيذ المرحلة الثالثة من خطة إعادة انتشارها في جنوب لبنان من دون تغيير ، وعمدت إلى تسليم مواقعها إلى «جيش لبنان الجنوبي» . و في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٥ ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن قواتها أنجزت المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ، و أشارت إلى أنه على الرغم من انسحاب الوحدات المقاتلة من الأراضي اللبنانية ، إلاّ أن بعض الجنود الإسرائيليين ظلّوا في منطقة «الحزام الأمني» للعمل كمستشارين لـ «جيش لبنان الجنوبي» لفترة غير محدّدة .

حادي عشر: الوضع السائد خلال الفترة
ما بين العامين ١٩٨٥-١٩٩٥

١- إسرائيل تواصل احتلالها لجنوب لبنان

لم يطرأ أيّ تغيير أساسي على الوضع السائد في منطقة عمليات قوات الطوارئ في خلال الفترة ما بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٥ . فقد شملت المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الإسرائيلية و «جيش لبنان الجنوبي» اللذين أقاما فيها ٧٠ موقعاً عسكرياً ، أراضي محاذية لخطّ الهدنة ، و أقساماً من قطاعات عمل الكتيبة الفيدجية ، والنيبالية ، والايرلندية ، والفنلندية ، وكامل قطاع عمل الكتيبة النروجية ، فضلاً عن مناطق شاسعة شمالي منطقة انتشار قوات الطوارئ . وقد واصلت إسرائيل احتلالها لجنوب لبنان بحجّة أن ذلك ضروري لضمان أمنها ، طالما أن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة سلطتها الفعلية على هذه المنطقة ، و عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية منطلقاً لشنّ عمليات مسلّحة ضد شمال إسرائيل .

لكن الحكومة اللبنانية اعتبرت أنه لا يوجد أيّ تبرير للاحتلال الإسرائيلي المستمرّ لجنوب لبنان ، و الذي يعتبر ، برأيها ، سبب استمرار العمليات المسلّحة في جنوب لبنان . فالحلّ الوحيد لهذا الصراع يتمثّل في انسحاب القوات

الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ .

في المقابل ، أكّدت الحكومة الإسرائيلية أنه ليس بمقدور قوات الطوارئ القيام بمهمة حفظ السلام في المنطقة . و بناء على ذلك ، عمدت القوات الإسرائيلية إلى تعزيز مواقعها على طول الحدود المشتركة مع لبنان (و بعض هذه المواقع موجود داخل الأراضي اللبنانية) ، و دعمت «جيش لبنان الجنوبي» . الاستثناء الوحيد لهذه السياسة تمثّل في انسحاب الإسرائيليين و «جيش لبنان الجنوبي» من موقعين بالقرب من قرية ياطر بسبب تعرّضهما لعمليات مسلّحة على نحو متكرّر . و بنتيجة ذلك ، عاد الهدوء إلى هذه المنطقة ، و عاد عدد كبير من السكان إلى منازلهم في القرى المجاورة . في غضون ذلك ، واصل الأمين العام للأمم المتحدة جهوده الهادفة إلى إقناع الحكومة الإسرائيلية بسحب قواتها من لبنان .

عمدت القوات الإسرائيلية تدريجياً إلى إقامة إدارة مدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها . و قامت هذه الإدارة بتولّي مسؤوليات عديدة من ضمنها مهمات الشرطة ، و الاستخبارات ، و جباية الضرائب و الرسوم المختلفة . كذلك ، عمدت الإدارة المدنية إلى إصدار تصاريح يسمح بموجبها لسكان المناطق المحتلة الانتقال إلى مناطق أخرى من لبنان . و ترافقت عملية إقامة الإدارة المدنية مع توجيه تهديدات للسكان المدنيين الذين كانوا في أغلب الأحيان يستنجدون بقوات الطوارئ . إضافة إلى ذلك ، عمدت القوات الإسرائيلية و «جيش لبنان الجنوبي» إلى شنّ حملات كثيفة لتجنيد أبناء المناطق المحتلّة في «الجنوبي» ، واستخدموا مختلف وسائل الإكراه ، و الضغط ، و التهديد ، في سبيل تحقيق هذا الهدف . و في بعض الأحيان ، عوقب الفلاحون الذين رفضوا التجاوب مع هذه الحملة ، بطردهم أو بإبعاد بعض أفراد عائلاتهم ، عن قراهم لأشهر عديدة . وكانت الأمم المتحدة تتدخّل ، كلما كان ذلك متيسّراً ، لإقناع السلطات الإسرائيلية بالتراجع عن هذه الإجراءات . وفي خلال هذه المرحلة ، أخضعت حركة السكان ما بين المناطق المحتلة و سائر الأراضي اللبنانية لرقابة مشدّدة ، وجرى إقفال المعابر مراراً ، و أحياناً لفترات طويلة ، الأمر الذي تسبّب بمصاعب كثيرة للمدنيين . و ظلّت المناطق المحتلّة تعتمد اقتصادياً على إسرائيل ، إذ كان

الآلاف من أبناء هذه المناطق يعملون في الدولة العبرية . و كان «جيش لبنان الجنوبي» و أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية يحدّدون من يحقّ له الحصول على هذه الوظائف .

فرضت إسرائيل ، أيضاً ، قيوداً مشدّدة على حركة الصيادين اللبنانيين في جنوب لبنان ، في داخل المياه الإقليمية اللبنانية وفي خارجها ، و استخدمت سفنها الحربية لفرض احترام هذه القيود . و في أحيان عديدة كانت البوارج والزوارق الحربية الإسرائيلية تطلق النار على زوارق الصيد اللبنانية ، أو بالقرب منها ، و تعمد إلى اعتقال الصيادين اللبنانيين لفترات قد تطول أو تقصر . و قد تدخلت قوات الطوارئ لدى السلطات الإسرائيلية مراراً و تكراراً ، لضمان إطلاق سراح المعتقلين .

كذلك احتجّت قوات الطوارئ على الممارسات الأخرى التي قامت بها القوات الإسرائيلية و «جيش لبنان الجنوبي» ، مثل تدمير منازل المدنيين في قرية بيت ياحون في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٩٥ ، و إرغام عائلات من قرية رشاف في ذلك الشهر أيضاً ، على قضاء الليل في منازل مهجورة بالقرب من مواقع إسرائيلية أو أخرى تابعة لـ «الجنوبي» .

٢ ـ استمرار التوتّر

كما توقّع الأمين العام للأمم المتحدة في التقارير التي رفعها إلى مجلس الأمن الدولي ، و بنتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ، تواصلت العمليات المسلّحة التي شنّتها التنظيمات اللبنانية المناهضة للاحتلال ، ضدّ مواقع القوات الإسرائيلية و «جيش لبنان الجنوبي» . و شملت هذه التنظيمات حركة «أمل» ، و«المقاومة الإسلامية» (الجناح العسكري لتنظيم حزب الله الشيعي) ، وعدد من المنظمات الفلسطينية . في البداية ، كانت حركة «أمل» أكثر هذه التنظيمات نشاطاً في شنّ عمليات مسلّحة ضدّ مواقع القوات الإسرائيلية و«جيش لبنان الجنوبي» . و فيما بعد ، أصبحت «المقاومة الإسلامية» مسؤولة عن معظم هذه العمليات . و كانت معظم هجمات «المقاومة الإسلامية» تتمّ على نطاق محدود ، لكن في بعض الأحيان كانت هذه العمليات تتضمّن هجوماً

منسّقاً ما بين مجموعات عسكرية عدّة ، الأمر الذي كان يؤدّي إلى اندلاع معارك ضارية أحياناً . و استهدفت هذه العمليات بشكل أساسي ، المواقع الإسرائيلية المتقدّمة على أطراف المنطقة التي تحتلّها القوات الإسرائيلية ، و من بينها المواقع الموجودة ضمن منطقة عمليات قوات الطوارئ . و بنتيجة ذلك ، وجدت قوات الطوارئ نفسها في أحيان كثيرة ما بين نارين : نار التنظيمات اللبنانية التي تهاجم مواقع القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» من جهة ، و نار هذه القوات التي تردّ في أغلب الأحيان على هذه العمليات باستخدام أسلحتها الثقيلة فضلاً عن سلاح الطيران الإسرائيلي من جهة ثانية . و قد ظلّ الوضع في جنوب لبنان متوتّراً و هشّاً ، مع تصاعد موسمي للتوتّر و المواجهات العسكرية إلى درجة دفعت أطرافاً ثالثة إلى التدخّل و تكثيف جهودها الدبلوماسية لتهدئة الوضع .

بعد إنجاز الانسحاب الإسرائيلي الجزئي ، و في أواخر الثمانينات ، بقي الوضع في المنطقة المحتلّة متوتّراً في ظلّ استمرار العمليات المسلّحة ضدّ مواقع القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» . و تركّز نحو نصف هذه الهجمات على موقعين بالقرب من قرية ياطر أخلاهما الإسرائيليون و«الجنوبي» في العام ١٩٨٧ . و ردّاً على هذه الهجمات ، كان الجنود الإسرائيليون وعناصر «الجنوبي» يعمدون إلى شنّ حملات دهم و تفتيش ضدّ القرى الشيعية ، بما فيها تلك الواقعة ضمن منطقة عمليات قوات الطوارئ ، و بتسيير دوريات . و في مرحلة لاحقة ، عمد الطرفان إلى استخدام المدفعية الثقيلة و الطيران الحربي لشنّ هجمات انتقامية ردّاً على العمليات التي كانت تستهدف مواقعهم . لكن الوضع في منطقة عمليات قوات الطوارئ ، ظلّ هادئاً نسبياً ، و تزايد النشاط الاقتصادي فيها .

في مطلع التسعينات ، تصاعدت حدّة المواجهات ما بين تنظيمات المقاومة اللبنانية من جهة ، و القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» من جهة ثانية ، و ارتفع عدد الضحايا . ففي الوقت نفسه ، تزايد عدد الهجمات ضدّ مواقع الإسرائيليين و«الجنوبي» ، والعمليات الانتقامية من جانب هذين الطرفين . و قد أشارت قوات الطوارئ في التقارير التي بعثت بها إلى أن عدد المواجهات ما بين العناصر المسلّحة من جهة ، و القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» من جهة ثانية ، ارتفع من واحدة شهرياً كمعدّل وسطي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ١٩٩١ ، إلى أكثر من

خمس مواجهات شهرياً في خلال الأشهر السبعة التالية . كذلك ، تصاعد عدد العمليات ضدّ القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» في المناطق الواقعة شمالي منطقة عمليات الطوارئ ، و الأعمال الانتقامية التي قام بها الجانبان ، بالنسبة نفسها .

و تصاعدت العمليات الانتقامية التي يقوم بها الإسرائيليون و «الجنوبي» ضدّ القرى المجاورة لمواقعهم التي تعرضّت لعمليات مسلّحة ، عبر قصفها عشوائياً . و أصبحوا يعتمدون أكثر من السابق على المدفعية الثقيلة ، و الدبابات ، و المروحيات الحربية أحياناً ، في هذه العمليات الانتقامية . و قد تأثّرت مواقع قوات الطوارئ بتصاعد العمليات الانتقامية ، سيّما و أن العديد منها يقع في مناطق آهلة بالسكان ، أو على مقربة منها . و قام سلاح الطيران الإسرائيلي بالإغارة على مناطق تقع شمالي نهر الليطاني .

تصاعدت حدّة التوتّر في المنطقة إثر قيام المروحيات العسكرية الإسرائيلية باغتيال الأمين العام لحزب الله السيّد عباس الموسوي ، و زوجته ، و ابنه في ١٦ شباط (فبراير)١٩٩٢ ، عبر إطلاق النار على سيارته في المنطقة الواقعة شمالي نهر الليطاني . إثر ذلك ، جرى تبادل عنيف للقصف المدفعي و الصواريخ ، ما بين العناصر اللبنانية المسلحة من جهة ، و القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» من جهة ثانية . فتعرّضت بلدات شمال إسرائيل و عدد كبير من القرى اللبنانية للقصف . وأدّى عنف التراشق المدفعي في منطقة عمليات قوات الطوارئ ، وفي قطاع عمل كلّ من الكتيبتين الفيدجية والايرلندية ، إلى نزوح المدنيّين بكثافة من منازلهم وقراهم .

في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٢ ، هاجمت قوة إسرائيلية مدرّعة قرية كفرا الواقعة في قطاع عمل الكتيبة النيبالية . فاتخذت الكتيبة الإجراءات اللازمة لعرقلة تقدّم القوات الإسرائيلية بمساعدة من قوة الاحتياط المؤلّلة و احتياطي الكتيبة الفيدجية ، ونجحوا في وقف تقدّم الإسرائيليين لمدة ساعتين و نصف الساعة ، في حين فرّ قسم كبير من السكان . لكن جرّافات القوات الإسرائيلية نجحت في إزالة العوائق التي وضعها الجنود الدوليون ، و تقدّمت باتجاه القرية ، فاصطدمت بعناصر مسلّحة حضرت لصدّها . وفي أثناء الاشتباك ، استخدم الإسرائيليون و«جيش لبنان الجنوبي» المدفعية ، والهاوين ، والمروحيات الحربية

لقصف المنطقة ، قبل أن ينسحبوا في اليوم التالي بعد مقتل جنديين إسرائيليين . وأصيب في أثناء الاشتباكات خمسة جنود فيدجيين من جرّاء انفجار صاروخ أطلقته مروحية إسرائيلية ، توفي أحدهم بعد خمسة أسابيع .

قدّم الأمين العام للأمم المتحدة احتجاجاً شديد اللهجة للحكومة الإسرائيلية على هذه العملية ، و أعطى تعليمات لمساعدي الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام للتوجّه إلى المنطقة للقاء كبار المسؤولين اللبنانيين و الإسرائيليين وقائد قوات الطوارئ و كبار أركانه . و مع نهاية شهر شباط(فبراير) تراجعت حدّة التوتّر نسبياً .

في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر)١٩٩٢ ، وقعت صدامات خطيرة أيضاً بعد مقتل خمسة جنود إسرائيليين في انفجار عبوة ناسفة في أثناء مرور دورية إسرائيلية في قطاع عمل الكتيبة النروجية . فقد ردّ الإسرائيليون و «الجنوبي» بقصف عنيف وبشنّ غارات جوية ضدّ مجموعة أهداف في المناطق الواقعة شمالي منطقة عمليات قوات الطوارئ ، الأمر الذي أسفر عن مقتل شخصين على الأقلّ . وردّت العناصر المسلّحة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل ، الأمر الذي أدّى إلى مقتل مدني إسرائيلي و جرح خمسة آخرين . و ردّ الإسرائيليون بدورهم ، باستقدام تعزيزات عسكرية إلى منطقة الحدود مع لبنان ، و استمرّ التوتّر لأيام عديدة .

وتصاعدت حدّة التوتّر أكثر بعد سلسلة أحداث بدأت في ٨ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٩٢ ، بغارة إسرائيلية على منطقة في جنوب سهل البقاع ، ذكر أنها أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص و جرح أربعة آخرين . و في اليوم التالي ، جرح ستة أشخاص جرّاء سقوط قنبلة مضيئة ألقتها طائرة إسرائيلية ، و لم تنفتح مظلّتها ولم تشتعل . فقد أدّى هذا الحادث الذي اعتبر غارة إسرائيلية ، إلى ردّ انتقامي تمثّل في قصف شمال إسرائيل و المناطق المحتلّة في جنوب لبنان ، بالصواريخ . و ردّت القوات الإسرائيلية بتعزيز مدفعيتها المتمركزة في جنوب لبنان و بقصف المناطق الواقعة شمالي نهر الليطاني بعنف ، و باستقدام تعزيزات عسكرية إلى المنطقة الحدودية . و على الرغم من أن حدّة القتال تراجعت تدريجياً ، إلاّ أن التوتّر في المنطقة ظلّ مستمراً في خلال الأسبوع الثالث من شهر

تشرين الثاني (نوفمبر) .

اعتباراً من مطلع العام ١٩٩٣ ، أصبحت العمليات التي تنفّذها العناصر المسلحة ضدّ القوات الإسرائيلية و القوات المتعاونة معها ، أكثر دقّة و فعالية مما مضى ، و في المقابل ارتفعت حدّة العمليات الانتقامية الإسرائيلية باستمرار . في شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٩٣ ، تصاعدت حدّة المواجهات ما بين الطرفين ، وشملت تبادل القصف المدفعي ضدّ أهداف مدنية في جنوب لبنان و شمال إسرائيل . وبلغت هذه المواجهات ذروتها في خلال أسبوع من القتال الاستثنائي في عنفه في خلال الفترة ما بين ٢٥ و ٣١ تموز (يوليو) ١٩٩٣ ، عندما قام الطيران الحربي و المدفعية الإسرائيلية بقصف القرى الواقعة جنوبي و شمالي نهر الليطاني على حدّ سواء . و كانت نتائج هذا القصف مروّعة حسب التقارير اللبنانية التي أشارت في ذلك الوقت إلى مقتل ١٣٠ شخصاً و جرح ٥٠٠ آخرين ، و تدمير و تضرّر أعداد كبيرة من المنازل و المدارس و المنشآت الطبية ، و تهجير موقّت طاول نحو مائتي ألف شخص اضطرّوا إلى مغادرة قراهم الواقعة في منطقة عمليات قوات الطوارئ . و على الرغم من أن الهدوء ساد المنطقة إثر هذه المواجهات ، إلاّ أن العنف عاد إلى مستوياته السابقة في شهر أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٩٣ .

على امتداد عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، وفي خلال النصف الأول من كلّ من هذين العامين خصوصاً ، أطلق كلّ من أطراف الصراع النار على أهداف مدنية في مناسبات متعدّدة ، الأمر الذي رفع حدّة التوتّر في المنطقة أحياناً إلى مستويات مرتفعة . و على وجه العموم ، فقد كان السبب في حصول مثل هذه الحوادث ، قيام القوات الإسرائيلية و «جيش لبنان الجنوبي» التابع لها ، بإطلاق النار عشوائياً على مناطق مأهولة ، الأمر الذي كان يدفع «المقاومة الإسلامية» إلى إعلان مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل . و في بعض الحالات كانت العناصر المسلّحة تشنّ هجماتها انطلاقاً من مناطق قريبة من القرى الواقعة ضمن منطقة عمليات قوات الطوارئ ، الأمر الذي يدفع القوات الإسرائيلية و«الجنوبي» إلى الردّ على مصادر هذه النيران .

انطلاقاً من إدراكه المخاطر التي يحملها هذا النوع من التصعيد العسكري ، عبّر الأمين العام للأمم المتحدة ، مراراً و تكراراً ، عن قلقه مما يجري في جنوب

لبنان وحثّ الأطراف المعنية على إظهار أقصى قدر من ضبط النفس . أما على الصعيد الميداني ، فقد ظلّت قوات الطوارئ على اتصال وثيق بالطرفين المتحاربين ، و حثّتهما على عدم التعرّض للمدنيين .

٣ـ المهمات الثابتة لقوات الطوارئ

واصلت قوات الطوارئ بذل كلّ جهد ممكن لضبط الصراع المحتدم في جنوب لبنان و حماية المدنيين من القتال . فقد احتفظت هذه القوات بخمسة وأربعين حاجزاً لمراقبة التحركات على الطرق الرئيسية في منطقة عملياتها ، وأقامت ٩٥ مركز مراقبة للسيطرة على التحركات على هذه الطرقات و في المناطق المحيطة بها ، و أنشأت ٢٩ حاجزاً ملحقاً بمراكز مراقبة لأداء هذه المهمات أيضاً . و تولّى كلّ مركز مسؤولية التأكّد من عدم حصول أيّ عمليات مسلّحة انطلاقاً من المنطقة المحيطة به . و لم تقتصر هذه المهمة على مراقبة ما يجري في المنطقة المحيطة بالموقع ، بل تضمّنت تسيير دوريات راجلة و مؤلّلة في المناطق المجاورة له . إضافة إلى ذلك ، احتفظت لجنة مراقبي الهدنة بخمسة مراكز مراقبة ، و تولّت تسيير خمس دوريات مؤلّلة في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية . وظلّ مراقبو لجنة الهدنة يعملون تحت القيادة العملانية لقائد قوات الطوارئ .

واصلت قوات الطوارئ تقديم المساعدات الإنسانية المتنوعة للمدنيين اللبنانيين ، على شكل مواد غذائية ، أو عناية صحّية ، أو أشغال هندسية مختلفة ، أو إصلاح الأبنية المتضرّرة من جراء القتال . و قام الجنود الدوليون بمرافقة الفلاحين لتمكينهم من العمل في حقولهم الواقعة ضمن مدى أسلحة القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» ، و ساعدوهم في إطفاء الحرائق التي كانت تندلع بسبب نيران هذه القوات . إضافة إلى ما سبق ، كانت حكومات الدول المساهمة في قوات الطوارئ ترسل تجهيزات و معدات للمدارس و أجهزة الخدمات الاجتماعية في منطقة عمليات الجنود الدوليين ، في حين كانت المراكز الطبية التابعة لهذه القوات و فرقها الطبية المتجوّلة تؤمّن العناية الصحية للمدنيين بمعدّل يتراوح ما بين ألفين و ثلاثة آلاف مريض شهرياً . كذلك ساعدت قوات الطوارئ في تنفيذ مشروع موّله صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة و منظمة الأمم

المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (الأونسكو) ، و ساعدت برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تنفيذ برنامج عاجل للتأهيل في جنوب لبنان . و في إطار تنفيذ هذه البرامج ، تعاونت قوات الطوارئ بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية ، و منظمات الأمم المتحدة و هيئاتها العاملة في لبنان ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والمنظمات غير الحكومية .

٤ـ انتشار الجيش اللبناني

في ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩ ، تبنّى مجلس النواب اللبناني المنعقد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية ، اتفاق الطائف للوفاق الوطني . ونصّ هذا الاتفاق على انتشار قوات الدولة اللبنانية لإعادة بسط سلطة الدولة الحكومة المركزية على جميع الأراضي اللبنانية . و في العام ١٩٩٠ ، بسط الجيش اللبناني سيطرته على منطقة بيروت الكبرى ، و في العام ١٩٩١ ، وسّعت الدولة اللبنانية نطاق سلطتها في شمال البلاد ، و شرقها ، و جنوبها . و جرى حلّ الميليشيات التي كانت تسيطر على هذه المناطق ، و تسلّم الجيش اللبناني أسلحتها . و في شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٩١ ، انتشر الجيش اللبناني في المناطق المحيطة بمدينتي صيدا و صور و المحاذية لمدينة جزين و منطقة عمليات قوات الطوارئ . و بنتيجة ذلك ، و وفقاً لمهمة قوات الطوارئ القاضية بمساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها الفعلية على منطقة عمليات القوات الدولية ، قامت هذه القوات بالتعاون مع السلطات اللبنانية ، بإعداد الترتيبات اللازمة لتسليم القسم الغربي من قطاع عمل الكتيبة الغانية (و هي منطقة تبلغ مساحتها نحو ٣٢ كيلومتر مربّع ، و تضمّ سبع قرى) ، إلى الجيش اللبناني . و في مطلع شهر نيسان (ابريل) من العام ١٩٩٢ ، أنجزت عملية التسلّم و التسليم التي تضمّنت إخلاء ثمانية مواقع لقوات الطوارئ . و في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٣ ، جرى تنفيذ المرحلة الثانية من انتشار الجيش في هذه المنطقة و التي شملت قرى : معركة (حيث كان يوجد المقرّ السابق لقيادة الكتيبة الغانية) ، و جنّاتا ، و يانوح . و في ٩ آب (اغسطس) ١٩٩٣ ، و بعد التصعيد الخطير الذي شهده جنوب لبنان في شهر تموز (يوليو) الفائت و إعلان وقف إطلاق النار ، أرسلت الحكومة

اللبنانية ، بعد التشاور مع الأمم المتحدة ، وحدة عسكرية تضمّ ٣٠٠ جندي إلى منطقة عمليات قوات الطوارئ لتولّي مهمة ضبط الأمن والنظام . و في شهر شباط (فبراير) من العام ١٩٩٤ ، أقام الجيش اللبناني نقطتي تفتيش دائمتين في منطقة انتشار القوات الدولية بغية التحكّم في عملية تدفّق السلع إلى البلاد . وللغاية نفسها ، أقام الدرك و الضابطة الجمركية في منطقة عمليات قوات الطوارئ ، حواجز طيّارة بين الحين و الآخر . و أثبت انتشار الجنود اللبنانيين في منطقة الطوارئ فعاليته في درء حصول أيّ مواجهات مع العناصر المسلّحة .

قدّمت السلطات اللبنانية مساعدة قيّمة لقوات الطوارئ لجهة تسهيل عمليات تبديل القوات و زيادة حجم النشاط اللوجستي في بيروت . و واصلت قوات الطوارئ تعاونها مع قوى الأمن الداخلي اللبنانية في القضايا المتعلّقة بحفظ الأمن و النظام . و في شهر كانون الأول (ديسمبر)من العام ١٩٩٥ ، عقد لبنان و الأمم المتحدة اتفاقاً بشأن الوضع القانوني لقوات الطوارئ .

ثاني عشر: الاعتداءات التي تعرّضت لها قوات الطوارئ

في أثناء تأدية المهمات المسندة إليها ، تعرّضت قوات الطوارئ إلى اعتداءات من جانب العناصر المسلّحة و القوات الإسرائيلية و «الجنوبي» في آن معاً ، استهدفت مواقعها و أفرادها . و قد شدّد الأمين العام للأمم المتحدة مراراً و تكراراً أمام الأطراف المعنية ، على ضرورة احترام الصفة الدولية و غير المنحازة لقوات الطوارئ ، و احتج لدى السلطات اللبنانية و الإسرائيلية على الاعتداءات التي استهدفت الجنود الدوليين .

١ـ الصدامات مع العناصر المسلّحة

وفقاً للمهمات المسندة إليها ، عمدت قوات الطوارئ إلى منع العناصر المسلّحة من استخدام منطقة انتشارها منطلقاً لشنّ العمليات المسلّحة . و قد أدّى

ذلك ، في مناسبات عديدة ، إلى حصول احتكاكات عند حواجز قوات الطوارئ ، أو عندما يصادف الجنود الدوليون في أثناء الدوريات التي يقومون بها ، عناصر مسلّحة . و على الرغم من أن هذه العناصر كانت أحياناً توجّه تهديدات للجنود الدوليين ، و تقوم بمضايقتهم ، إلاّ أنه أمكن ، بشكل عام ، تسوية هذه المشكلات عبر المفاوضات و بمساعدة من الجيش اللبناني . غير أنه حصلت أحياناً صدامات عنيفة مع العناصر المسلّحة أدّت إلى سقوط ضحايا في صفوف قوات الطوارئ . ففي ١١ آب (اغسطس)١٩٨٦ نشأت أزمة خطيرة إثر حادثة قتل فيها شخصان ، أحدهما المسؤول المحلّي لحركة «أمل» ، برصاص جندي فرنسي على حاجز تفتيش بالقرب من بلدة العباسية . و بعد وقت قصير ، هاجمت عناصر من حركة «أمل» وغيرها من التنظيمات المسلحة عشرة مواقع تابعة للكتيبة الفرنسية . و على الرغم من أن الاشتباكات انتهت في صباح اليوم التالي ، إلاّ أن عناصر لم تحدّد هويّتها ، استمرّت في شنّ هجمات متفرّقة ضدّ مواقع الكتيبة الفرنسية حتى ٢٨ أيلول (سبتمبر)١٩٨٦ وقد قتل ثلاثة جنود فرنسيين في هذه الاشتباكات و جرح ٢٤ آخرون .

ردّاً على هذه الأحداث و غيرها من الهجمات التي تعرّضت لها ، اتخذت قوات الطوارئ إجراءات عاجلة لرفع مستوى أمن جنودها و ضمان سلامتهم . وجرى إطلاق برنامج طارئ يهدف إلى توفير المزيد من الملاجئ للجنود ، وتحسين الدفاعات المادية في المواقع المختلفة ، و جرى إخلاء بعض المواقع التي يصعب الدفاع عنها ، و أعيد النظر في الإجراءات المعتمدة في أثناء تسيير الدوريات ، واعتمدت تدابير أمنية إضافية . وفي خلال الفترة ما بين شهر كانون الأول(ديسمبر) من العام ١٩٨٦ و شهر كانون الثاني(يناير) من العام ١٩٨٧ ، أعادت قوات الطوارئ انتشارها إثر انسحاب كتيبة المشاة الفرنسية . و أدّت هذه العملية إلى تحسين مستوى فعالية انتشار هذه القوات في مواقع أقلّ عدداً ، و لكن أحسن تنظيماً ، ويمكن الدفاع عنها بشكل أفضل . إضافة إلى ذلك ، تمّ تحويل قوة الاحتياط المؤلّلة ، من قوة تتشكّل عند الضرورة من وحدات منتقاة من مختلف الكتائب ، إلى قوة دائمة .

لكن الصدامات مع العناصر المسلّحة استمرّت . ففي ٢٥ آب(أغسطس)

١٩٨٧ ، تعرّضت آلية تقلّ قائد سرية من الكتيبة النيبالية و أربعة من جنوده لكمين نصبته عناصر مسلّحة ، الأمر الذي أسفر عن مقتل جندي نيبالي و جرح ثلاثة آخرين . و أكّدت تحقيقات التي أجرتها قوات الطوارئ أن الكمين كان محاولة متعمّدة لاغتيال قائد السرية .

في ١٥ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٨ ، جرى خطف أربعة مدنيين لبنانيين بالقرب من بلدة تبنين و نقلوا إلى معتقل الخيام التابع لـ «جيش لبنان الجنوبي» . وعلى ما يبدو ، فقد عبرت الآليات التي استخدمت في خطف المدنيين الأربعة حاجزاً لقوات الطوارئ من دون أن يتنبّه الجنود الدوليون إلى طبيعة مهمتها . و قد أدّى هذا الحادث إلى نشوء وضع شديد التوتّر في قطاع عمل الكتيبة الايرلندية ، وتلقّت بعض المواقع الايرلندية تهديدات من العناصر المسلّحة ، في حين تعرّضت مواقع أخرى الى إطلاق النار عليها . و في اليوم التالي ، احتلّت عناصر مسلّحة موقعاً ايرلندياً و خطفت ثلاثة جنود كانوا فيه . و على الفور بدأت قوات الطوارئ بالبحث عنهم ، و تلقّت في هذا الإطار مساعدة قيّمة من حركة «أمل» اللبنانية . وفي ١٧ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٨٧ ، تمكّنت حركة «أمل» من اعتقال العناصر المسلّحة والإفراج عن الجنود الايرلنديين .

في ١٣ أيلول(سبتمبر) ١٩٩١ ، نزل ستة مسلّحين فلسطينيين على شاطئ الناقورة بالقرب من مقرّ قيادة قوات الطوارئ بواسطة زوارق مطاطية . و تمكّن الجنود الدوليون من اعتقال ثلاثة من المسلّحين الستة و سلّموهم إلى السلطات اللبنانية في بيروت . لكن المسلّحين الثلاثة الباقين ، نزلوا في نقطة بعيدة عن مقرّ قيادة قوات الطوارئ ، و نجحوا في أخذ ١٢ جندياً دولياً كرهائن . و على الفور بدأت قيادة هذه القوات مفاوضات مع المسلّحين الثلاثة ، في حين قام «الجنوبي» بتطويق المبنى الذي يوجد فيه الخاطفون و الرهائن . و في الوقت نفسه ، حضرت إلى الشاطئ المواجه لمكان العملية ، سفن حربية إسرائيلية ، في حين حلّقت في سماء المنطقة مروحيات حربية إسرائيلية . و فيما كانت المفاوضات جارية ، تعرّض المبنى لإطلاق نار من أسلحة آلية من كل الجهات ، الأمر الذي أسفر عن مقتل جندي سويدي و جرح خمسة آخرين(سويديان و ثلاثة فرنسيين) ، في حين قتل مقاتل فلسطيني و أصيب آخر بجراح خطيرة . و قد قدّمت الأمم المتحدة

احتجاجاً رسمياً إلى (م .ت .ف .) على تصرفات مقاتليها في أثناء هذه الحادثة ، وقدّمت احتجاجاً آخر إلى الحكومة الإسرائيلية على تصرّفات جنودها و أفراد «الجنوبي» .

في ١٤ أيلول(سبتمبر) ١٩٩١ ، وقعت حادثة أخرى عندما حاولت قوات الطوارئ اعتقال ثلاثة مسلّحين في قطاع عمل الكتيبة الفيدجية . فقد ردّ المسلّحون بإطلاق قذيفة صاروخية أدّت إلى مقتل جندي نيبالي على الفور . و ردّ الجنود النيباليون على مصادر النيران ، فقتل أحد المسلّحين ، في حين اضطرّ الآخران إلى الانسحاب .

في خلال السنوات التالية ، حصلت مواجهات خطيرة ما بين قوات الطوارئ و العناصر المسلّحة ، و سقط في خلالها عدد من الضحايا من الجانبين . وفي ٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٤ ، وقعت أخطر حادثة ما بين قوات الطوارئ والعناصر المسلّحة عندما اصطدمت دورية فيدجية بعناصر من «حزب الله» في قطاع الكتيبة الفيدجية . وفي خلال الاشتباك الذي وقع ما بين الجانبين أصيب جندي فيدجي بجراح خطيرة ، و ما لبث أن توفي بعد يومين ، في حين قتل عنصر مسلّح . إثر ذلك ، تعرّض عدد من مواقع الكتيبة الفيدجية و مقرّ قوة الطوارئ المؤلّلة ، إلى إطلاق نار كثيف من العناصر المسلّحة ، الأمر الذي أدّى إلى جرح جنديين فيدجيين آخرين . و في الليلة نفسها ، تعرّض جنود فيدجيون على أحد الحواجز ، الى إطلاق النار من إحدى السيارات العابرة ، الأمر الذي أدّى إلى مقتل جندي و جرح آخر . و على الأثر ، اعتقلت السلطات اللبنانية شخصاً يشتبه في ضلوعه في هذا الهجوم ، و أمكن احتواء الوضع المتوتّر في قطاع عمل الكتيبة الفيدجية بمساعدة من جنود الجيش اللبناني الموجودين على الأرض ، و من قيادة الجيش في بيروت .

٢ـ الهجمات التي شنّتها القوات الإسرائيلية و«الجنوبي»

يتحمّل الجيش الإسرائيلي و«جيش لبنان الجنوبي» مسؤولية معظم الحالات التي تعرّضت فيها مواقع قوات الطوارئ الى إطلاق النار . ففي بعض الأحيان كان هذا الأمر يحصل في أثناء الردّ على مصادر نيران العناصر المسلّحة . لكن في

معظم الأحيان لم يكن هناك أيّ مبرّر لهذه الرمايات ، بل كانت في بعض الأحيان متعمّدة . و بنتيجة ذلك ، تكبّدت قوات الطوارئ العديد من القتلى و الجرحى في صفوفها ، فضلاً عمّا لحق بمنشآتها و آلياتها من خسائر مادّية ، الأمر الذي كان يدفع الأمم المتحدة على الدوام إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى السلطات الإسرائيلية .

في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٧ ، قتل عريف من الكتيبة الايرلندية عندما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة على موقع لقوات الطوارئ في قرية برعشيت يحمل علامات الأمم المتحدة بوضوح ، في أثناء القصف العنيف الذي تعرّضت له هذه القرية . و وفقاً لنتائج التحقيقات التي أجراها الإسرائيليون ، فإن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار معتقدين خطأً أن الموقع بحوزة العناصر المسلّحة .
و في ٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧ ، منع الجنود النيباليون دبابة و ناقلة جنود تابعتين لـ «جيش لبنان الجنوبي» من عبور أحد حواجزهم ، و استخدموا ناقلة جند لقطع الطريق . و بعد وقت قصير ، أطلقت ثلاث طلقات من أسلحة خفيفة على موقع نيبالي مجاور ، الأمر الذي أدّى إلى إصابة جندي نيبالي بجراح . وعندما قام الجنود النيباليون بنقله بواسطة سيارة إسعاف تحمل علامات الأمم المتحدة بوضوح ، أقدم عناصر «الجنوبي» على إطلاق النار عليهم من رشاشات ثقيلة . فأصيبت سيارة الإسعاف بعيار أدّى إلى مقتل الجندي الجريح . و في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٩٠ ، قتل ثلاثة جنود نيباليون و جرح ستة آخرون عندما تعرّض موقعهم لقصف عنيف بالهواوين من أحد مواقع «الجنوبي» .
و في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ ، وقع حادث خطير آخر عندما أطلقت عناصر «الجنوبي» النار على جندي من الكتيبة الايرلندية العاملة في إطار قوات الطوارئ ، و قتلته في قرية الطيري . و في القرية نفسها ، نجا ثلاثة جنود ايرلنديون من موت محقّق ليل ٢٢-٢٣ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٩١ ، عندما قامت دبابات إسرائيلية و أخرى تابعة لـ «الجنوبي» بإطلاق قذيفتين ، أصابت إحداهما موقعاً لقوات الطوارئ .

خلال القصف الذي شهده جنوب لبنان في شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٩٣ (راجع ما ورد آنفاً) ، أقدمت القوات الإسرائيلية و عناصر «الجنوبي» على

إطلاق النار في ٣٠٣ مناسبات على مواقع لقوات الطوارئ، أو على مقربة منها. ووقع ٧٠ في المائة من هذه الحوادث ضمن قطاعي عمل الكتيبتين الايرلندية والفنلندية. لكن الحادثة الأخطر وقعت في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٩٣، عندما قصفت طائرة إسرائيلية مقرّ قيادة الكتيبة النيبالية، الأمر الذي أسفر عن وقوع أضرار مادية جسيمة.

٣- قطاع عمل الكتيبة النروجية

ظلّت الكتيبة النروجية حالة خاصّة ضمن قوات الطوارىء على جميع الأصعدة. فبسبب موقعها الجغرافي كانت الكتيبة معزولة عن منطقة انتشار قوات الطوارىء. ومنذ الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، بات قطاع عمل الكتيبة بأسره ضمن المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. لكن قوات الطوارىء ظلّت تبذل جهدها لحفظ الأمن والسلام في هذه المنطقة طبقاً للمهمة الموكلة إليها. وكان تعاون القوات الإسرائيلية و«جيش لبنان الجنوبي» مع هذه الكتيبة عنصراً أساسياً وضرورياً لتمكينها من تنفيذ مهمتها. ولذلك جرى إبلاغ القوات الإسرائيلية و«الجنوبي» ضرورة الامتناع عن القيام بأيّ عمليات عسكرية في هذا القطاع. وعلى امتداد سنوات عدّة جرى احترام موقف قوات الطوارىء على هذا الصعيد، وتمكّن سكّان المنطقة من مواصلة حياتهم بسلام نسبي بالمقارنة مع الأوضاع السائدة في مناطق أخرى. لكن اعتباراً من العام ١٩٨٨، بدأ الجيش الإسرائيلي و«الجنوبي» اتجاهاً للقيام بعمليات عسكرية في هذا القطاع. ففي مناسبات عديدة قام الجنود الإسرائيليون وأفراد «الجنوبي» باختراق حواجز تابعة للكتيبة النروجية بالقوة، منتهكين بذلك الإجراءات غير الرسمية المتّفق عليها بشأن دخول الآليات والعناصر غير التابعة لقوات الطوارىء إلى منطقة عملياتها. وقد احتجّت قيادة القوات الدولية بشدّة على هذه الانتهاكات.

وقد أظهرت هذه الحوادث الوضع غير الطبيعي الذي تعيشه قوات الطوارىء، إذ كانت منتشرة في بعض المناطق التي أصبحت خاضعة كلّياً للإحتلال الإسرائيلي. وفي شهر تموز (يوليو) من العام ١٩٩٠، وإثر حادث

خطير جداً، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة من جديد الحكومة الإسرائيلية أن تفرض على قواتها احترام قطاع عمل الكتيبة النروجية. وحذّر من مغبّة عدم التجاوب مع طلبه هذا قائلاً إنه قد يصبح عندئذ من الضروري أن يعيد مجلس الأمن الدولي النظر في دور قوات الطوارىء في هذه المنطقة. كذلك كانت هناك حالات عديدة جرى فيها إطلاق النار على أفراد الكتيبة النروجية أو على مقربة منهم. وكانت جميع هذه الحالات الخطيرة تحصل ليلاً وتتضمّن قيام الدبابات الإسرائيلية بإطلاق قذائف مسمارية على دوريات راجلة تابعة لقوات الطوارىء. وبالطبع قدّمت الأمم المتحدة احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومة الإسرائيلية عند حصول أيّ من هذه الحوادث الخطيرة. وقد حصل أول حادث من هذا النوع في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨٩، وأصيب فيه جنديان نروجيان بجراح خطيرة. وإثر التحقيق الذي أجراه، أعلن الجيش الإسرائيلي أن الأمر ناجم عن عطل تقني، وأبدت قيادته أسفها لحصول هذا الحادث، وأكّدت أنها اتخذت الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكراره. لكن الأمر تكرّر مراراً. ففي ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣، قتل جندي نروجي وجرح آخر في حادث مشابه. وفي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥، جرح ثلاثة جنود نروجيين في حادث مماثل. وعلى غرار ما جرى في أول حادث، أجرى الجيش الإسرائيلي تحقيقاً في الأمر، وأبدت قيادته أسفها لما جرى. لكن عند حصول الحادث الأخير في العام ١٩٩٥، طالبت الأمم المتحدة السلطات الإسرائيلية باتخاذ إجراءات فعّالة وإنزال العقوبات اللازمة بحقّ المسؤولين عنه، وبأن تكون هذه العقوبات متناسبة مع خطورة ما جرى.

٤- ضحايا قوات الطوارىء من جرّاء الألغام

قامت قوات الطوارىء بتفجير وتفكيك القذائف غير المنفجرة، والألغام، والعبوات الناسفة التي توضع على الطرقات، وغيرها من الذخائر الحربية. وقد سقط من بين عناصر قوات الطوارىء ولجنة مراقبي الهدنة عدد من الضحايا أثناء تفجير هذه المواد الحربية. وفي ٢١ آذار (مارس) ١٩٨٩، وقع حادث مأساوي، إذ قتل ثلاثة جنود من الكتيبة الايرلندية في انفجار لغم أرضي. وقد خلص

التحقيق الذي أجرته قوات الطوارىء إلى أنه جرى زرع الألغام في المنطقة خلال الليلة السابقة . ولم تعلن أيّة جهة مسؤوليتها عن زرع هذه الألغام ، ولم يتمكّن محققو قوات الطوارىء من تحديد هذه الجهة على نحو حاسم ولا يقبل الجدل .

ثالث عشر: أهمية استمرار وجود قوات الطوارىء في جنوب لبنان

كما أوضحنا على امتداد الصفحات السابقة ، فقد منعت قوات الطوارىء من تنفيذ المهمّة التي أسندها إليها مجلس الأمن الدولي . وفي ظلّ هذه الظروف ، بذلت قوات الطوارىء أقصى جهد ممكن لاحتواء الصراع وحماية السكان المدنيين من أسوأ النتائج التي قد تسفر عن العنف في جنوب لبنان ، وقدمت لهم المساعدات الإنسانية من ضمن الإمكانيات المتاحة لديها . وعلى الرغم من استمرار المأزق في هذه المنطقة ، إلاّ أن مجلس الأمن الدولي جدّد باستمرار انتداب قوات الطوارىء بناء على طلب من الحكومة اللبنانية وتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة .

على مرّ السنين الماضية ، شدّد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية الدور الذي لعبته قوات الطوارىء في السيطرة على مستوى العنف في منطقة عملياتها ، وبالتالي في الحدّ من مخاطر اندلاع مواجهة عسكرية على نطاق واسع في المنطقة . كذلك شدّد الأمين العام على أهمية وجود القوات كرمز لالتزام المجتمع الدولي بضمان سيادة لبنان ، واستقلاله ، ووحدة أراضيه ، وكرّر مراراً قناعته بأن الحلّ الوحيد لمشكلات جنوب لبنان يكمن في التطبيق الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ الصادر في العام ١٩٧٨ ، والذي حدّد طبيعة مهمات قوات الطوارىء . وفي السياق نفسه ، أشار الأمين العام إلى المساعدات الإنسانية التي تقدّمها قوات الطوارىء للسكان المدنيين على الرغم من أن مواردها محدودة ، وإلى أن أهميّة هذه المساعدات تصبح مضاعفة عندما يتوسّع نطاق العمليات العسكرية ليشمل المناطق المأهولة بالمدنيين العزّل .

١ - اعادة النظر في أوضاع قوات الطوارئ

وقد دفعت الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة ، الأمين العام للمنظمة الدولية إلى إعادة النظر في أوضاع قوات الطوارىء مرّتين ، وإلى إبقائها تحت رقابة مشدّدة سعياً إلى تقليص النفقات أكثر .

وفي التقرير الذي قدّمه إلى مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٦ ، أكّد الأمين العام للأمم المتحدة أنه على الرغم من عدم تحقيق أيّ تقدّم نحو تطبيق المهمات المسندة إلى قوات الطوارىء ، إلاّ أن مساهمة هذه القوات في المحافظة على الإستقرار في منطقة عملياتها ، والحماية التي توفّرها للسكان المدنيين ، تكتسبان أهمية فائقة . ولذلك رفع توصية إلى مجلس الأمن الدولي بتمديد مهمة هذه القوات لستة أشهر جديدة . وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ ، تبنّى مجلس الأمن الدولي هذه التوصية وأصدر القرار رقم ١٠٣٩ . وفي اليوم نفسه ، وفي بيان صادر عن رئيسه الدوري ، جدّد مجلس الأمن الدولي التزامه بمساعدة لبنان على استعادة سيادته الكاملة ، واستقلاله الناجز ، ووحدة أراضيه وسلامتها ضمن حدوده المعترف بها دولياً . وفي هذا الإطار أكّد المجلس أن على جميع الدول «أن تمتنع عن استخدام القوة أو التلويح باستخدامها ، أو استخدام أيّ أساليب أخرى ، لتهديد وحدة أراضي أيّ دولة أخرى ، أو استقلالها السياسي ، أو لتحقيق أهداف تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة» .

٢- قوات الطوارئ ليست غاية بذاتها

عندما أوصى بتجديد انتداب قوات الطوارىء لستة أشهر جديدة ، أعاد الأمين العام للأمم المتحدة التذكير بأن هذه القوات مثل أيّ قوات أخرى لحفظ السلام في العالم ، ليست غاية في حدّ ذاتها ، وبأنه من الضروري النظر إليها في إطار الهدف الأشمل المتمثّل في تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط . ففي شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٩٦ ، استأنفت سوريا وإسرائيل مفاوضاتهما التي كانت تجري ضمن

إطار عـمليـة السـلام في الشـرق الأوسط . وكـان يؤمل آنذاك ، أن تسـفـر هذه المحـادثات عن تحـقـيق تقـدّم يسـمح بتسـوية الوضع على المسـرح اللبناني ـ الإسرائيلي أيضاً . لكن هذا التقدّم المنشود لم يتحقق حتى اليوم .

ملحق

تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (٢٢ك٢ ١٩٩٦ - ١٥ك٢ ١٩٩٩)

تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (عن الفترة من ٢٢ كانون الثاني / يناير إلى ٢٠ تموز / يوليو ١٩٩٦)

أولاً : مقدمة

١ ـ يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ ، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٦ وهو يشمل التطورات التي حصلت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ (S/1996/45) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصعيداً في الأعمال الحربية بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأعوانه من اللبنانيين المحليين وهم قوات الأمر الواقع ، من جهة ، والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، من جهة أخرى . وتصاعدت حدة الأعمال الحربية في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٦ وبلغت أوجها في شهر نيسان/ أبريل في عمليات قصف إسرائيلية شديدة استمرت لمدة تزيد على أسبوعين . ونظر مجلس الأمن في الحالة واعتمد في ١٨ نيسان/ أبريل القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى وقف فوري للأعمال القتالية . وفي ١٠ أيار/ مايو ، ناقشت الجمعية العامة أيضاً المسألة واعتمدت القرار ٥٠/ ٢٢ جيم .

٣ ـ واستخدمت العناصر المسلحة في هجماتها ، ضد جيش الدفاع

الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع ، الأسلحة الخفيفة ومدافع الهاون والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات وكذلك القنابل المزروعة إلى جانب الطرق والصواريخ . وقد شنّت المقاومة الإسلامية معظم الهجمات ، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله الإسلامية الشيعية . وشنّت حركة أمل الشيعية وبعض الفصائل الفلسطينية هجمات أخرى . واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع ، سواء في الرد على الهجمات أو في المبادرة بعمليات عسكرية ، الأسلحة الأوتوماتيكية والدبابات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات ثابتة الأجنحة والزوارق البحرية .

٤ ـ وبعد فترة من الهدوء النسبي في خلال شهر كانون الثاني/ يناير ، نشبت من جديد أعمال حربية في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس بالمستوى نفسه الذي كانت عليه في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة . وسجلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ٢٤ عملية شنّتها عناصر مسلحة في شباط/ فبراير ، و١٨ عملية في آذار/ مارس ، و٦ عمليات في الأيام العشرة الأولى من شهر نيسان/ أبريل . واضطلعت المقاومة الإسلامية في أكثر من مناسبة ، ولا سيما في ١٦ شباط/ فبراير و١٣ آذار/ مارس ، بهجمات متزامنة ضد عدد كبير من مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع الكائنة في منطقة السيطرة الإسرائيلية . كما وردت تقارير عديدة عن وقوع عمليات إلى الشمال من نهر الليطاني مما رفع العدد الإجمالي للعمليات إلى ما يزيد على ٢٠٠ عملية في الأشهر الثلاثة الأولى من فترة الولاية . وحدث تطور هام في آذار/ مارس ، عندما تسللت المقاومة الإسلامية إلى أعماق منطقة السيطرة الإسرائيلية لمهاجمة جيش الدفاع الإسرائيلي وأنزلت به خسائر كبيرة . ونتيجة لذلك ، قُتل في ٤ آذار/ مارس أربعة جنود إسرائيليين وأصيب تسعة آخرون بجروح نتيجة لانفجار قنابل مزروعة إلى جانب الطريق ، وذلك عندما كان الجنود يطاردون عناصر مسلحة فتحت النيران على إحدى دوريات الحدود بالقرب من حولا . وفي ١٠ آذار/ مارس قُتل جندي إسرائيلي وجُرح أربعة جنود نتيجة لانفجار قنبلة مزروعة إلى جانب الطريق بالقرب من قرية كفركلا المقابلة للمطلة . وفي ٢٠ آذار/ مارس

ألقى شخص بنفسه على قافلة إسرائيلية وذلك في عملية انتحارية إلى الجنوب من الطيبة فقتل أحد الضباط . كما عانى جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع من إصابات نتيجة لهجمات إلى الشمال من نهر الليطاني : ففي ١٤ آذار/ مارس أصيب ثمانية جنود إسرائيليين بجروح على الطريق الممتد بين العيشية والريحان وذلك في كمين استخدمت فيه قنابل مزروعة إلى جانب الطريق ومدافع الهاون ونيران أسلحة خفيفة .

٥ ـ وأما قدرة المقاومة الإسلامية على التسلل إلى عمق منطقة السيطرة الإسرائيلية ، وإلحاق خسائر بجيش الدفاع الإسرائيلي ، فقد أثارت مناقشة عامة في إسرائيل تمخضت عن اتجاه عام مفاده أنه يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يرد بقوة وألا يلتزم بعد الآن بالقيود المفروضة عليه . وتتصل تلك القيود باتفاق قيل إن الولايات المتحدة الأمريكية رتّبته في صيف عام ١٩٩٣ . ولم تُبلَّغ الأمم المتحدة بهذا الاتفاق رغم أن المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي حزب الله أشاروا إليه علانية . واستناداً إلى تلك التصريحات العامة يبدو أن المقاومة الإسلامية وافقت على الامتناع عن استهداف القرى والبلدات الواقعة في شمال إسرائيل ، في حين وافق جيش الدفاع الإسرائيلي على الامتناع عن القيام بالعمل ذاته في لبنان ؛ ولم ترد أي إشارة عن قيود تخص الهجمات الموجهة ضد أهداف عسكرية . وترددت في إسرائيل أقوال تشير إلى أن القيود المتفق عليها لم تعد مقبولة ، وأنه يجري التفكير حالياً بشن عملية واسعة النطاق ضد المقاومة الإسلامية ، وكان من شأنها رفع حدة التوتر في المنطقة . وفي ١٥ آذار/ مارس أعرب قائد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان عن قلقه إلى السلطات الإسرائيلية .

٦ ـ وظل التوتر شديداً وازداد حدة في ٣٠ آذار/ مارس عندما قُتل شخصان كانا يعملان على أحد أبراج الماء في قرية ياطر ، وأصيب آخر بجراح نتيجة لقذيفة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي . ورداً على ذلك أطلقت المقاومة الإسلامية ما يزيد على عشرين صاروخاً على إسرائيل لم تحدث سوى أضرار طفيفة . وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن إطلاق القذيفة على ياطر قد وقع خطأ . وفي ٨ نيسان/ أبريل قُتل صبي وجُرح ثلاثة آخرون نتيجة لانفجار بالقرب من

برعشيت . وادعى حزب الله أنه حصل على دليل يثبت أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد زرع المتفجرات . ونفت السلطات الإسرائيلية من جانبها أي مشاركة في تلك العملية ، وأشارت إلى أن الانفجارات حدثت نتيجة لألغام قديمة . وحققت القوة في الانفجار ووجدت أنه حدث نتيجة لانفجار أربع قنابل مفخخة ومرتبطة ببعضها على التسلسل مزروعة إلى جانب الطريق ، ولم تتمكن القوة من تحديد الجهة التي وضعتها . وفي اليوم التالي للانفجار ، أطلقت المقاومة الإسلامية ما يقارب ٣٠ صاروخاً باتجاه شمال إسرائيل . وسقط بعض هذه الصواريخ في كريات شمونة وألحقت أذى بعدد من المدنيين وأحدثت أضراراً مادية . وانتقاماً لذلك الهجوم ، ألقت الطائرات الإسرائيلية تسع قنابل على منطقة مجدل سلم ـ السلطانية وأطلقت المدفعية الإسرائيلية نحو ٢٥٠ قذيفة مدفعية باتجاه المنطقة ذاتها .

٧ ـ وبادر جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع إلى شن هجمات وقصف انتقامي ضد العناصر المسلحة . وسجلت القوة ما يقارب مجموعه من ١٠٠٠٠ قذيفة مدفعية وقذائف هاون ومدفعية دبابات أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع قبل ١١ نيسان/ أبريل . وواصلت الطائرات الإسرائيلية تحليقها فوق الأراضي اللبنانية بما في ذلك بيروت .

٨ ـ وقامت زوارق البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية ، وفرضت قيوداً على الصيادين المحليين حول صور . وأطلقت في بعض الأحيان النار على قوارب الصيد أو بقربها ، واحتجزت الصيادين لفترة وجيزة . وقد تدخلت القوة لدى السلطات الإسرائيلية مراراً من أجل إطلاق سراح المحتجزين .

٩ ـ وكما في السابق ، واصلت القوة جهودها الرامية إلى الحد من الصراع وحماية السكان من وطأة القتال . وبذلت القوة قصارى جهودها ، من خلال شبكة نقاط التفتيش التابعة لها ونقاط المراقبة وبرنامج فعال لتسيير الدوريات ، لمنع استخدام منطقة انتشارها لشن أنشطة عدائية ، ولتهدئة الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر . كما انتشرت وفق ما تمليه الضرورات لتوفير قدر من الحماية للقرى والمزارعين العاملين في الحقول . وكما حدث من قبل ، التمس

القرويون اللبنانيون الملجأ في مواقع القوة عند حدوث قصف مدفعي .

١٠ ـ وفي الصباح الباكر من يوم ١١ نيسان/ أبريل ، بدأت الطائرات والمدفعية الإسرائيلية قصفاً شديداً على جنوبي لبنان وكذلك على أهداف في منطقة بيروت ووادي البقاع . والهدف المعلن من وراء هذه الهجمات هو الضغط على حكومة لبنان لتعمل على كبح أنشطة المقاومة الإسلامية .

١١ ـ وبعد نحو ساعتين من بدء الهجمات في يوم ١١ نيسان/ أبريل ، تلقى قائد القوة الفريق ستانيسلاف فوزنياك مكالمة هاتفية من رئيس مكتب الاتصال التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي حذر القوة فيها من الهجمات . واحتج الفريق فوزنياك على الهجمات وذكر أن القوة : ستسعى إلى منع أي محاولة يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي للدخول إلى منطقة عمليات القوة ، وستفعل ما في وسعها لحماية المدنيين ؛ وهي تتوقع من جيش الدفاع الإسرائيلي أن يحذو حذوها ، وتصر على حقها في الوصول إلى منطقة عملياتها عبر البوابات الواقعة تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي . وكرر الفريق فوزنياك احتجاجه القوي في اجتماع عقده في اليوم التالي مع رئيس مكتب الاتصال الإسرائيلي .

١٢ ـ وفي بضعة الأيام الأولى من العملية ، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي والمدفعية الإسرائيلية أهدافاً مختارة ، بما فيها منازل أشخاص مشتبه بانتسابهم لحزب الله . وفي الوقت نفسه ، قامت محطة إذاعة خاضعة لسيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوبي لبنان بإذاعة تهديدات بمزيد من عمليات القصف ، وحددت موعداً نهائياً لرحيل السكان وذكرت أن جيش الدفاع الإسرائيلي ، بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد ، سيعتبر كل من يبقى هدفاً مشروعاً . وبحلول ١٣ نيسان/ أبريل ، شمل هذا التهديد نحو ٩٠ بلدة وقرية ، منها صور والقرى الواقعة شمال نهر الليطاني . ونتيجة لهذه التهديدات والقصف الإسرائيلي ، غادر نحو ربع السكان ، أي ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ شخص ، منطقة عمليات القوة وصور . والتمس نحو ٥٠٠٠ شخص ملجأ في مواقع القوة وفي قاعدة سوقيات القوة في صور .

١٣ ـ وبالنظر إلى ضخامة عدد السكان الذين ظلوا في أماكنهم ، لم يعامل

جيش الدفاع الإسرائيلي في الواقع المنطقة برمتها كمنطقة تخضع لإطلاق النيران بحرية . فبمجرد نفاذ الأهداف ، شن جيش الدفاع الإسرائيلي هجمات على مصادر إطلاق النيران وغيرها من الأهداف العارضة مستخدماً قوة نارية ضخمة وقام كذلك بقصف استباقي للمواقع التي يُعرف أنه شُنَّت منها هجمات في الماضي .

١٤ ـ وفي الوقت نفسه ، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عدداً محدوداً من الهجمات في منطقة بيروت ، لم يكن لها سبب عسكري واضح ، لكنها أثارت المخاوف التي زاد من حدتها تصريحات نسبت إلى مسؤولين إسرائيليين مفادها أن الانتعاش الاقتصادي العام في لبنان مهدد بالزوال . وبالإضافة إلى ذلك ، حاصرت البحرية الإسرائيلية الموانىء اللبنانية وقصفت الطريق الساحلي الواقع شمال صيدا مما أعاق الاتصالات إلى حد خطير بين العاصمة والجنوب .

١٥ ـ وفي بضعة الأيام الأخيرة من العملية ، استهدفت القوات الإسرائيلية الطرقات الرئيسية في جنوبي لبنان فقصفتها بالقنابل الثقيلة من الجو .

١٦ ـ وسجلت القوة في منطقة عملياتها إجمالاً ما يزيد على ٦٠٠ غارة جوية إسرائيلية ، شاركت فيها طائرات ثابتة الأجنحة وطائرات هليوكوبتر استخدمت ما يزيد على ١٥٠٠ قنبلة أو صاروخ . وأطلقت المدفعية الإسرائيلية زهاء ٢٥٠٠٠ قذيفة ، ولا سيما في قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والايرلندية والغانية فضلاً عن المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني المواجهة لقطاع الكتيبة الفنلندية . كما استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي دوريات بعيدة المدى تخطت منطقة السيطرة الإسرائيلية وزرعت ألغاماً وأفخاخاً في مكانين وأبلغت القوة بذلك فيما بعد . وظلت الحالة هادئة في قطاع الكتيبة النرويجية الذي يقع بأكمله في داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية .

١٧ ـ طوال القصف الإسرائيلي أطلقت المقاومة الإسلامية نحو ١١٠٠ صاروخ انطلاقاً من منطقة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، وسقطت صواريخ كثيرة منها دون أهدافها ، وسقط ٦٠٠ صاروخ تقريباً في شمالي إسرائيل ، وأصاب بعض الصواريخ قرى وبلدات محدثاً إصابات في صفوف المدنيين

وأضراراً مادية . أما في المناطق الواقعة ضمن مدى الصواريخ فقد ترك كثير من السكان منازلهم ، كما تم إجلاء آخرين . وفي ١٤ نيسان/ أبريل سقط صاروخ في داخل مجمع مقر القوة في الناقورة محدثاً أضراراً طفيفة .

١٨ ـ وفي منطقة انتشار القوة ، قُتل بنيران إسرائيلية ما يزيد على ١٢٠ مدنياً كما جُرح نحو ٥٠٠ . ومعظم هذه الإصابات وقعت في ١٨ نيسان/ أبريل نتيجة لقصف مجمع الأمم المتحدة في قانا الذي قُتل فيه ما يزيد على ١٠٠ لبناني وسقوط عدد أكبر من ذلك من الجرحى . وكان هذا الحادث موضوع تحقيق اضطلع به مستشاري العسكري الذي نقلتُ تقريره إلى مجلس الأمن في ٧ أيار / مايو (S/1996/337) . وفي كامل منطقة القوة تضرر أو دُمِّر ما لا يقل عن ٤٥٠ بيتاً ، كما جعلت القنابل العديد من الطرق غير سالكة ، وانقطعت إمدادات المياه والكهرباء .

١٩ ـ وفي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٦ وموجهة من الممثل الدائم للبنان إلى الأمين العام ، قدمت الحكومة اللبنانية وصفاً مفصلاً للهجمات الإسرائيلية على لبنان في خلال شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٦ (A/50/561-S/1996/380) .

٢٠ ـ وواصلت القوة بذل قصارى جهدها لحماية السكان المدنيين من العنف وتقديم المساعدة الإنسانية لهم . وبالنظر إلى تزايد التوتر عززت القوة بالفعل مواقعها القريبة من خط المواجهة وزادت عدد دورياتها . وعندما بدأ القصف ، عززت القوة هذه التدابير وألغت جميع الإجازات . وشملت القوة بحمايتها مواقع الجيش اللبناني المعزولة الواقعة في داخل منطقتها . وعلى الرغم من القصف الإسرائيلي والمضايقات من الطرفين ، واصلت القوة أعمال الدورية على نحو نشط في منطقتها . ووفرت القوة المأوى والغذاء والمساعدة الطبية وغيرها من الخدمات للمدنيين الذين احتموا في مواقعها ومعسكراتها . ونظمت القوة أيضاً قوافل للقرويين الذين كانوا يرغبون في مغادرة منازلهم وجلبت الإمدادات لأولئك الذين اختاروا البقاء ولكن إمداداتهم من الغذاء والماء قد نفدت . وقامت فرق القوة بزيارة القرى وتوزيع الغذاء وغيره من الإمدادات

الغوثية ، وبحثت عن الأشخاص الذين لم يتمكنوا من مغادرة المباني المتضررة .

٢١ ـ وأدى القصف المستمر إلى عرقلة جهود القوة على نحو شديد . وكثيراً ما تأخرت شاحنات القوة وناقلات الجنود المدرعة التي كانت تشارك في توصيل المعونة الإنسانية للسكان أو توقفت كلياً ، نتيجة للقصف المدفعي والجوي الإسرائيلي ، بالرغم من الضمانات التي قدمها جيش الدفاع الإسرائيلي لتيسير جميع المهمات الإنسانية للقوة . وفي مراحل لاحقة من العملية الإسرائيلية أدت الأضرار التي أصابت الطرق إلى عرقلة حركة القوة .

٢٢ ـ وإضافة إلى ذلك ، كثيراً ما تعرضت مواقع القوة ومركباتها للنيران . فقد بلغ عدد حالات إطلاق النار على مواقع القوة وبالقرب منها نحو ٢٧٠ حالة ، أحدثت المقاومة الإسلامية نحو ١٥ منها ، وأحدث جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع الحالات الأخرى . وقد أصابت عناصر من المقاومة الإسلامية ضابطاً فيجياً وجنديين نيباليين عندما ردت هذه العناصر على محاولات القوة منعهم من إطلاق صواريخ من مناطق قريبة من مواقع القوة . وقد أدت ضربات مباشرة من المدفعية الإسرائيلية إلى إصابة أربعة جنود فيجيين بإصابات خطيرة ، كما أدت إلى إحداث أضرار جسيمة بمواقع القوة ومركباتها . وقد تم الاحتجاج على جميع حالات إطلاق النار هذه لدى السلطات المعنية .

٢٣ ـ وفي أعقاب حادثة قانا ، طلبت القوة التزاماً من جيش الدفاع الإسرائيلي وحصلت على هذا الالتزام بأن يُراعي هذا الجيش سلامة المناطق المحيطة بمواقع القوة الموقتة . وتلقت القوة أيضاً من خلال الجيش اللبناني ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات في جوار مواقع القوة .

٢٤ ـ انتهت الأعمال الحربية في ٢٧ نيسان/ أبريل عندما بدأ نفاذ وقف جزئي لإطلاق النار أعقب جهوداً دبلوماسية قامت بها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . واتخذ هذا الوقف الجزئي لإطلاق النار شكل تفاهم أعلن في وقت واحد في بيروت والقدس . ووفقاً للنص المنشور لهذا التفاهم ، لن تقوم المجموعات المسلحة في لبنان بأي هجمات مسلحة على إسرائيل أياً كان نوع الأسلحة ، كما لن تقوم إسرائيل وأولئك الذين يتعاونون معها بإطلاق نيران من

أي نوع من الأسلحة على المدنيين أو على أهداف مدنية في لبنان . وعلاوة على ذلك ، سوف يضمن الطرفان ألا يكون المدنيون في أي ظرف من الظروف هدفاً للهجوم ، وألا تُستخدم المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية كنقاط انطلاق للهجمات . وجاء في ذلك التفاهم أنه لا يتضمن شيئاً يمنع أياً من الطرفين من ممارسة الحق في الدفاع عن النفس دون انتهاك الاتفاق . وينص الاتفاق على إنشاء فريق استشاري يتألف من فرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأطراف معنية أخرى لغرض المساعدة في إعمار لبنان .

٢٥ ـ وفي ١٦ تموز/ يوليو ، أطلع ممثلا فرنسا والولايات المتحدة الأمانة العامة على موضوع فريق الرصد . كما أبلغت الأمانة العامة بأن رئيس الفريق سوف يتخذ من قبرص مقراً له بينما يجتمع الخبراء العسكريون في الناقورة . وطلب الممثلان بأن توفر القوة المرافق لهذه الاجتماعات .

٢٦ ـ وبعد بدء نفاذ الوقف الجزئي لإطلاق النار ، شهد النشاط هدوءاً وجيزاً إذ لم تلاحظ القوة إلا ٥ عمليات في شهر أيار/ مايو ، وجرت ١١ عملية في شهر حزيران/ يونيو و٥ عمليات في النصف الأول من شهر تموز/ يوليو . وقامت المقاومة الإسلامية بتنفيذها كلها تقريباً . ووردت تقارير أيضاً عن أكثر من ٤٠ عملية في شمالي نهر الليطاني . ومرة أخرى وقعت بعض هذه الهجمات في عمق منطقة السيطرة الإسرائيلية وكان عدد الإصابات الإسرائيلية فيها مرتفعاً (٨ قتلى وأكثر من ٢٠ جريحاً) . وساهم ذلك في استمرار ارتفاع درجة التوتر . وفي ٣٠ أيار/ مايو أدى انفجار قنبلتين متعاقبتي التوقيت في جانب الطريق إلى قتل ٤ جنود إسرائيليين وإصابة بضعة جنود آخرين في مرجعيون حيث يقع مقر جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع في جنوبي لبنان . وفي ١٠ حزيران/ يونيو قُتل أو جُرح جميع أفراد دورية إسرائيلية يبلغ عددهم ١٣ عضواً في شمالي نهر الليطاني وذلك في كمين نصبته لهم المقاومة الإسلامية . وفي أثناء إطلاق نيران انتقامية بعد حادثة ١٠ حزيران/ يونيو قُتل في قصف مدفعي إسرائيلي جندي من الجيش اللبناني وجُرح مدني . وفي ١٤ حزيران/ يونيو انفجرت قنبلة في جانب الطريق في حولا وأدت إلى قتل ثلاثة أطفال . وباختصار ، ظل عدد الإصابات

مرتفعاً بالرغم من انخفاض عدد العمليات .

٢٧ ـ وبالنظر إلى خطورة الحوادث في جنوب لبنان ، طلبت إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد كوفي عنان أن يسافر إلى المنطقة للتشاور مع حكومات فيها قبل انتهاء مدة ولاية القوة . وقام السيد عنان بزيارة المنطقة في الفترة من ٢٦ حزيران/ يونيو إلى ٤ تموز/ يوليو ١٩٩٦ واجتمع إلى كبار المسؤولين في لبنان والجمهورية العربية السورية وإسرائيل . واجتمع أيضاً مع قائدة القوة ومساعديه وزار مقر الكتيبة الفيجية في قانا ومواقع أخرى في منطقة انتشار القوة .

ثالثاً : الأنشطة الإنسانية

٢٨ ـ واصلت القوة تقديم المساعدة الإنسانية في شكل توفير المرافقين للمحاصيل ، وتقديم الرعاية الطبية والقيام بالأشغال الهندسية وتوزيع المواد والمعدات التعليمية المقدمة من اليونيسيف . وقامت الأفرقة الطبية بمعالجة ما يزيد على ٢٠٠٠ مريض في الشهر في مراكز المعونة الطبية وفي العيادات المتحركة التابعة للقوة . وقد قامت الحكومات المشاركة بالقوات بتمويل بعض المشاريع الإنسانية .

٢٩ ـ أما بصدد القصف الإسرائيلي في نيسان/ أبريل ، فقد طلبت الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة أن تصدر نداء دولياً لتلبية الحاجات الإنسانية العاجلة الناشئة عن الأعمال الحربية . ومن خلال المنسق للأمم المتحدة المقيم في بيروت ، ساعدت إدارة الشؤون الإنسانية السلطات في تعبئة الدعم الدولي وتنسيق رد منظومة الأمم المتحدة . وقد أطلق في ٢٠ نيسان/ أبريل «نداء عاجل» طلباً لتعبئة ٦ ,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية حاجات ٢٠٠٠٠ أسرة هي الأكثر تأثراً . وكان الرد العام إيجابياً : فقد التزم المانحون بتقديم نحو ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٣٠ ـ وقامت القوة بدور هام في تدبير مخازن الإغاثة التابعة لمنظمات أخرى . وفي أثناء الأعمال الحربية في نيسان/ أبريل تم توجيه الجزء الأكبر من الإمدادات الغوثية والمعدات الطبية لجنوب لبنان من قاعدة القوة في صور إلى

الوحدات الميدانية التي قامت بتوزيعها . ويضاف إلى ذلك أنه في خلال القتال وبعده دعمت القوة العمليات التي تضطلع بها بضع وكالات من وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وقدمت المساعدة للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية . إضافة إلى ذلك ، قامت القوة بإصلاح الطرق التي دمرها القصف ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً بالوسائل المتواضعة الموجودة تحت تصرفها .

٣١ ـ وواصلت القوة التخلص ، في منطقة عملياتها ، من قذائف المدفعية وقنابل الطائرات غير المنفجرة . وقامت بتطهير حقلين صغيرين للألغام في أيار/ مايو كان قد زرعهما جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة انتشار القوة التي استعانت في ذلك بمعلومات قدمها جيش الدفاع الإسرائيلي . وبوجه الإجمال ، فجرت القوة ٢٤٣ لغماً في عمليات تفجير منظمة .

رابعاً : مسائل تنظيمية

٣٢ ـ وفي تموز/ يوليو ١٩٩٦ ، كانت القوة تتألف من ٤٤٨٣ فرداً : من فيجي (٥٧٩) ، وفنلندا (٤٩١) ، وفرنسا (٢٤٧) ، وغانا (٦٤٤) ، وايرلندا (٦٢٥) ، وإيطاليا (٤٥) ، ونيبال (٦٠٠) ، والنرويج (٦١٥) ، وبولندا (٦٣٧) . أما الاستعاضة عن سرية الصيانة النرويجية بوحدة بولندية فقد تمت في شهر أيار/ مايو ١٩٩٦ . وساعد القوة في أداء مهامها ٥٧ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . يضاف إلى ذلك أن القوة استخدمت ٥٦١ موظفاً مدنياً منهم ١٢٣ موظفاً معيناً تعييناً دولياً و٤٣٨ موظفاً معيناً تعييناً محلياً . والخارطة المرفقة بهذا التقرير تبين انتشار القوة . ولا يزال الفريق ستانيسلاف ف . فوزنياك البولندي قائداً للقوة .

٣٣ ـ لقد أنجز في شهر أيار/ مايو ١٩٩٦ تبسيط تنظيم القوة الذي ورد ذكره في تقارير سابقة . وسوف تواصل القوة جهودها المبذولة لتحقيق مزيد من الوفورات في مجال الخدمات الإدارية والدعم .

٣٤ ـ ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جنديين غانيين لأسباب طبيعية . وقد أصيب خمسة جنود فيجيين وجنديين نيباليين بجراح نتيجة لإطلاق النيران . ومنذ إنشاء القوة توفي ٢٠٧ أفراد ، ٧٦ نتيجة لإطلاق نيران أو لانفجار قنابل و٨٤ في حوادث و٤٧ لأسباب أخرى . وأصيب ما مجموعه ٣٢٤ فرداً بجراح من جراء إطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل .

٣٥ ـ وما زالت مشكلة الإيجارات المستحقة على الحكومة اللبنانية لأصحاب الأراضي والأماكن التي تستخدمها القوة دون حل . ولم يحصل جميع المُلاك على مدفوعات ، ولا يزال الخلاف مستمراً حول قائمة المُلاك التي أعدتها السلطات اللبنانية . وقد طلب بعض المُلاك إخلاء ممتلكاتهم ، ولأسباب عملية أخرى تتعلق بالميزانية ، لا يمكن تلبية إلا بعض تلك الطلبات .

٣٦ ـ وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل التي ينصب عليها اهتمام مشترك . وقدمت تلك السلطات مساعدة قيِّمة في ما يتعلق بتناوب القوات وأنشطة السوقيات في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل المجابهات مع العناصر المسلحة . ووفَّر أيضاً أماكن لإيواء بعض الوحدات التابعة للقوة أثناء تمضيتهم فترة الإجازة في لبنان . وواصلت القوة تعاونها مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية في الأمور المتصلة بالحفاظ على القانون والنظام .

٣٧ ـ ويذكر أنه منذ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ جرى إيواء اثنين من الفلسطينيين في مقر القوة بعد ترحيل السلطات الإسرائيلية لهما إلى لبنان ومنع السلطات اللبنانية دخولهما . وفي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٦ ، سُمح لأحدهما بالرحيل إلى الأردن . وما زالت الاتصالات مستمرة من أجل إيجاد حل لمشكلة الشخص الآخر .

خامساً : الجوانب المالية

٣٨ ـ قررت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٥٠/ ٨٩ باء المؤرخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ، أن تعتمد للحساب الخاص للقوة مبلغاً إجماليه ١٢٥٧٢٢٨٠٠ دولار لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ على أساس متوسط قوام قدره ٤٥١٣ فرداً ومواصلتها

القيام بمسؤولياتها الحالية ، وتقسيم هذا الاعتماد ، الذي يعادل مبلغاً إجماليه ١٠٤٧٦٩٠٠ دولار شهرياً رهن باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٦ .

٣٩ ـ وفي ٣٠ حزيران/ يونيو ، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ٢٠١.٩ مليون دولار . وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٧ ,٢ بليون دولار .

سادساً : ملاحظات

٤٠ ـ اتسمت الأشهر الأخيرة بازدياد خطير في الأعمال القتالية التي وقعت في نيسان/ أبريل ، والتي كان سكان الجنوب اللبناني هم ضحاياها الأساسيون . وتعرضت القوة أيضاً للنيران . ومما يدعو للأسف أن الأمم المتحدة وجدت ما يحملها على أن تطلب من الأطراف المعنية احترام مركز غير المقاتل الذي يتمتع به المدنيون والعاملون في مجال حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة .

٤١ ـ وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير ، كان مما قام به مجلس الأمن لدى تمديد ولاية القوة أن كرر تأكيد أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها تماماً حسب تعريفها الوارد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة ، وأكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة الواردة في تقرير الأمين العام في ذلك الحين المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ (S/12611) ، وطلب من جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تماماً مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الكامل . وكما حدث في الماضي ، فإن هذا التعاون لم يتحقق ولم تُمارس ضغوط سياسية نشطة على الأطراف لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وفي السنوات الأخيرة ، تمثل أفضل أمل في تنفيذ تلك الولاية من خلال المفاوضات الجارية ضمن الإطار الذي حُدد في مؤتمر مدريد المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ . بيد أنه يبدو أن تلك العملية لم تحرز أي تقدم نحو بلوغ أهداف مجلس الأمن بشأن الجنوب اللبناني .

٤٢ ـ وهكذا تجد القوة نفسها في الحالة الصعبة والخطيرة نفسها التي واجهتها منذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوطها الحالية في عام ١٩٨٥ .

وفي ذلك الحين ، كتب سلفي : «وترابط قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان في الوقت الحالي في منطقة تجري فيها عمليات المقاومة النشطة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية ، وتقوم فيها الأخيرة باتخاذ تدابير مضادة قوية . ولا يحق لقوة الأمم المتحدة ، لأسباب واضحة ، اعتراض سبيل أعمال المقاومة اللبنانية ضد قوة الاحتلال ، كما أنها لا تملك الولاية أو الوسائل لمنع التدابير المضادة» (S/17093 ، الفقرة ٢٤) . وفي ظل هذه الظروف ، بذلت القوة قصارى جهدها للحد من العنف ولحماية السكان المدنيين . وقد أصبحت هذه ولايتها بحكم الأمر الواقع . وقد عاقت القوة لدى ممارستها هذه الولاية في الواقع الجانبين عن متابعة أهدافهما العسكرية في النزاع ، ولو أن هذا لم يحدث إلا بالقدر الذي سمح به الطرفان لها في القيام بذلك ، انطلاقاً من رغبة مفترضة في تجنب التصعيد . لا حيلة لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، بصفتها قوة لحفظ السلام ، عندما يصر أحد الطرفين على المجابهة .

٤٣ ـ وفي هذا الصدد ، ألاحظ أن التفاهم المعلن في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ ، يمكن أن يساهم في حماية المدنيين وفي تحلي الأطراف بضبط النفس . ولذا ، فمن المأمول فيه أنه سينفَّذ في وقت قريب تنفيذاً تاماً . وقد أوعزت إلى القوة أن تساعد فريق الرصد الذي يجري إنشاؤه وفقاً لهذا التفاهم . وأعتقد أن هذا يتمشى مع أهداف مجلس الأمن وسيحظى بموافقته .

٤٤ ـ وقد أوجز الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته بشأن الحالة في المنطقة في رسالة وجَّهها إليَّ في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٩٦ (S/1996/556) . وقد أبلغني أيضاً بالقرار الذي اتخذته حكومته بأن تطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى .

٤٥ ـ وفي ظل ظروف مشابهة في الماضي أوصيت بتمديد ولاية القوة على ضوء أهميتها في المساهمة بتوفير الاستقرار وتوفير قدر من الحماية الذي يمكن أن تقدمه إلى السكان المدنيين . وبالرغم من الأحداث التي وقعت في نيسان/ أبريل الماضي ، فإن هذه الاعتبارات ، على ما أعتقد ، ما زالت صحيحة لو وضع في الاعتبار الأثر المحتمل أن يترتب في المنطقة على انسحاب القوة في ظل الظروف

الحالية . ولذا أوصي بأن يقبل مجلس الأمن طلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية القوة بقوامها الحالي لفترة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ . وإنني إذ أتقدم بهذه التوصية أضع في اعتباري بصفة خاصة دور القوة في حماية السكان المدنيين من أسوأ آثار العنف . فقد أكدت الأعمال التي قامت بها القوة في هذا الصدد في خلال التصعيد الذي حدث في نيسان/ أبريل أهمية هذه المهمة .

٤٦ ـ وأجد لزاماً عليَّ مرة أخرى أن أوجِّه الانتباه إلى العجز الخطير في تمويل القوة . فالأنصبة المقررة غير المسددة تصل حالياً إلى نحو ٢٠١.٩ مليون دولار . وهذا المبلغ يمثل الأموال الواجبة السداد للدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة . وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع ، على الفور ، كامل أنصبتها المقررة ، وأن تسدد كل ما عليها من متأخرات . وأود أيضاً الإعراب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة ، ولا سيما حكومات البلدان النامية ، على تفهمها وصبرها في هذه الظروف الصعبة .

٤٧ ـ وختاماً ، أود الإشادة بالفريق ستانيسلاف ف . فوزنياك ، قائد القوة ، وبجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته ، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان . إن انضباطهم وسلوكهم هما من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
(عن الفترة من ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٦ إلى ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)

أولاً : مقدمة

١ ـ هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٦٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦ ، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ . وهو يشمل التطورات التي جدت منذ إعداد التقرير السابق ، المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦ (S/1996/575) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ شهدت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في خلال الأشهر الستة الأخيرة ، هدوءاً نسبياً بالمقارنة بفترة الولاية السابقة ، وتواصلت الأعمال الحربية بين قوات الدفاع الإسرائيلي وأعوانها من اللبنانيين المحليين ، وهم قوات الأمر الواقع ، من جهة ؛ والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، من جهة أخرى . وحدث هدوء نسبي في الأعمال الحربية من بداية فترة الولاية حتى نهاية الانتخابات البرلمانية اللبنانية في أيلول/ سبتمبر . وتبع ذلك تصعيد تدريجي في النشاط المسلح . وشهدت الأسابيع الأخيرة تصعيداً جديداً في مستوى الأعمال الحربية ، لا سيما في شمال نهر الليطاني . وأسفر القتال عن سقوط عدد من الضحايا .

٣ ـ وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حدوث ٩٢ عملية قامت بها

عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع (٥ في خلال الأيام الـ ١١ الأخيرة من تموز/ يوليو ، و١١ في آب/ أغسطس ، و٨ في أيلول/ سبتمبر ، و١٦ في تشرين الأول/ أكتوبر ، و١٩ في تشرين الثاني/ نوفمبر ، و٦ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ، و١٦ في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧) . وأبلغ أيضاً عن حدوث ما يزيد على ١٦٠ تصادماً بين قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع وعناصر مسلحة شمال نهر الليطاني . وقد قامت بمعظم الهجمات حركة المقاومة الإسلامية ، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية . وقامت بعدد من هذه الهجمات حركة أمل الشيعية ، في حين يعتقد أن إحداها قامت بها مجموعة فلسطينية . واستخدمت العناصر المسلحة في هجماتها ضد قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع أسلحة خفيفة ، ومدافع الهاون ، وقنابل صاروخية ، وقذائف مضادة للدبابات ، وقنابل مزروعة إلى جانب الطريق ، وصواريخ . وفي خلال الفترة قيد الاستعراض ، أطلقت العناصر المسلحة ما يزيد على ٩٠٠ قذيفة هاون ، وصاروخ ، وقذيفة مضادة للدبابات .

٤ ـ واستعملت قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع ، في ردها على الهجمات أو في العمليات التي بدأتها ، المدفعية والهاون ، والدبابات ، والمدافع الرشاشة لطائرات الهيلكوبتر والطائرات ثابتة الجناح . وفي مناسبات عديدة ، قامت قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع بعمليات قصف مدفعي وقائية ، مما تقوم به عادة لتغطية تحركات الجنود أو تناوب القوافل ، وسجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما يزيد على ٩٠٠٠ طلقة من مدافع الهاون والدبابات أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع في خلال فترة الستة أشهر ، وهو عدد يقل كثيراً عما أطلق في الفترات السابقة . وقد ازداد بشكل ملحوظ عدد الغارات الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة ، إذ بدأت إسرائيل تستعمل الطائرات المقاتلة في الرد على الهجمات على قواتها . وجرت الغارات الجوية شمال نهر الليطاني ، باستثناء غارة على قطاع الكتيبة النيبالية في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ .

٥ ـ ومثلما حدث من قبل ، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب . ويبدو أن القيود التي فرضتها على صيادي السمك المحليين أقل حدة مما كانت عليه في الماضي .

٦ ـ وقلّت بشكل ملحوظ ، بالمقارنة بما كان يحدث في الماضي ، عمليات إطلاق النار على المناطق الآهلة بالسكان . وفي منطقة عمليات القوة الموقتة ، جدت أخطر الحوادث في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٦ ، عندما أصيب مدنيان بجروح قرب موقع لقوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع في شيحين بقذيفة هاون أطلقتها عناصر مسلحة ، وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ، عندما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي النار على قرية صفد البطيخ في قطاع الكتيبة الايرلندية ، مما أسفر عن إصابة ١٣ مدنياً بجروح ، منهم ٤ أصيبوا بجروح بليغة . وأبلغ عن سقوط ضحايا آخرين في شمال الليطاني ، لا سيما في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ، عندما أصيب ستة مدنيين بجروح من جراء نيران دبابات إسرائيلية في كفرتبنيت . وأطلق صاروخان على الأقل على شمال إسرائيل في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وصاروخ واحد على الأقل في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ ، ولم يبلغ عن سقوط ضحايا ، ولم تعلن أية منظمة مسؤوليتها عن الهجمات . وأوقفت السلطات اللبنانية شخصين يُشتبه في اشتراكهما في إطلاق الصاروخ الثاني .

٧ ـ وواصلت القوة الموقتة جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكّان من القتال ، وبذلت ، عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدورية وكذلك عن طريق الاتصالات المتواصلة مع الأطراف ، قصارى جهدها لمنع استعمال منطقة انتشارها في العمليات الحربية ولتهدئة الحالات التي تهدد بالتصعيد . وقامت القوة الموقتة ، حسب الاقتضاء ، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول .

٨ ـ ومثلما ورد في تقرير تموز/ يوليو ١٩٩٦ (S/1996/575 ، الفقرة ٢٣) ، حصلت القوة الموقتة على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلي بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة الموقتة ، وتلقت ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها

لن تقوم بعمليات على مقربة من مواقع القوة الموقتة . وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أبدى الجانبان قدراً أكبر من ضبط النفس في هذا المجال . ومع ذلك ، سجل ما مجموعه ٧٨ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة الموقتة وأفرادها أو على مقربة منهم (٧٦ من طرف قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع وحادثتان من طرف عناصر مسلحة) . واحتجت القوة الموقتة فوراً لدى السلطات المعنية على كل هذه الحوادث . وفي حادثة جدت في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٦ ، وكان من الممكن أن تكون خطيرة ، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع قذيفة هاون على موقع للكتيبة الفنلندية ، ولحسن الحظ لم يسفر ذلك إلا عن إصابة جندي فنلندي بجروح طفيفة .

٩ ـ وعقد فريق الرصد الذي أنشىء بموجب التفاهم الذي حصل في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ ، ١١ اجتماعاً في مقر القوة الموقتة للنظر في الشكاوى التي تقدمت بها إسرائيل ولبنان . وإضافة إلى توفير المرافق للاجتماعات ، قدمت القوة الموقتة أيضاً خدمات النقل والأمن لعمليات التحقيق الميدانية .

١٠ ـ وفي المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ، واصلت إسرائيل تنظيم خدمات إدارية وأمنية مدنية . وتحسنت الهياكل الأساسية في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية (نظام الطرق ، والكهرباء ، والإمداد بالماء ، والمباني العامة) تحسناً كبيراً ، لأسباب تعود أساساً إلى المساعدة التي قدمتها حكومة لبنان . بيد أن تلك المنطقة لا تزال تعيش تبعية اقتصادية لإسرائيل حيث يذهب أكثر من ٢٠٠٠ من السكان للعمل يومياً .

١١ ـ وأجرت قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع عمليات تفتيش متقطعة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل ، لا سيما قرى رشاف والطيري والطيبة ودير سريان ، وقامت بعدة اعتقالات . وسجلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان أربع حالات طرد أسر الهاربين من قوات الأمر الواقع من المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل وإجبارها على إجلاء بيوتها دون سابق إنذار كاف . وتزايدت التقارير التي تفيد بالتجنيد الإجباري في قوات الأمر الواقع . وظلت كل التنقلات بين المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل والمناطق الأخرى من لبنان خاضعة لمراقبة قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع وجهازها الأمني . ولا

يزال حظر التجول ليلاً مفروضاً على قرية رشاف رغم الجهود التي بذلتها قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لرفعه (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة S/1996/45) .

١٢ ـ وواصلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان تقديم المساعدة للسكان المدنيين ، في شكل رعاية طبية ودوريات للحصاد ، وتقديم الملابس والأغطية والأغذية وأعمال الهندسة وتوزيع اللوازم والمعدات التعليمية للمدارس الفقيرة . وعلاوة على ذلك ، وفرت مشاريع للمياه ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام ومؤن للخدمات الاجتماعية وللمحتاجين من موارد وفرتها البلدان المساهمة بقوات . ووفرت المراكز الطبية لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان والأفرقة المتنقلة الرعاية لمرضى مدنيين يبلغ المتوسط الشهري لعددهم ٣٠٠٠ مريض مدني ، وعالج البرنامج الميداني لطب الأسنان ما يقارب ١٠٠ حالة شهرياً . وفي خلال تلك الفترة ، تعاونت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية ، مع السلطات اللبنانية ومع وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى العاملة في لبنان . وعلى غرار ما جرى عليه الأمر في الماضي ، واصلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان التخلص من المعدات العسكرية التي لم تنفجر في منطقة عملياتها ، وأجرت في الجميع ١١٦ تفجيراً تحت المراقبة .

ثالثاً : المسائل التنظيمية

١٣ ـ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ ، كان قوام قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ٤٥٠٥ جنود . من أستونيا (١٣٦) ، وأيرلندا (٦٢٢) ، وإيطاليا (٤٥) ، وبولندا (٦٣٥) ، وغانا (٦٤٨) ، وفرنسا (٢٤٧) ، وفنلندا (٤٩٩) ، وفيجي (٥٩١) ، والنرويج (٤٨٤) ، ونيبال (٥٩٨) . ومنذ أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ، نشرت سرية أستونية في شرق قطاع الكتيبة النرويجية كجزء لا يتجزأ من تلك الكتيبة . وساعد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان على القيام بمهامها ٥٧ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وبالإضافة إلى ذلك ، كان يعمل لدى القوة ٤٤٣ موظفاً مدنياً ، منهم ١٢١ معينون دولياً و٣٢٢ معينون محلياً . وتبين الخريطة المرفقة انتشار القوة . وظل الجنرال ستانيسلاف ف .

فوزنياك قائداً للقوة .

١٤ ـ ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جندي بولندي نتيجة أسباب طبيعية ، وعن إصابة جندي فنلندي بجروح طفيفة نتيجة لإطلاق النار . ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، توفي ٢٠٨ جنود من القوة : ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو لانفجار قنابل ، و٨٤ في حوادث ، و٤٨ لأسباب أخرى . وجرح من جراء إطلاق النار أو بسبب الألغام أو انفجار القنابل ما مجموعه ٣٢٥ جندياً .

١٥ ـ ولم يحل بعد مشكل الإيجار الذي تدين به حكومة لبنان لمالكي الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، فلم يتسلم جميع المالكين الإيجار . ولا يزال ثمة خلاف بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية . وطلب بعض المالكين إخلاء ممتلكاتهم . ولأسباب عملية وأخرى تتعلق بالميزانية ، لا يمكن تلبية إلا القليل من هذه الطلبات .

١٦ ـ وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل التي ينصب عليها اهتمام مشترك . وقدمت هذه السلطات مساعدة قيّمة في ما يتعلق بتناوب الجنود وأنشطة السوقيات في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل المجابهات مع العناصر المسلحة . ووفر أماكن لإيواء أفراد بعض الوحدات التابعة للقوة أثناء تمضيتهم فترة الإجازة في لبنان . وواصلت القوة تعاونها مع قوات الأمن الداخلي اللبناني في الأمور المتصلة بالحفاظ على الأمن والنظام . وفي خلال الانتخابات البرلمانية اللبنانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ ، تعاونت القوة مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي اللبنانية تعاوناً وثيقاً لضمان الأمن في مناطق عملياتها .

رابعاً : الجوانب المالية

١٧ ـ اعتمدت الجمعية العامة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، بموجب قرارها ٥٠/ ٨٩ باء المؤرخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ، مبلغاً إجماليه ١٢٥٧٢٢٨٠٠ دولار لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ ، استناداً إلى قوام يبلغ في المتوسط ٤٥١٣ جندياً وعلى أساس استمرار مسؤولياتها القائمة . ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد الذي

يبلغ إجماليه ١٠٤٧٦٩٠٠ دولار شهرياً ، على اتخاذ مجلس الأمن لقرار بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ .

١٨ ـ وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ١٧٧١٦٤١٤٥ دولار ، وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لكل عمليات حفظ السلام ٦ ,١٤ بليون دولار .

خامساً : ملاحظات

١٩ ـ وفي حين انخفض مستوى عمليات القتال بعض الشيء عما كان عليه في الماضي ، ظلت الحالة في الجنوب اللبناني تتسم بالتوتر وبالقابلية للتفجر ، إذ واصلت إسرائيل احتلالها لأجزاء من المنطقة ، في حين واصلت مجموعات لبنانية هجماتها على قوات الاحتلال . وبذلك تكون ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، التي حددها قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأعاد تأكيدها في قراراته اللاحقة ، لم تنجز بعد .

٢٠ ـ وفي ما يتعلق بإطلاق النار على المناطق الآهلة بالسكان ، مارس الطرفان قدراً من ضبط النفس ، وفقاً للتفاهم الحاصل في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ ، ومن المؤمل أن يواصلا ذلك . بيد أنه لا ينبغي لهذا التطور الإيجابي أن يحجب عن الأنظار أن عدم الاستقرار المتأصل في الحالة الراهنة وإمكانية تدهورها من جديد في أية لحظة يمثلان سبباً للقلق العميق .

٢١ ـ وقد وصف الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته من هذه الحالة في رسالة وجّهها إليَّ في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ (S/1997/ 41) . وأعلمني أيضاً أن حكومته قررت أن تطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الموقتة لفترة ستة أشهر أخرى .

٢٢ ـ ورغم استمرار منع القوة من تنفيذ ولاياتها ، فإن إسهامها في استقرار الحالة والحماية التي هي قادرة على تقديمها إلى سكان المنطقة يظلان عاملين مهمين . ولذلك فإني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد

ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، حتى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٧ .

٢٣ ـ وجدير بالتذكير أن القوة الموقتة توفر منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ المأوى لفلسطيني يبلغ ٦٥ سنة من العمر أبعدته السلطات الإسرائيلية ورفضت السلطات اللبنانية دخوله . وإني أناشد الأطراف المعنية إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية في أقرب وقت ممكن .

٢٤ ـ وعليَّ أيضاً أن أوجه الانتباه إلى النقص الحاد في تمويل القوة ، وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة إلى حد الآن نحو ١٧٧ مليون دولار . ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة إلى الدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة . وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة فوراً وبالكامل ، وأن تسدد أيضاً كل ما عليها من متأخرات . وبودي أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة ، لا سيما البلدان النامية ، لتفهمها وصبرها في هذه الظروف الصعبة .

٢٥ ـ وختاماً ، أود الإشادة بالجنرال ستانيسلاف ف . فوزنياك ، قائد القوة ، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته ، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان . إن انضباطهم وسلوكهم هما من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان
(عن الفترة من ١٨ كانون الثاني / يناير إلى ١٦ تموز / يوليو ١٩٩٧)

أولاً : مقدمة

١ ـ هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٩٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ ، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، تنتهي في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٧ . ويشمل التقرير ما جد من تطورات منذ إعداد التقرير السابق المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ (S/1997/42) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ استمرت الأعمال الحربية ، في خلال الأشهر الستة الماضية ، بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأعوانه من اللبنانيين المحليين ، وهم قوات الأمر الواقع ، من جهة ؛ والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، من جهة أخرى . وقد زادت حدة الأعمال العدائية عما كانت عليه في الفترة السابقة .

٣ ـ وسجلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان حدوث ١٥٤ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع : (٦ في النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير ، و٣٥ في شباط/ فبراير ، و٩ في آذار/ مارس ، و١٨ في نيسان/ أبريل ، و٣١ في أيار/ مايو ، و٣٦ في حزيران/ يونيو ، و١٩ في النصف الأول من تموز/ يوليو) . وأبلغ أيضاً عن

حدوث ما يزيد على ٢١٠ عمليات شمال نهر الليطاني . وقد قامت بمعظم الهجمات حركة المقاومة الإسلامية ، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية . وقامت بعدد من هذه الهجمات حركة أمل الشيعية . ونسبت ثلاث هجمات إلى الجماعات الفلسطينية وإن لم تستطع القوة تأكيد ذلك . واستخدمت العناصر المسلحة في هجماتها ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع أسلحة خفيفة ، ومدافع هاون ، وقنابل صاورخية ، وقذائف مضادة للدبابات ، وقنابل مزروعة إلى جانب الطرق ، وصواريخ . واستخدمت العناصر المسلحة بصورة أكثر تواتراً قذائف هاون طويلة المدى في هجمات ضد جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع وفي خلال الفترة المستعرضة ، أطلقت العناصر المسلحة ما يزيد على ١٤٠٠ قذيفة هاون ، وصاروخ ، وقذيفة مضادة للدبابات .

٤ ـ واستخدم جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع ، في ردهما على الهجمات أو في العمليات التي بدآها ، المدفعية والهاون ، والدبابات ، والمدافع الرشاشة لطائرات الهليكوبتر والطائرات الثابتة الأجنحة . وفي مناسبات أكثر مما في الفترات السابقة ، قام جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع بعمليات قصف مدفعي وقائية ، وهو مما تقوم به عادة لتغطية تحركات الجنود والدوريات . وزاد جيش الدفاع الإسرائيلي من عدد الدوريات البعيدة المدى التي تتجاوز مواقعها الأمامية . وفي تطور جديد استخدمت قوات الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع أيضاً قنابل تزرع على جوانب الطرق في خارج المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية . وسجلت القوة ما يزيد على ١٢٠٠٠ طلقة من المدفعية والهاون والدبابات أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع في خلال الفترة المستعرضة ، وهو عدد يزيد عما أطلق في الفترة السابقة . أما الغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي ، فقد استمرت شديدة طوال الفترة . وجرت كل الغارات الجوية شمال نهر الليطاني باستثناء غارة شنت على قطاع الكتيبة النيبالية في ٩ شباط/ فبراير ، وغارة على قطاع الكتيبة الغانية في ١ حزيران/ يونيو .

٥ ـ وكما حدث من قبل ، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على صيادي السمك المحليين .

٦ ـ وظلت عمليات إطلاق النار على المناطق الآهلة بالسكان منخفضة نسبياً ، على الرغم من وقوع عدد من الحوادث الخطيرة . وفي منطقة عمليات القوة ، وقع أخطر حادث في ١٢ تموز/ يوليو ، عندما قتل مدني في عدشيت القصير بقذيفة سهمية من دبابة أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع . وأبلغ عن وقوع حوادث خطيرة أخرى شمال الليطاني . وفي ١٨ شباط/ فبراير قتل مدني واحد وأصيب آخران بجروح جراء قصف قام به جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع على قرية حبوش وقرية أخرى مجاورة لها . وفي ٦ تموز/ يوليو أصيب ثلاثة مدنيين في قرى تقع في منطقة إقليم التفاح بجروح جراء قذائف مدفعية أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع بالقرب من صيدا . وفي ١٥ تموز/ يوليو قتل أحد المدنيين في قرية دمشقية بشظايا من صواريخ أطلقتها العناصر المسلحة . وفي ٢٥ نيسان/ أبريل و٣ و٦ و١٥ تموز/ يوليو ، سقطت في داخل الأراضي الإسرائيلية قذائف هاون وصواريخ أطلقتها العناصر المسلحة على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع على طول الحدود اللبنانية مع إسرائيل .

٧ ـ زاد عدد الإصابات بين المدنيين جراء القنابل المزروعة على جوانب الطرق . ففي منطقة عملية القوة ، قتل مدني في ٢٠ شباط/ فبراير بقنبلة مزروعة على جانب الطريق عليها كتابة باللغة العبرية وذلك بالقرب من فرون . وفي ٥ أيار/ مايو أصيب أربعة مدنيين بجروح من قنبلة مزروعة على جانب الطريق فجرتها العناصر المسلحة بالقرب من القليعة . وأبلغ عن وقوع إصابات أخرى في شمال الليطاني ، وبخاصة في ٦ أيار/ مايو عندما قتل مدنيان وأصيب آخران بجروح جراء قنابل مزروعة على جانب الطريق وضعها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع بالقرب من النبطية . ووردت أيضاً أنباء تفيد أن الانفجارين اللذين وقعا في ٤ حزيران/ يونيو في أقصى جنوب وادي البقاع .

وفي ١٨ حزيران/ يونيو بالقرب من جزين من قنبلتين زرعتا على جانب الطريق ، أدى كل منهما إلى مقتل أحد المدنيين .

٨ ـ وواصلت القوة المؤقتة جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال ؛ وبذلت ، عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدورية وكذلك عن طريق الاتصالات المتواصلة مع الأطراف ، قصارى جهدها لمنع استعمال منطقة انتشارها في العمليات الحربية ولتهدئة الحالات التي تهدد بالتصعيد . وقامت القوة المؤقتة ، حسب الاقتضاء ، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول .

٩ ـ ومثلما ورد في تقرير تموز/ يوليو ١٩٩٦ (S/1996/575 ، الفقرة ٢٣) ، حصلت القوة المؤقتة على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلي بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة المؤقتة ، وتلقت ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات على مقربة من مواقع القوة المؤقتة . وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أبدى الجانبان قدراً أكبر من ضبط النفس في هذا المجال . ومع ذلك ، سجل ما مجموعه ٨٦ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة المؤقتة وأفرادها أو بمقربة منهم (٤٠ من طرف جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع و١٥ من طرف عناصر مسلحة و١٣ من جهات لم تحدد هويتها) . واحتجت القوة المؤقتة فوراً لدى السلطات المعنية على جميع هذه الحوادث .

١٠ ـ ووفقاً لتفاهم تم التوصل إليه منذ عدة سنوات مضت ، التزم جيش الدفاع الإسرائيلي ببعض القيود على أنشطته في قطاع الكتيبة النرويجية . وفي خلال هذه الفترة ، حدث بعض الاحتكاك بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوة بشأن وصول جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ذلك القطاع . وفي ٢٧ نيسان/ أبريل وضع جيش الدفاع الإسرائيلي قيوداً على تنقلات أفراد الأمم المتحدة الداخلين إلى قطاع الكتيبة النرويجية ، وذلك بعدما منعت الكتيبة قوات الدفاع الإسرائيلي من عقد اجتماعات مع القرويين المحليين في ذلك القطاع . وقد احتجت القوة على هذا الحادث . وفي ٢٤ و٢٥ أيار/ مايو قام جيش الدفاع الإسرائيلي ، رداً منه مرة أخرى على رفض الكتيبة طلبه لعقد اجتماعات ، وذلك نظراً إلى عدم

إعطائها مهلة كافية ، بإغلاق معبري الحدود عند ميتولاه وروش هنيكرا ، كما أغلقت نقطة تفتيش تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع على الطريق الساحلي بالقرب من الناقورة . واحتجت القوة بشدة على تقييد حرية حركتها ، وقد حلت المسألة بعد المفاوضات .

١١ - وفي يومي ٢٨ و٢٩ أيار/ مايو أوقفت عناصر من المقاومة الإسلامية في ثلاث مناسبات مركبات قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان وتحرشت بالأفراد الذين كانوا يقلونها . وقامت هذه العناصر بذلك رداً على ما جاء في التقارير من أن جيش الدفاع الإسرائيلي اقتنى مركبات للأمم المتحدة . واحتجت القوة بشدة على هذا التحرش وحصلت على تأكيدات بوضع نهاية لها . وتبين لدى التحقيق أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باعت مشترياً إسرائيلياً عدداً من المركبات القديمة التي كانت بحاجة إلى ترميم تام . وشحنت هذه المركبات إلى المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية دون إزالة علامات الأمم المتحدة عنها . وقد طليت هذه المركبات طلاء كاملاً منذ ذاك الحين ، وشددت إجراءات التخلص من المركبات القديمة . والجدير بالذكر في هذا الصدد أن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان أعربت مراراً وتكراراً لجيش الدفاع الإسرائيلي عن قلقها لاستخدامه مركبات بيضاء تدفع بالعجلات الأربع شبيهة بمركبات قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان وإن لم تكن مزودة بعلامات الأمم المتحدة .

١٢ - وعقد فريق الرصد الذي أنشىء بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ ، أحد عشر اجتماعاً في مقر القوة الموقتة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان . ووفرت القوة المرافق لهذه الاجتماعات كما وفرت وسائل النقل لأعضاء الفريق .

١٣ - وواصلت إسرائيل الاحتفاظ ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها بإدارة مدنية وبدائرة أمنية . واستمر تحسين الهيكل الأساسي في هذه المنطقة (شبكة الطرق ، والكهرباء ، وتوفير المياه ، والمباني العامة) وذلك في المقام الأول بفضل المعونة الموفرة من الحكومة اللبنانية . ومع ذلك ظلت المنطقة معتمدة اقتصادياً على إسرائيل التي يذهب إلى العمل فيها يومياً ما

يزيد على ٢٠٠٠ من السكان .

١٤ - وأجرى جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع عمليات تفتيش متقطعة في كل أنحاء المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وقام بعدة اعتقالات . لا سيما قرى رشاف والطيري والطيبة ودير سريان ، وقامت بعدة اعتقالات . وانخفض عدد الأنباء التي تفيد عن التجنيد القسري في قوات الأمر الواقع . وظلت كل التحركات بين المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية والمناطق الأخرى من لبنان خاضعة لمراقبة جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع وجهازها الأمني . ولا يزال حظر التجول ليلاً مفروضاً على قرية رشاف .

١٥ - وواصلت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل رعاية طبية ، وإجلاء المصابين ، ودوريات الحصاد ، وملابس ، وبطاطين ، وأغذية ، وأعمال هندسية ، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة . ووفرت فضلاً عن ذلك من الموارد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه ، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام ، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين . ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة للقوة الرعاية لمرضى من المدنيين بلغ متوسط عددهم ٤٣٠٠ مريض في الشهر ، وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقارب ١٥٠ حالة في الشهر . وساعدت القوة أيضاً الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية ، عندما واجهت هذه القرى صعوبات اقتصادية بسبب القيود التي فرضها جيش الدفاع الإسرائيلي/ قوات الأمر الواقع . وتعاونت القوة طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ، ووكالات الأمم المتحدة ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من والوكالات العاملة في لبنان . وكسابق العهد ، واصلت القوة تخلصها من المعدات الحربية التي لم تنفجر . وأجري في المجموع ١٤٧ تفجيراً تحت المراقبة .

١٦ - وفي ٦ آذار/ مارس سمح لفلسطيني كانت قد وفرت له الإقامة في مقر القوة منذ ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ بعدما طردته القوات الإسرائيلية إلى

لبنان ، بالسفر إلى الأردن عن طريق إسرائيل ، نتيجة اتصالات متواصلة بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيليْ .

ثالثاً : المسائل التنظيمية

١٧ - في تموز/ يوليو ١٩٩٧ ضمت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ٤٤٨٨ جندياً ، من أيرلندا (٦١٣) ، وإيطاليا (٤٦) ، وبولندا (٦٣٢) ، وغانا (٦٥١) ، وفرنسا (٣٤٧) ، وفنلندا (٤٩٠) ، وفيجي (٥٩٦) ، والنرويج (٦١٦) ، ونيبال (٦٣٢) . وأتمت السرية الأستونية التي نشرت لمدة ستة شهور كجزء لا يتجزأ من الكتيبة النرويجية ، مدة خدمتها وغادرت في أيار/ مايو ١٩٩٧ . وساعد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان على أداء مهامها ٥٢ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وبالإضافة إلى ذلك كان يعمل لدى القوة ٤٤٥ موظفاً مدنياً منهم ١٢٥ معينون دولياً و ٣٢٠ معينون محلياً . واستمر الجنرال ستانيسلاف ف . فوزنياك قائداً للقوة .

١٨ - ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة جندي بولندي . وفي ٢٤ حزيران/ يونيو أصيب ستة جنود من الكتيبة الأيرلندية ، أحدهم أصيب بجروح خطيرة من جراء انفجار لغم في أثناء تطهير الألغام بالقرب من بيت ياحون . ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، توفي ٢١١ من القوة : ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار قنابل ، و٨٤ في حوادث ، و٥١ لأسباب أخرى . وجرح من جراء إطلاق النار أو الألغام أو انفجار القنابل ما مجموعه ٣١١ جندياً .

١٩ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجار الذي تدين به حكومة لبنان لملاك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، فلم يستلم جميع الملاك المدفوعات ولا يزال هناك خلاف على قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية . وطلب بعض الملاك إخلاء ممتلكاتهم . ولأسباب تنفيذية وعملية وتتعلق بالميزانية ، لا يمكن تلبية إلا القليل من هذه الطلبات .

٢٠ - وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك . ووفرت هذه السلطات مساعدة قيِّمة في ما يتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في نزع فتيل

المجابهات مع العناصر المسلحة . كما وفر أماكن لإيواء بعض أفراد القوة أثناء تمضية فترة الإجازة في لبنان . واستمرت القوة في التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية في المسائل المتصلة بصون القانون والنظام .

رابعاً : الجوانب المالية

٢١ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/ ٢٣٣ المؤرخ ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ، للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان مبلغاً إجماليه ١٢٤٩٦٩٧٠٠ دولار لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، على أساس قوام يبلغ متوسطه ٤٥١٣ جندياً ومواصلة مسؤولياتها القائمة . ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد البالغ إجماليه ٤٢ ١٠٤١٤١ دولار شهرياً على اتخاذ مجلس الأمن لقرار بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٧ .

٢٢ - وحتى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ١٧٥٩١٨٥٩٣ دولاراً . وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٥ ,٢ بليون دولار .

خامساً : ملاحظات

٢٣ - ارتفع مستوى عمليات القتال في الجنوب اللبناني بعض الشيء في خلال الأشهر الستة الماضية ، واستهدف المدنيون مرة أخرى أو كانوا عرضة للخطر . وظل الموقف متصاعداً ويدعو على الدوام إلى قلق شديد .

٢٤ - ووصف نائب الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته من هذه الحالة في رسالة وجَّهها إليَّ في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٧ (S/1997/534) وفي الرسالة ذاتها نقل طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى .

٢٥ - ورغم استمرار منع القوة من تنفيذ ولاياتها ، فإن إسهامها في استقرار الحالة والحماية التي هي قادرة على تقديمها إلى سكان المنطقة يظلان عاملين

مهمين . ولذلك فإني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب حكومة لبنان وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ .

٢٦ ـ وعلي أيضاً أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الشديد في تمويل القوة ، وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة في الوقت الحاضر نحو ١٧٦ مليون دولار . ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة إلى الدول الأعضاء المساهمة بالجنود الذين يشكلون القوة . وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة فوراً وبالكامل وأن تسدد أيضاً كل ما عليها من متأخرات . وبودي أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بجنود في القوة ، لا سيما البلدان النامية ، لتفهمها وصبرها في هذه الظروف العصيبة .

٢٧ ـ وختاماً ، أود الإشادة بالجنرال ستانيسلاف ف . فوزنياك ، قائد القوة ، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته ، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر في كثير من الأحيان . إن انضباطهم وسلوكهم من مستوى رفيع ومصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (عن الفترة من ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٧ إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨)

أولاً : مقدمة

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٢٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٧ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (يونيفيل) لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ . ويغطي التقرير التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق المؤرخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٧ (S\1997\550) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ استمرت الأعمال العدائية في خلال الأشهر الستة الماضية ، بين قوات الدفاع الإسرائيلية وأعوانها من اللبنانيين المحليين ، وهم قوات الأمر الواقع من جهة ، والعناصر المسلحة التي أعلنت عزمها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى . وقد زادت حدة الأعمال العدائية عما كانت عليه في الفترة السابقة . وسجلت قوة اليونيفيل حدوث ٢٣٧ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع (٢٠ عملية في النصف الأول من تموز/ يوليو ، و٣٨ عملية في آب/ أغسطس ، و٥١ عملية في أيلول/ سبتمبر ، و٣٧ عملية في تشرين الأول/ أكتوبر ، و٤٨ عملية في تشرين الثاني/ نوفمبر ، و٣٩ عملية في كانون الأول/ ديسمبر ، و١٦ عملية في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير) . ويمثل هذا زيادة كبيرة في عدد العمليات البالغ

١٥٤ عملية المسجل في الفترة السابقة . وأبلغ أيضاً عن حدوث ما يزيد على ١٩٧ عملية شمال نهر الليطاني . وقامت بمعظم هذه العمليات حركة المقاومة الإسلامية ، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية . وقامت بعدد من هذه العمليات حركة أمل الشيعية ، في حين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن إحدى تلك العمليات . ونُسبت ثلاث عمليات إلى مجموعات أخرى وإن لم تستطع القوة تأكيد ذلك . واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها أسلحة خفيفة ومدافع هاون وقنابل صاروخية وقذائف مضادة للدبابات وبنادق عديمة الارتداد وصواريخ وأجهزة متفجرة . وأطلقت العناصر المسلحة ما يزيد على ٢٥١٧ من قذائف الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات ، بالمقارنة مع ١٤٠٠ قذيفة في الفترة السابقة ، وتسبب القتال في وقوع عدد من الضحايا .

٣ ـ واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع ، في ردهما على الهجمات أو في العمليات التي بدآها ، المدفعية والهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة . وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية ممارساتها بالقيام بعمليات قصف مدفعي وقائي . كما واصلت القيام بدوريات بعيدة المدى تتجاوز مواقعها الأمامية . وجرت عمليتان واسعتا النطاق شمال نهر الليطاني . وفي ٥ آب/ أغسطس هبطت طائرة هليكوبتر على متنها جنود تابعون لقوات الدفاع الإسرائيلية غرب بلدة النبطية قاموا بتفجير أجهزة متفجرة أدت إلى قتل أفراد من حزب الله . وفي ليلة ٤ أيلول/ سبتمبر ، نزلت وحدة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية على الشاطىء اللبناني في أنصارية وتعرضت لكمين نصبته لها عناصر مسلحة أوقعت بالوحدة عدة إصابات . وسجلت قوة اليونيفيل ما يزيد على ١٠٥٣٩ طلقة من المدفعية والهاون والدبابات أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في خلال الفترة المشمولة بالتقرير . وتركزت جميع الغارات الجوية التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية على أهداف واقعة شمال نهر الليطاني ، فيما عدا هجومين وقعا في قطاع الكتيبة النيبالية يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر . وكما حدث من قبل ، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب

واستمرت في فرض قيود على صيادي السمك المحليين .

٤ ـ وحدثت زيادة كبيرة في الضحايا بين المدنيين ، فقد قُتل أربعة وثلاثون مدنياً بالمقارنة مع تسعة مدنيين في الفترة السابقة .

(أ) في منطقة عمليات القوة ، قُتل ثلاثة مدنيين بالقرب من بلدة مركبا نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق في ٧ آب/ أغسطس . وفي ٢٥ أيلول/ سبتمبر أصيب مدني بجروح بالقرب من بيت ياحون نتيجة تعرضه لشظية صاروخ أطلقتها عناصر مسلحة . وفي ٥ تشرين الأول/ أكتوبر وقع انفجار آخر بالقرب من بلدة مركبا أدى إلى قتل اثنين من المدنيين . ووقع أخطر حادث في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عندما قُتل ثمانية مدنيين في بلدة بيت ليف بقذائف مدافع هاون أطلقتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية . وفي ٥ كانون الأول/ ديسمبر قُتل ثلاثة مدنيين وجرح شخص آخر بالقرب من مجدل سلم عندما انفجرت عبوات ناسفة زرعتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وفي ٥ و٨ كانون الثاني/ يناير أصيب مدني في كل من مجدل زون والقليلة نتيجة قصف قامت به قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع .

(ب) وأبلغ أيضاً عن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة من خارج منطقة العمليات . ففي ٥ آب/ أغسطس قُتل مدنيان وأصيب سبعة آخرون بجروح في لبّايا نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية ، بينما قُتل مدني بالقرب من كفرحونة نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق . وفي ٧ آب/ أغسطس قُتل مدني وأصيب خمسة آخرون بجروح في كفرملكي نتيجة قصف قامت به قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وفي ٨ آب/ أغسطس أصيب مدني بجروح في قرية كريات شمونة (إسرائيل) بصاروخ أطلقه من لبنان أشخاص مجهولون . وفي ١٨ آب/ أغسطس قُتل مدنيان نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق بالقرب من كفرحونة ، وهما من أفراد أسرة أحد أفراد قوات الأمر الواقع . ورداً على ذلك قصفت قوات الأمر الواقع بلدة صيدا فقتلت ثمانية مدنيين وجرحت أربعين آخرين . وعقب الحادثة ، أطلقت عناصر مسلحة صواريخ على منطقة جزين فقتلت أحد المدنيين وأصابت شخصين آخرين بجروح . وفي اليوم التالي أطلقت المقاومة الإسلامية ما يزيد على ٥٠ صاروخاً باتجاه شمال إسرائيل

أصاب إحداها أحد المدنيين بجروح بالقرب من مرجعيون ، في حين أصاب صاروخ آخر مدنياً بالقرب من كريات شمونة . وفي ٢٠ آب/ أغسطس ، هاجمت الطائرات الإسرائيلية عدة أهداف في لبنان وأصابت أربعة مدنيين على الأقل في غربي وادي البقاع . وفي اليوم نفسه قُتل أحد المدنيين في منطقة جزين نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق . وفي ٥ أيلول/ سبتمبر قُتل أحد المدنيين عند تبادل إطلاق النار في خلال غارة جوية على أنصارية (انظر الفقرة ٣ أعلاه) . وفي ١٢ أيلول/ سبتمبر قُتل مدني وستة جنود لبنانيين بالقرب من بلدة سجد بنيران أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية في خلال هجوم شنّته إحدى طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية على مواقع الجيش اللبناني . وفي ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر أصيب أحد المدنيين بجروح بالقرب من النبطية نتيجة انفجار قنابل مزروعة على جانب الطريق زرعتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وهناك تقارير أخرى عن وقوع إصابات بين المدنيين نتيجة إطلاق نيران من جانب العناصر المسلحة وقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع على السواء .

٥ ـ وواصلت قوة اليونيفيل جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال . وبذلت ، عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدورية النشط ، وكذلك عن طريق الاتصالات المتواصلة مع الأطراف ، قصارى جهودها لمنع استعمال منطقة عملياتها في الأنشطة العدائية ولتهدئة الحالات التي قد تفضي إلى تصعيد التوتر . كما قامت قوة اليونيفيل ، حسب الاقتضاء ، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول .

٦ ـ ومثلما ورد في تقرير تموز/ يوليو ١٩٩٦ (S\1996\575 الفقرة ٢٣) ، حصلت قوة اليونيفيل على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة ، وتلقت ضمانات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة . وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير التزم الجانبان عموماً بضبط النفس في هذا المجال . ومع ذلك ، سُجّل ما مجموعه ٧٣ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة أو أفرادها ، أو على مقربة منهم (٤١ حادثة من طرف قوات الدفاع الإسرائيلية و٢٦ من طرف عناصر مسلحة و١٣ من

طرف جهات مجهولة الهوية) . واحتجت قوة اليونيفيل فوراً لدى السلطات المعنية على جميع هذه الحوادث . وهناك أيضاً حالات قامت فيها عناصر مسلحة بعمليات بالقرب من مواقع الأمم المتحدة . واحتجت قوة اليونيفيل على هذه العمليات عن طريق الجيش اللبناني .

٧ ـ وفي ليلة ٨ كانون الأول/ ديسمبر فجّر أشخاص مجهولون عبوات ناسفة في موقع قيد التشييد تابع للأمم المتحدة بالقرب من بيت ليف . ودمرت إحدى مباني الإيواء وأصيبت بناية أخرى ومعدات بأضرار . وأثارت قوة اليونيفيل المسألة مع السلطات اللبنانية . وقامت عناصر مسلحة بعدد من الأعمال العدائية الأخرى ضد أفراد الأمم المتحدة . ففي ٥ و٩ كانون الثاني/ يناير قامت عناصر محلية تابعة لحزب الله بمضايقة أفراد الأمم المتحدة تحت التهديد بالسلاح . وفي ٦ كانون الثاني/ يناير أطلقت النار على مركبة تابعة للأمم المتحدة . واحتجت قوة اليونيفيل بشدة على تلك الحوادث وتلقت تأكيدات بأنها لن تتكرر .

٨ ـ وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، قام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٢ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان . ووفرت القوة المرافق لهذه الاجتماعات كما وفرت وسائل النقل لأعضاء الفريق .

٩ ـ وواصلت إسرائيل الاحتفاظ ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها بإدارة مدنية وبدائرة أمنية . واستمر تحسين الهيكل الأساسي في هذه المنطقة (شبكة الطرق ، والكهرباء ، وتوفير المياه ، والمباني العامة) ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المعونة الموفرة من الحكومة اللبنانية . ومع ذلك ، ظلّت المنطقة معتمدة اقتصادياً على إسرائيل التي يذهب إلى العمل فيها يومياً ما يزيد على ٢٠٠٠ من السكان . وأجرت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع عمليات تفتيش متقطعة في عدة قرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وقامت بعدة اعتقالات ، وفي عدد من المناسبات قيّدت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع والأجهزة الأمنية التابعة لهما حركة السكان .

١٠ ـ وواصلت قوة اليونيفيل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في منطقة عملياتها في شكل رعاية طبية ، وإجلاء المصابين ، ودوريات الحصاد ، وملابس ،

وبطانيات ، وأغذية ، وأعمال هندسية ، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة . وبالإضافة إلى ذلك ، وفّرت من الموارد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات ، مشاريع للمياه ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام ، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين . ووفرت المراكز الطبية والفرق المتنقلة لقوة اليونيفيل الرعاية لمرضى من المدنيين بلغ عددهم وسطياً ٥٢٠٠ مريض في الشهر وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقارب ١٦٠ حالة في الشهر . وساعدت القوة أيضاً الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على قرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية ، عندما واجهت هذه القرى صعوبات اقتصادية بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وتعاونت القوة طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ، ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان . وعلى غرار عهدها ، واصلت القوة تخلصها في منطقة عملياتها من المخلفات الحربية غير المتفجرة . وأجري ما مجموعه ١٤٧ تفجيراً تحت المراقبة .

ثالثاً : المسائل التنظيمية

١١ ـ في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ضمت قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ٤٤٦٨ جندياً : من ايرلندا (٦٠٨) ، وإيطاليا (٤٦) ، وغانا (٦٤٩) ، وفرنسا (٢٤٧) ، وفنلندا (٤٩٢) ، وفيجي (٥٨٥) ، والنرويج (٦١٤) ، ونيبال (٦٩٦) . وساعد القوة في أداء مهامها ٥٥ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وكان يعمل لدى القوة أيضاً ٤٥٥ موظفاً مدنياً منهم ١٢٢ معينون دولياً و٣٣٣ معينون محلياً ، وتوضح الخريطة المرفقة توزيع أفراد القوة . وقد تولى الجنرال جيوجي كونوسي كونروته مهام منصبه قائداً للقوة خلفاً للجنرال ستانيسلاف ف . فوزنياك الذي أكمل مدة خدمته في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ .

١٢ ـ ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة سبعة من جنود البعثة . ففي ٦ آب/ أغسطس قُتل جندي ايرلندي وأربعة جنود إيطاليين عند تحطُّم طائرة

هليكوبتر تابعة للبعثة أثناء إجراء تدريبات اعتيادية . وقُتل جندي فنلندي في حادث مرور . وتوفى جندي من فيجي وفاة طبيعية . ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان قُتل ٢١٨ من أفراد القوة : ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل ، و٩٠ في حوادث ، و٥٢ لأسباب أخرى . كما جُرح ما مجموعه ٣٣١ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل .

١٣ ـ ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات التي تدين بها حكومة لبنان لمُلاّك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، ولم يتسلم جميع المُلاّك المدفوعات المستحقة لهم ، ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية . وقد طلب بعض المُلاّك إخلاء ممتلكاتهم ، غير أنه لا يمكن تلبية إلا القليل من هذه الطلبات لأسباب تنفيذية وعملية وأسباب أخرى تتعلق بالميزانية .

١٤ ـ وظلت القوة على اتصال وثيق بالسلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ، وقدمت هذه السلطات مساعدة قيِّمة تتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في تهدئة المجابهات مع العناصر المسلحة ، كما وفّر أماكن لإيواء بعض أفراد القوة في أثناء تمضية إجازاتهم في لبنان . واستمرت القوة أيضاً في التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية في مسائل تتصل بصون القانون والنظام .

رابعاً : المسائل المالية

١٥ ـ اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/ ٢٣٣ المؤرخ ١٣حزيران/ يونيو ١٩٩٧ للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان مبلغاً إجماليه ١٢٤٩٦٩٧٠٠ دولار لمواصلة مهمة القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، على أساس قوام متوسطه ٤٥١٣ جندياً وضمن مواصلة المسؤوليات للقوة القائمة . ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد الذي يصل إجماليه ١٠,٤ مليون دولار شهرياً على صدور قرار من مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ .

١٦ ـ وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بلغت الأنصبة المقررة غير

المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ١١١٠٧١٧٤٨ دولاراً ، وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار .

خامساً : ملاحظات

١٧ ـ استمر الوضع في جنوب لبنان على تقلُّبه في خلال الأشهر الستة الماضية ، وظل على الدوام مصدراً للقلق الشديد . وارتفعت أيضاً حدة الأعمال العدائية وباتت الزيادة الحاصلة في عدد القتلى والجرحى من المدنيين تثير القلق بوجه خاص . كما أنني أشعر بالقلق إزاء التحرشات التي يتعرض لها أفراد القوة .

١٨ ـ وقد أوضح الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة موقف حكومته من هذه الحالة في رسالة وجَّهها إليَّ في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ (S\1998\7) . وفي الرسالة نفسها ، نقل إليَّ طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى .

١٩ ـ وأفادت حكومة إسرائيل الأمانة العامة بصورة غير رسمية بأن موقفها يرد في المقابلة التي أجرتها مجلة الوطن العربي الأسبوعية مع وزير الدفاع إسحاق موردخاي ، وهي المقابلة التي نشرت في مطلع كانون الثاني/ يناير . وقد أفصح وزير الدفاع الإسرائيلي في المقابلة عن استعداد إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) رهناً بعدد من الشروط .

٢٠ ـ وواصلت البعثة جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال . ورغم استمرار منع القوة من تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، فإن إسهامها في المحافظة على الاستقرار ، واستمرارها في توفير ما تستطيع أن تقدمه من الحماية لسكان المنطقة يظلان عاملين مهمين . ولذلك ، فإنني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب حكومة لبنان ، وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٨ .

٢١ ـ ويتعين عليَّ أيضاً أن أوجِّه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الشديد في تمويل القوة ، وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة في الوقت الحاضر نحو ١١١ مليون دولار ، ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة إلى الدول الأعضاء المساهمة

بالقوات التي تُشكل القوة . وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة فوراً وبالكامل وأن تسدد كل ما عليها من متأخرات . وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة ، ولا سيما البلدان النامية ، لتفهُّمها وصبرها في هذه الظروف العصيبة .

٢٢ ـ وختاماً ، أود الإشادة بالجنرال جيوجي كونوسي كونروته قائد القوة ، وسلفه الجنرال ستانيسلاف ف . فوزنياك ، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادتهما ، على الأسلوب الذي يؤدون به مهمتهم الشاقة التي تكتنفها المخاطر دائماً . إن رقي انضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان
(عن الفترة من ١٦ كانون الثاني / يناير إلى ١٥ تموز / يوليو ١٩٩٨)

أولاً : مقدمة

١ ـ هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٥١ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ ، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٨ . وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ (S/1998/53) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ في خلال الأشهر الستة الماضية ، زاد بدرجة كبيرة عدد العمليات التي قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية وأعوانها من اللبنانيين المحليين ، وهم قوات الأمر الواقع . وسجلت قوة اليونيفيل حدوث ٣٤٨ عملية من هذه العمليات (١٢ في النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير ، و٤٩ في شباط/ فبراير ، و٦٥ في آذار/ مارس ، و٦٦ في نيسان/ أبريل ، و٨٨ في أيار/ مايو ، و٤٩ في حزيران/ يونيو ، و١٩ في النصف الأول من تموز/ يوليو) . ويمثّل هذا زيادة بنسبة ٤٠ في المئة عن فترة الإبلاغ السابقة وهو أعلى عدد من العمليات منذ سنوات عديدة . وأبلغ أيضاً عن حدوث نحو ٣٠٠ عملية شمال نهر الليطاني . وقامت بالأغلبية العظمى من هذه العمليات حركة المقاومة الإسلامية ، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية . وصعّدت

حركة أمل الشيعية أنشطتها ، حيث أعلنت مسؤوليتها عن نحو ٦٠ عملية . وقامت جماعات لبنانية أخرى بعدد من العمليات ، في حين اضطلعت جماعات فلسطينية بعمليتين . واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها الأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون والقنابل الصاورخية والقذائف المضادة للدبابات والبنادق العديمة الارتداد والصواريخ والأجهزة المتفجرة . وأطلقت هذه العناصر ما يزيد على ٣٥٠٠ من قذائف الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات ، مقابل نحو ٢٥٠٠ قذيفة في فترة الإبلاغ السابقة .

٣ ـ واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع ، في ردها على الهجمات أو في العمليات التي بدأتها ، المدفعية ومدافع الهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة . وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية ممارستها المتمثلة في القيام بعمليات قصف مدفعي وقائي والقيام بدوريات بعيدة المدى تتجاوز مواقعها الأمامية . وسجلت قوة اليونيفيل ما يقارب من ١٠٣٠٠ طلقة من المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والقذائف أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع وهو ما يعادل تقريباً المستوى نفسه في فترة الإبلاغ السابقة . وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بغارات جوية بالقرب من برعشيت في ٢ تموز/ يوليو وبالقرب من ياطر في ٧ تموز/ يوليو . كما شنَّت ٥٨ غارة جوية أخرى ضد أهداف شمال نهر الليطاني بما في ذلك غارة شنت في ١٢ أيار/ مايو قتل فيها عدد من أعضاء جماعة فلسطينية . وكما حدث من قبل ، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على صيادي السمك المحليين .

٤ ـ وحدثت زيادة في عدد الضحايا بين المدنيين في خلال فترة الإبلاغ . فقد قتل اثنا عشر مدنياً ، مقابل أربعة وثلاثين في فترة الإبلاغ السابقة :

(أ) في منطقة عمليات القوة ، قتل مدني واحد بالقرب من مجدل زون بجهاز متفجر زرعته قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في ٥ شباط/ فبراير . وفي ١٤ شباط/ فبراير أصيب خمسة من المدنيين في شيحين

بجروح نتيجة لتعرضهم لقذيفة أو صاروخ أطلقه أشخاص مجهولو الهوية . وأصيب مدنيان بجروح في برعشيت بنيران أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في ٢٦ آذار/ مارس . ووقع حادث خطير في ٣١ آذار/ مارس عندمات أصيبت شاحنة تنقل عمالاً مدنيين كانوا يعملون لحساب قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع بالقرب من «كوكبا» بقنبلة وضعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق ، وقتل ستة منهم وجرح شخص آخر . وفي ٦ نيسان/ أبريل قتل مدني واحد وجرح ثلاثة آخرون بالقرب من «مركبا» بسبب انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق . وفي ٢٥ و٢٧ نيسان/ أبريل جرح مدنيان في كفرا وزبقين على التوالي بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وفي ٨ أيار/ مايو جرح ستة مدنيين في المنصوري بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع وكانت إصابات ثلاثة منهم خطيرة . وفي ٢٦ أيار/ مايو جرح مدنيان أحدهما في ياطر والآخر في حداثا بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع .

(ب) وأبلغ أيضاً عن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة من خارج منطقة العمليات . ففي ٢٧ كانون الثاني/ يناير قتل مدني نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق بالقرب من جزين . وفي ٢ نيسان/ أبريل قتل مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع على الطريق بين عربصاليم واللويزة . وفي ٣١ أيار/ مايو قتل مدني وجرح آخر بالقرب من عربصاليم بصاروخ أطلقته قوات الدفاع الإسرائيلية . وفي ١٩ حزيران/ يونيو قتل في جزين صبي عمره خمس سنوات في أثناء ركوبه في سيارة مع والده ، وهو عضو في قوات الأمر الواقع ، نتيجة انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق . وهناك تقارير أخرى تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين نتيجة لنيران عناصر مسلحة وقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع .

٥ ـ وواصلت إسرائيل الاحتفاظ ، ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها ، بإدارة مدنية وبدائرة أمنية . واستمر تحسين الهياكل الأساسية في هذه المنطقة (شبكة الطرق ، والكهرباء ، والإمداد بالمياه ، والمباني العامة) ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المعونة التي قدمتها الحكومة اللبنانية . ومع ذلك ، فقد

ظلت تلك المنطقة معتمدة اقتصادياً على إسرائيل ، التي يذهب إلى العمل فيها يومياً أكثر من ٢٥٠٠ من السكان .

٦ ـ وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع بعمليات تفتيش في عدة قرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل ، وقامت من حين لآخر بتقييد تحركات السكان . وتعرض عدد من المدنيين للاعتقال والسجن في «الخيام» ، في حين طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل ، وأضير بشكل خاص سكان شبعا . وفي ٢٥ و٢٦ حزيران/ يونيو جرى بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية تبادل رفات جندي إسرائيلي ورفات عناصر مسلحة . وفي سياق هذا التبادل ، أطلق سراح نحو ٦٠ شخصاً كانوا مسجونين في «الخيام» . وفي ١٨ كانون الثاني/ يناير اعتقل موظف مدني محلي يعمل في قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان وأرسل إلى «الخيام» ، ولكن أطلق سراحه في اليوم التالي .

٧ ـ وواصلت قوة اليونيفيل جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال ، وبذلت القوة عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدوريات النشط ، وكذلك عن طريق الاتصالات المستمرة مع الأطراف ، قصارى جهودها لمنع استعمال منطقة عملياتها في الأنشطة العدائية ولتهدئة الحالات التي قد تفضي إلى تصعيد التوتر . كما قامت القوة ، حسب الاقتضاء ، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول .

٨ ـ وكانت القوة تصادف أحياناً في أثناء اضطلاعها بمهامها ردود أفعال عدائية من جانب كل من العناصر المسلحة وقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير تعرض بعض أفراد الأمم المتحدة للتهديد على أيدي فردين مسلحين عند إحدى نقاط التفتيش . وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير أطلقت عناصر مسلحة ، كانت سياراتها قد أوقفت عند نقطة تفتيش تابعة لليونيفيل ، عدداً من طلقات الأسلحة الصغيرة ، سقط بعضها بالقرب من نقطة التفتيش ، وردت قوة اليونيفيل بطلقات تحذيرية . وفي ٢٢ آذار/ مارس أطلقت عناصر مسلحة بضع طلقات من الأسلحة الصغيرة على ناقلة أفراد

مدرعة تابعة للأمم المتحدة . وفي ٢٤ نيسان/ أبريل هددت عناصر مسلحة بعض أفراد الأمم المتحدة بالسلاح . وفي ٢٣ نيسان/ أبريل تسببت ناقلة أفراد مدرعة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في حدوث أضرار لنقطة تفتيش تابعة للأمم المتحدة عندما حاولت الدخول عنوة . وفي ٢٢ أيار/ مايو هدد أفراد تابعون لقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع بإطلاق النار على أفراد تابعين للأمم المتحدة كانوا يقومون برصد أنشطتهم . وقد احتجت قوة اليونيفيل بشدة على الحوادث السالفة الذكر .

٩ ـ وفي تموز/ يوليو ١٩٩٦ ، حصلت قوة اليونيفيل على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلقت ضمانات من حركة المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة . وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، التزم الجانبان عموماً بضبط النفس في هذا الصدد . ومع ذلك ، فقد قامت عناصر مسلحة في عدة مناسبات بعمليات بالقرب من مواقع الأمم المتحدة . ففي ٢ و٣ تموز/ يوليو ، على سبيل المثال ، وقعت سبع حوادث لإطلاق النار من مواقع بالقرب من مواقع الأمم المتحدة في سياق شن هجوم منسق ضد عدد من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . واحتجت قوة اليونيفيل على هذه الحوادث عن طريق الجيش اللبناني . وسجلت قوة اليونيفيل ما مجموعه ٧٢ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة أو على أفرادها ، أو بمقربة منهم (٢٥ من جانب عناصر مسلحة ، و٤٢ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع ، و٥ من جانب عناصر مجهولة الهوية) . وفي ٥ حزيران/ يونيو سقطت قذيفة هاون أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع على موقع تابع للأمم المتحدة وتسببت في حدوث أضرار . وفي ١٣ تموز/ يوليو سقطت قذيفتا هاون أطلقتهما قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع بالقرب من موقع للأمم المتحدة ، مما أسفر عن إصابة جندي أيرلندي بجراح فضلاً عن إصابة مدني لبناني كان يمر بالقرب من الموقع . واحتجت قوة اليونيفيل على الفور على هذه الحوادث وغيرها لدى السلطات المعنية .

١٠ ـ وواصلت قوة اليونيفيل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في منطقة

عملياتها في شكل رعاية طبية ، وإجلاء للمصابين ، ودوريات الحصاد ، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة وتوفير مرافق صحية بيئية . وبالإضافة إلى ذلك ، وفرت القوة من المواد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه ، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام ، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين . ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة لقوة اليونيفيل الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٤٠٠٠ مريض من المدنيين شهرياً وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقرب من ٢٠٠ حالة في الشهر . كما ساعدت القوة الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصاً في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وتعاونت القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ، ووكالات الأمم المتحدة ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان . وكما حدث في الماضي ، واصلت القوة تخلصها من الأعتدة الحربية غير المتفجرة في منطقة عملياتها . وأجري ما مجموعه ٦٩ تفجيراً تحت المراقبة .

١١ ـ وقام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٦ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان . ووفرت القوة المرافق لهذه الاجتماعات ، كما وفرت وسائل انتقال لأعضاء الفريق .

ثالثاً : مشاورات مع الأطراف

١٢ ـ قمت في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ آذار/ مارس بزيارة الشرق الأوسط ، بما في ذلك إسرائيل ولبنان وسوريا . وتمت مناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في الاجتماعات التي عقدتها مع زعماء البلدان الثلاثة ، واغتنمت الفرصة لتقصي آرائهم بشأن الموضوع . وقمت منذ ذلك الحين ، بعقد اجتماعات أخرى في نيويورك مع رئيسي وزراء إسرائيل ولبنان ومع مسؤولين من البلدان الأخرى المعنية .

١٣ ـ وفي ١ نيسان/ أبريل ، اتخذت اللجنة الوزارية للأمن الوطني التابعة

لحكومة إسرائيل قراراً بشأن قبول إسرائيل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) (S/1998/ 301) . وقد ذكر القرار ، في ما ذكر ، أن إسرائيل تقبل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بحيث تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية من لبنان وفق ترتيبات أمنية ملائمة ، وطلب إلى لبنان الدخول في مفاوضات .

١٤ ـ ولاحظت حكومة لبنان ، في رسالة وزير الخارجية المؤرخة ٢٢ نيسان/ أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن ، أموراً منها أن المجلس لم يضع أي شرط أمني أو سياسي لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن القرار لا ينص على إجراء مفاوضات . وجاء في الرسالة أن أي مفاوضات بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن تجري إلا بشأن المسائل المتصلة بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وبعض المواضيع الأخرى في إطار عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل (S/1998/ 341) . وأشارت حكومة سوريا إلى أنها تشاطر هذه الآراء .

رابعاً : المسائل التنظيمية

١٥ ـ في ٣٠ حزيران/ يونيو كانت اليونيفيل تتكون من ٤٤٨٠ جندياً : من أيرلندا (٦٠٩) ، وإيطاليا (٥٢) ، وبولندا (٦٣١) ، وغانا (٦٤٤) ، وفرنسا (٢٤٦) ، وفنلندا (٤٨٦) ، وفيجي (٥٨٦) ، والنرويج (٦٢٥) ، ونيبال (٦٠١) . وساعد القوة في مهامها ٥٥ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وبالإضافة إلى ذلك كانت القوة تستخدم ٤٦٣ موظفاً مدنياً منهم ١٣٠ معينون دولياً و٣٣٣ معينون محلياً . ولا يزال العميد جيوجي كينوسي كونريته قائداً للقوة . وتوضح الخريطة المرفقة انتشار أفراد القوة .

١٦ ـ وفي ١٨ حزيران/ يونيو أبلغتني حكومة النرويج بالقرار القاضي بسحب كتيبة المشاة التابعة لها من اليونيفيل في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ . وأقوم بإجراء اتصالات مع المساهمين المحتملين للحصول على بديل .

١٧ ـ ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة أربعة جنود من جنود القوة . فقد توفى جندي بولندي وآخر غاني لأسباب طبيعية في ١٧ كانون الثاني/ يناير و٤ حزيران/ يونيو على التوالي . وفي ٤ حزيران/ يونيو قُتل جنديان نيباليان في

حادث مرور . ومنذ إنشاء القوة ، قضى ٢٢٢ من جنود القوة نحبهم : ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل ، و٩٢ في حوادث ، و٥٤ لأسباب أخرى . وبلغ مجموع الذين أصيبوا بجراح ٣٣٢ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل .

١٨ ـ وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك . وقدمت هذه السلطات مساعدة قيِّمة تتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في تهدئة المجابهات مع العناصر المسلحة . كما قام بتوفير أماكن لإيواء بعض أفراد وحدات القوة في أثناء قضاء إجازتهم في لبنان . وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام ، بما في ذلك بمناسبة الانتخابات المحلية .

١٩ ـ ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات التي تدين بها حكومة لبنان لملاك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة اليونيفيل . ولم يتلق جميع الملاك المدفوعات المستحقة لهم ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية .

خامساً : المسائل المالية

٢٠ ـ قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٢/ ٢٣٧ المؤرخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، أن تعتمد مبلغاً إجماليه ١٤٢٩٨٤٥٦٠ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ ، على أساس قوام متوسطه ٤٥١٣ جندياً ومواصلة المسؤوليات القائمة . ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد الذي يبلغ إجماليه ١١٩١٥٣٨٠ دولار شهرياً ، على صدور قرار لمجلس الأمن بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٨ .

٢١ ـ وفي ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ١٠٣,٥ مليون دولار . وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لكل عمليات حفظ السلام ١,٥ بليون دولار .

سادساً : ملاحظات

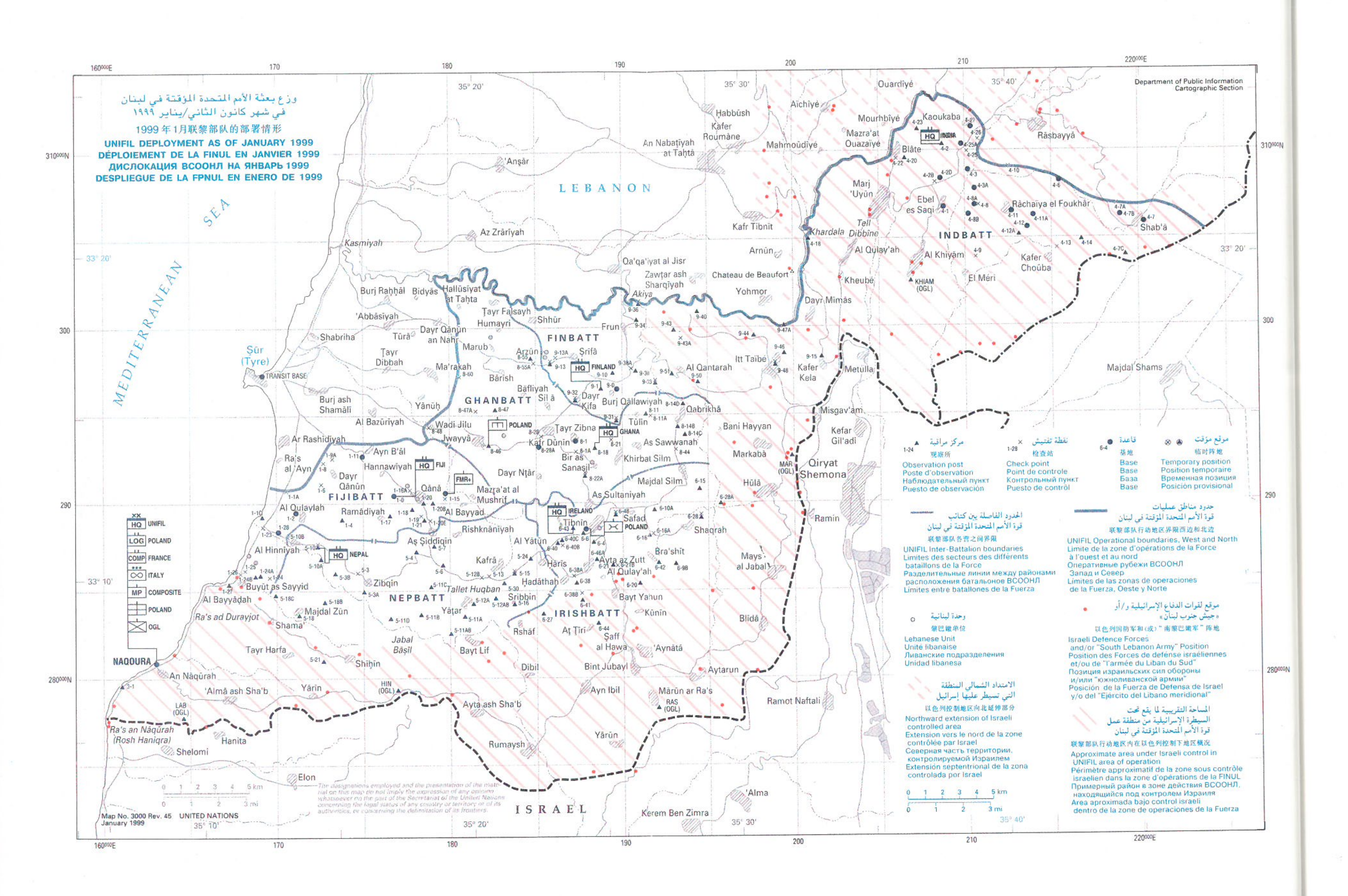
٢٢ ـ تواصل القتال في جنوب لبنان في أثناء الأشهر الستة الماضية ، وتعرض المدنيون مرة أخرى للخطر ، بالرغم من انخفاض عدد الذين قُتلوا . وواصلت اليونيفيل جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال . بيد أن الحالة في المنطقة لا تزال متقلبة ولا تزال تدعو إلى القلق الخطير . كما أني منشغل إزاء حالات التحرش التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة .

٢٣ ـ وقمت في الفقرات من ١٢ إلى ١٤ أعلاه بالإبلاغ عن الاتصالات التي أجريتها بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وسوف أواصل متابعة التطورات عن كثب وسأظل على اتصال مع كل الجهات المعنية .

٢٤ ـ وقام الممثل الدائم للبنان ، في رسالة موجّهة إليّ في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، بإبلاغي بطلب حكومته إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى (S/1998/ 584) .

٢٥ ـ وفي أثناء زيارتي إلى الشرق الأوسط ، قمت بزيارة مقر اليونيفيل حيث التقيت بقائد القوة وكبار ضباطه وبموظفيه المدنيين . وقد عززت هذه الزيارة وجهة نظري بأنه على الرغم من أن اليونيفيل قد حيل بينها وبين تنفيذ الولاية الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، فإن مساهمة القوة في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة لا تزال تتسم بالأهمية . ولذلك ، فإني أوصي بأن يستجيب مجلس الأمن لطلب حكومة لبنان فيمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ .

٢٦ ـ وعليّ أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة ، وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حالياً نحو ١٠٣,٥ مليون دولار . وإني أناشد كل الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتسوية كل المتأخرات المتبقية . كما أود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة ، ولا سيما من البلدان



وزع بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
1999 年 1月联黎部队的部署情形
UNIFIL DEPLOYMENT AS OF JANUARY 1999
DÉPLOIEMENT DE LA FINUL EN JANVIER 1999
ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА ЯНВАРЬ 1999
DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN ENERO DE 1999
Department of Public Information
Cartographic Section
LEBANON
ISRAEL
MEDITERRANEAN SEA
FINBATT
GHANBATT
FIJIBATT
NEPBATT
IRISHBATT
INDBATT
NAQOURA
Ṣūr (Tyre)
TRANSIT BASE
Qiryat Shemona
Metulla
Marj 'Uyūn
Tibnīn
Bint Jubayl
Khiam (OGL)
HQ UNIFIL
LOG POLAND
COMP FRANCE
ITALY
MP COMPOSITE
POLAND
OGL
مركز مراقبة
观察所
Observation post
Poste d'observation
Наблюдательный пункт
Puesto de observación
نقطة تفتيش
检查站
Check point
Point de controle
Контрольный пункт
Puesto de contról
قاعدة
基地
Base
Base
База
Base
موقع مؤقت
临时阵地
Temporary position
Position temporaire
Временная позиция
Posición provisional
الحدود الفاصلة بين كتائب
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队各营之间界限
UNIFIL Inter-Battalion boundaries
Limites des secteurs des différents bataillons de la Force
Разделительные линии между районами расположения батальонов ВСООНЛ
Limites entre batallones de la Fuerza
حدود مناطق عمليات
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队行动地区界限西边和北边
UNIFIL Operational boundaries, West and North
Limite de la zone d'opérations de la Force à l'ouest et au nord
Оперативные рубежи ВСООНЛ Запад и Север
Limites de las zonas de operaciones de la Fuerza, Oeste y Norte
وحدة لبنانية
黎巴嫩单位
Lebanese Unit
Unité libanaise
Ливанские подразделения
Unidad libanesa
موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية و/أو «جيش جنوب لبنان»
以色列国防军和(或)"南黎巴嫩军"阵地
Israeli Defence Forces and/or "South Lebanon Army" Position
Position des Forces de defénse israéliennes et/ou de "l'armée du Liban du Sud"
Позиция израильских сил обороны и/или "южноливанской армии"
Posición de la Fuerza de Defensa de Israel y/o del "Ejército del Libano meridional"
الامتداد الشمالي المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل
以色列控制地区向北延伸部分
Northward extension of Israeli controlled area
Extension vers le nord de la zone contrôlée par Israel
Северная часть территории, контролируемой Израилем
Extensión septentrional de la zona controlada por Israel
المساحة التقريبية لما يقع تحت السيطرة الإسرائيلية من منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
联黎部队行动地区内在以色列控制下地区概况
Approximate area under Israeli control in UNIFIL area of operation
Périmètre approximatif de la zone sous contrôle israelien dans la zone d'opérations de la FINUL
Примерный район в зоне действия ВСООНЛ, находящийся под контролем Израиля
Area aproximada bajo control israeli dentro de la zone de operaciones de la Fuerza
0 1 2 3 4 5 km
0 1 2 3 mi
The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.
Map No. 3000 Rev. 45 UNITED NATIONS
January 1999

النامية ، لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف العصيبة .

٢٧ ـ وختاماً ، أود أن أشيد بالعميد جيوجي كينوسي كونرتيه وبجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرته للأسلوب الذي يؤدون به مهامهم الشاقة التي غالباً ما تكتنفها المخاطر . ولقد كان المستوى الراقي لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (عن الفترة من ١٦ تموز/ يوليو إلى ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)

أولاً : مقدمة

١ ـ هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٨ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (يونيفيل) لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ . وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق، المؤرخ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٨ (S\1998\652) .

ثانياً : الحالة في منطقة العمليات

٢ ـ في خلال الأشهر الستة الماضية استمرت الأعمال القتالية بين قوات الدفاع الإسرائيلية وأعوانها من اللبنانيين المحليين، وهم قوات الأمر الواقع، من ناحية، والعناصر المسلحة التي أعلنت مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، من ناحية أخرى . وسجلت قوة اليونيفيل حدوث ٣٨٦ عملية قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع (٣٤ منها في النصف الثاني من تموز/ يوليو، و٨٠ في آب/ أغسطس، و٦٤ في أيلول/ سبتمبر، و٦٩ في تشرين الأول/ أكتوبر، و٧١ في تشرين الثاني/ نوفمبر، و٤٧ في كانون الأول/ ديسمبر، و٢١ في النصف الأول من كانون الثاني/ يناير) . وهذا هو أكبر عدد سجل من العمليات منذ وقت طويل . وأبلغ أيضاً عن حدوث نحو ٢٨٠

عملية شمال نهر الليطاني . وقامت بالغالبية العظمى من تلك العمليات حركة المقاومة الإسلامية، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية . وأعلنت حركة أمل الشيعية مسؤوليتها عن نحو ٣٠ عملية . ونُسبت بضع عمليات لجماعات لبنانية أخرى، واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها، الأسلحة الصغيرة ومدافع هاون والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات والبنادق العديمة الارتداد والصواريخ والأجهزة المتفجرة . وأطلقت هذه العناصر نحو ٣٠٠٠ من قذائف الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات مقابل نحو ٣٥٠٠ قذيفة في فترة الإبلاغ السابقة .

٣ ـ واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع، في ردها على الهجمات أو في العمليات التي بدأتها، المدفعية ومدافع الهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة . وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية ممارساتها المتمثلة في القيام بعمليات قصف مدفعي وقائي ولكنها قللت من القيام بدوريات بعيدة المدى تتجاوز مواقعها الأمامية . وسجلت قوة اليونيفيل ما يقارب من ١٨٠٠٠ طلقة من المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والقذائف أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠ في المئة عن فترة الإبلاغ السابقة بالتقرير . وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بسبع غارات جوية في منطقة عمليات يونيفيل، بالقرب من شقرا (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وزبقين (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وبرعشيت (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وياطر (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر)، ورشكنانيه (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وتلة حقبان (٣ كانون الأول/ ديسمبر)، وزبقين (١٣ كانون الثاني/ يناير) . كما شنت ٥٨ غارة جوية أخرى ضد أهداف شمال نهر الليطاني . وكما حدث من قبل، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على طبقة صيادي السمك المحليين .

٤ ـ وواصلت قوة اليونيفيل جهودها لحصر النزاع وحماية السكان من القتال، وبذلت القوة عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدوريات النشط، وكذلك عن طريق الاتصالات المستمرة مع

الأطراف ، قصارى جهودها لمنع استعمال منطقة عملياتها في الأنشطة العدائية ولتهدئة الحالات التي قد تفضي إلى تصعيد التوتر . كما قامت القوة ، حسب الاقتضاء ، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول . ومع ذلك ، قُتل مدنيون أو أصيبوا في منطقة عمليات اليونيفيل على النحو التالي : أصيب مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في ٩ آب/ أغسطس في مجدل زون . وأصابت نيران أطلقتها عناصر مسلحة مدنيين بالقرب من الريحان يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر وجرحت مدنياً آخر بالقرب من الطيري يوم ٤ كانون الأول/ ديسمبر . وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر جرح مدني في الطيري بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر قُتل مدني بالقرب من شقرا بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية . وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ قُتل مدني وجرح ثلاثة آخرون بالقرب من مركبا بصواريخ أطلقتها عناصر مسلحة .

٥ ـ وأبلغ أيضاً عن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة من خارج منطقة العمليات . ففي ٣١ تموز/ يوليو قُتل مدني نتيجة انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق . وفي ٥ آب/ أغسطس قُتل مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية . وفي ٢٥ آب/ أغسطس ، في أعقاب وفاة عضو من قوات الأمر الواقع ، قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع مشغرة (البقاع الغربي) مما أسفر عن جرح ستة مدنيين . وفي المساء نفسه أطلقت المقاومة الإسلامية ٤٠ صاروخاً على الأقل على شمال إسرائيل ، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين الإسرائيليين . وفي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر قتل مدني وجرح آخر بالقرب من عرب صاليم بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية . ووقعت أخطر حادثة يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر عندما قتلت امرأة وأطفالها الستة في غارة جوية إسرائيلية على وادي البقاع . وفي صباح اليوم التالي أطلقت المقاومة الإسلامية أكثر من ٤٠ صاروخاً على شمال إسرائيل نجم عنها إصابات طفيفة بين المدنيين الإسرائيليين . وفي ٣ كانون الثاني/ يناير أصيب سبعة من المدنيين في غارة جوية إسرائيلية على وادي البقاع .

٦ ـ وواصلت إسرائيل الاحتفاظ ، ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت

سيطرتها ، بإدارة مدنية وبدائرة أمنية . واستمر تحسين الهيكل الأساسي في هذه المنطقة (شبكة الطرق ، والكهرباء ، والإمداد بالمياه ، والمباني العامة) وذلك بالاستعانة بأموال قدمتها الحكومة اللبنانية . ومع ذلك ، ظلّت تلك المنطقة معتمدة اقتصادياً على إسرائيل ، التي يذهب إلى العمل فيها يومياً أكثر من ٢٥٠٠ من السكان . وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر قام مقاولون مدنيون إسرائيليون بإزالة الطبقة الترابية العلوية من منطقة المرج وأخذوها إلى إسرائيل ، وتوقف هذا النشاط بعد أن أثارت اليونيفيل المسألة مع قوات الدفاع الإسرائيلية .

٧ ـ وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع القيام بعمليات تفتيش في عدة قرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل ، وقامت من حين الى آخر بتقييد حركات السكان . وتعرض عدد من المدنيين للاعتقال والسجن في «الخيام» ، في حين طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل . وفي ٢ أيلول/ سبتمبر اعتقل موظف مدني محلي يعمل في قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان وأرسل إلى «الخيام» ، ولكن أطلق سراحه يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر .

٨ ـ وكانت اليونيفيل تصادف أحياناً في أثناء اضطلاعها بمهامها ردود أفعال عدائية من جانب كل من الجانبين . ففي ٣١ تموز/ يوليو ، في قطاع الكتيبة الايرلندية ، هددت عناصر مسلحة أفراد الأمم المتحدة لدى تحرّيهم لمخبأ ممكن للأسلحة وأطلقوا النيران على مقربة منهم . واحتجت اليونيفيل على الحادث عن طريق الجيش اللبناني . وفي ١٢ آب/ أغسطس ، عقب مشاحنة عند نقطة تفتيش تابعة للأمم المتحدة ، علمت اليونيفيل بصدور أمر من أفراد الأمن المحليين التابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع في حاصبيا بإطلاق النيران على مركبات الأمم المتحدة . وفي اليوم التالي تعرضت ناقلة أفراد مدرعة تابعة لليونيفيل لنيران الأسلحة الصغيرة بالقرب من حاصبيا ، وتم حل المسألة عن طريق التفاوض .

٩ ـ وقد حصلت قوة اليونيفيل في تموز/ يوليو ١٩٩٦ على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلقت تأكيدات من المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة . ورغم التزام

الجانبين عموماً بضبط النفس في هذا الصدد ، لم يكن ذلك مطرداً . فقد أصبحت حوادث قيام عناصر مسلحة بعمليات بالقرب من مواقع الأمم المتحدة أكثر تواتراً . وازداد عدد حوادث إطلاق النيران على مواقع الأمم المتحدة أو بالقرب منها إلى ٩٨ حادثة (٧٠ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع ، و٢٥ من جانب عناصر مسلحة ، و٣ من جانب عناصر مجهولة الهوية) بعد أن كان عددها ٧٢ حادثة في خلال فترة الإبلاغ السابقة . وفي ١٩ آب/ أغسطس سقطت أربع قذائف من نيران المدفعية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية على مقربة من إحدى مركبات الأمم المتحدة ، فأصابت جندي بولندي . وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر تعرضت دورية راجلة تابعة للكتيبة النرويجية لنيران دبابة إسرائيلية بالقرب من قرية بلاط ؛ وجرح جندي نرويجي . واحتجت اليونيفيل على هذه الحوادث لدى السلطات المعنية .

١٠ ـ وواصلت قوة اليونيفيل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في منطقة عملياتها وفي المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في شكل رعاية طبية ، ودوريات الحصاد ، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة ودور الأيتام . وبالإضافة إلى ذلك ، وفّرت القوة من الموارد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه ، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام ، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين . ووفرت المراكز الطبية والفرق المتنقلة التابعة لقوة اليونيفيل الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٤٢٠٠ مريض من المدنيين شهرياً وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقارب من ٢٠٠ حالة في الشهر . كما ساعدت القوة الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصاً في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/ قوات الأمر الواقع . وتعاونت القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ، ووكالات الأمم المتحدة ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان .

١١ ـ وكما حدث في الماضي ، واصلت القوة تخلصها من الأعتدة الحربية غير المتفجرة في منطقة عملياتها . وأجري ما مجموعه ٤١ تفجيراً تحت المراقبة .

وساعدت القوة أيضاً في إخماد الحرائق التي دمرت مساحات شاسعة من الأراضي في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر .

١٢ ـ وقام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٦ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان . ووفرت القوة المرافق اللازمة لهذه الاجتماعات ، كما وفرت وسائل انتقال لأعضاء الفريق .

ثالثاً : المسائل التنظيمية

١٣ ـ في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ، نشرت كتيبة هندية في القطاع الشرقي حيث حلت محل الوحدة النرويجية التي انفكت عن قوة اليونيفيل بعد أن خدمت فيها ما يربو على ٢٠ عاماً . وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ، كانت اليونيفيل تتكون من ٤٤٨٣ جندياً : من ايرلندا (٦١١) ، وإيطاليا (٤٦) ، وبولندا (٦٣٢) ، وغانا (٦٤٦) ، وفرنسا (٢٤٧) ، وفنلندا (٤٩٢) ، وفيجي (٥٨٨) ، ونيبال (٦٠٤) ، والهند (٦١٧) . وساعد القوة في مهامها ٥١ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . وبالإضافة إلى ذلك كانت القوة تستخدم ٤٨٦ موظفاً مدنياً ، منهم ١٤٢ معينون دولياً و٣٤٤ معينون محلياً . ولا يزال العميد جيوجي كونوسي كونروته قائداً للقوة . وتوضح الخريطة المرفقة انتشار أفراد القوة .

١٤ ـ ومنذ إنشاء القوة قضى ٢٢٢ من جنود القوة نحبهم : ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل ، و٩٢ في حوادث ، و٥٤ لأسباب أخرى . وبلغ مجموع الأفراد الذين أصيبوا بجراح ٣٣٤ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل .

١٥ ـ وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك . وقدمت هذه السلطات مساعدة قيِّمة تتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت . وساعد الجيش اللبناني في تهدئة المجابهات مع العناصر المسلحة ، كما قام بتوفير أماكن لإيواء بعض أفراد وحدات القوة في أثناء قضاء إجازاتهم في لبنان . وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي

اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام .

١٦ ـ ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات التي تدين بها حكومة لبنان لمُلاَّك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة اليونيفيل . ولم يتلق جميع المُلاَّك المدفوعات المستحقة لهم ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية .

رابعاً : المسائل المالية

١٧ ـ قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٢/ ٢٣٧ المؤرخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ، أن تعتمد مبلغاً إجماليه ١٤٣ مليون دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ، أي ما يساوي معدلاً شهرياً يبلغ إجماليه ٩ ,١١ مليون دولار لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/ يوليو ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ ، ولهذا اذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى ، فإن تكلفة استبقاء القوة لتلك الفترة ستقتصر على المعدل الشهري الذي توافق عليه الجمعية العامة .

١٨ ـ وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل منذ إنشاء القوة ولغاية ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ مبلغاً قدره ٩ ,١١٢ مليون دولار . وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٢ ,١٥٩٣ مليون دولار .

خامساً : ملاحظات

١٩ ـ تواصل القتال بوتيرة أعلى في جنوب لبنان في خلال الأشهر الستة الماضية ، ولا تزال الحالة في المنطقة متقلبة وخطيرة مع احتمال تصاعدها في أية لحظة . وتعرض المدنيون مرة أخرى وبكل أسف للقتل أو الأذى . وبذلت قوة اليونيفيل ، على غرار ما كانت تفعل في الماضي ، ما وفي وسعها لاحتواء النزاع وحماية السكان .

٢٠ ـ ولم تسفر اتصالاتي مع الأطراف والجهات المعنية الأخرى عن أية

تطورات جديدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وسوف أواصل متابعة هذه المسألة عن كثب وسأبلغ المجلس بأي تغيير يطرأ على الحالة هناك .

٢١ ـ وقام الممثل الدائم للبنان ، في رسالة موجهة إليَّ في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ (S\1999\22) بإبلاغي بطلب حكومته إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى .

٢٢ ـ وعلى الرغم من استمرار منع اليونيفيل من تنفيذ الولاية الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، فإن مساهمة القوة في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة لا تزال تتسم بالأهمية . ولذلك ، فإني أوصي بأن يستجيب مجلس الأمن لطلب حكومة لبنان فيمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، حتى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٩ .

٢٣ ـ وعليَّ أن أوجِّه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة . فقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حالياً ٩ ,١١٢ مليون دولار ، وهذا يمثل المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتكون منها اليونيفيل . وإني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات المتبقية . كما أود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة ، ولا سيما من البلدان النامية ، لما تبديه من تفهُّم وصبر في هذه الظروف العصيبة .

٢٤ ـ وختاماً ، أود الإشادة بالعميد جيوجي كونوسي كونروته ، وبجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرته للأسلوب الذي يؤدون به مهامهم الشاقة التي غالباً ما تكتنفها المخاطر . ولقد كان المستوى الراقي لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٢٣، بالتجديد للقوة الدولية الموقتة في جنوب لبنان حتى ٣١ تموز (يوليو) ١٩٩٩، والصادر في نيويورك، بتاريخ ٢٨/١/١٩٩٩

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ ، و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٢ ، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ، وإلى جميع قراراته في شأن الحالة في لبنان ،

وقد درس تقرير الأمين العام في شأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان المؤرخ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ ، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة والتعهدات المذكورة فيه ،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة ،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان ،

١ ـ يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٩ .

٢ ـ يكرر الإعراب عن تأييده القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً .

٣ ـ يؤكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ والمعتمدة في القرار

٤٢٦ (١٩٧٨) ، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنيين التعاون التام مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الكامل .

٤ ـ يدين جميع أعمال العنف التي ترتكب وخصوصاً ضد القوة ، ويحث الأطراف على وضع حد لتلك الأعمال .

٥ ـ يكرر التأكيد أنه ينبغي للقوة أن تنفذ تنفيذاً كاملاً على النحو المحدد في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة .

٦ ـ يشجع على تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات ، شريطة ألا يؤثر ذلك في القدرة التنفيذية للقوة .

٧ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الآخرين المعنيين مباشرة بتنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في هذا الشأن .

بيان رئيس مجلس الأمن الدولي، مندوب البرازيل، إثر التجديد للقوة الدولية الموقتة العاملة في جنوب لبنان، في نيويورك، بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨

إن المجلس ، يشدد على الأهمية التي يعلقها على السيادة الكاملة والاستقلال السياسي ، ووحدة الأراضي ، والوحدة الوطنية للبنان داخل أراضيه المعترف بها دولياً ، في هذا المجال ، يؤكد أن على جميع الدول الامتناع عن اللجوء إلى التهديد واستعمال القوة سواء ضد وحدة الأراضي أو ضد الاستقلال السياسي لأية دولة ، وبطريقة تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة .

إن المجلس ، يشدد من جديد على ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ في شكل عاجل وفي صورة كاملة . ويؤكد دعمه المطلق لاتفاق الطائف ، والجهود التي تتابعها الحكومة اللبنانية بهدف توطيد السلام والوحدة الوطنية والأمن في البلاد بتوجيه مسيرة الإعمار في الطريق السليم . ويهنىء المجلس الحكومة اللبنانية على الجهود المثمرة التي بذلت لمد سلطتها إلى جنوب لبنان بالتعاون الوثيق مع اليونيفيل .

ولاحظ المجلس بقلق استمرار العنف في جنوب لبنان ، ويأسف لوقوع ضحايا مدنية ويطلب بإلحاح من جميع الأطراف ضبط النفس .

ويسجل المجلس بقلق ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف اليونيفيل ، ويحيي في شكل خاص الذين استشهدوا في خدمة تلك القوات ، ويهنىء أفراد القوات والدول المشاركة في كتائبها على تقبُّلها الضحايا التي تسقط ، وأيضاً على تعلُّقها بقضية السلام والأمن الدوليين حيث برهنت عن ذلك في الظروف الصعبة .

المحتويات

